

# جامعة سعد دحلب بالبلدية

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

## مذكرة ماجستير

التخصص : بنوك، نقود و مالية

أهمية التمويل في تنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر

من طرف

محمد يونسى

أمام اللجنة المشكلة من :

رئيسا	أستاذ محاضر، جامعة البلدية	ناصر مراد
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر، جامعة الجزائر	بلالطة أمبارك
عضوا مناقشا	أستاذة محاضرة، جامعة البلدية	خضراوي ساسية
عضوا مناقشا	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البلدية	ساطور رشيد

البلدية، جوان 2008

## ملخص

لقد تطور مفهوم السياحة من ظاهرة إنسانية وثقافية ونشاط اجتماعي إلى صناعة حقيقية قائمة بذاتها، وهذا جراء نمو وتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول إضافة إلى تحسن المداخل وتطور وسائل النقل والاتصال، وبذلك أصبح هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل سواء مباشرة أي في القطاع السياحي ذاته، أو غير مباشرة في القطاعات التي لها علاقة بالنشاط السياحي، كما له دور في سد عجز ميزان المدفوعات، إضافة إلى دوره في تنشيط وتفعيل الاستثمار وبذلك تطوير وتنمية المناطق السياحية.

فتطوير السياحة يتطلب استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج وكذلك أماكن الترفيه والترويج والمراكز الرياضية والمطاعم... الخ. وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي ترفيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليطامشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا، ولعل من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد، نجد مشكل تمويل الاستثمارات السياحية حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب هذا المشكل.

فالسياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية فرغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أنه لتحقيق التنمية الفاعلة في القطاع الاقتصادي عليها الاستعانة بأكثر من مورد، وفي ظل التحولات الاقتصادية يجب الاهتمام بالقطاع السياحي كمورد اقتصادي إن أحسن استغلاله، وهذا من خلال الاهتمام بالاستثمارات في هذا المجال ومحاولة فك الحصار عنها بنزع كل الصعوبات التي شأنها أن تؤثر سلبا عليها وهذا من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

## شكر و تقدير

"...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

أحمد الله القدير على توفيقى لإنهاء هذا العمل، فله الحمد والشكر لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الدكتور " بلالطة مبارك" الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة وتوجيهاته الفاضلة، والذي كان لي سندا طوال دراستي في مرحلة ما بعد التدرج.

كما أتقدم بالشكر إلى كل موظفي وزارة السياحة وأخص بالذكر مصلحة الإحصاء والاستثمارات السياحية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر المسبق إلى كل أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة رسالتي هاته.

## قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع طاقات الإيواء في سنة 1962	65
02	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية في المخطط الثلاثي 1967-1969	69
03	حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي 1967-1969	70
04	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول 1970-1973	71
05	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	72
06	توزيع المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 1980-1984 حسب نوع المنتج	75
07	توزيع طاقة الإيواء السياحي سنة 1989.	79
08	الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في قانون الاستثمار 1993	82
09	توافد السياح خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2000.	83
10	مداخل قطاع السياحة خلال الفترة (1990-2000)	84
11	مقارنة المداخل السياحية لدول المغرب العربي خلال الفترة (1994-1997)	85
12	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1994.	86
13	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1995	87
14	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1996	88
15	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1997	89
16	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1998	90

91	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1999	17
92	توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 2000	18
95	الفنادق التي تم عرضها في المرحلة الأولى سنة 1995	19
117	وضعية مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007.	20
122	المشاريع السياحية المتوقفة بسبب المشاكل الإدارية والأمنية في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007	21
126	المشاريع السياحية المتوقفة في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007	22
129	تقسيم المشاريع المتوقفة داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007	23
130	أنواع المشاريع المتوقفة حسب نوع السياحة لسنة 2007	24
131	تطور أسباب توقف أشغال المشاريع السياحية خلال الفترة 2003-2007.	25
141	تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001-2007	26
143	توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع	27
145	طلبات الاستثمار السياحي في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007	28
146	تقسيم طلبات الاستثمار داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007.	29
147	أنواع طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة 2007	30

## قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	استثمارات ذو تدفق نقدي داخل وحيد وتدفق نقدي خارج وحيد	21
02	استثمارات ذو تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلية متعددة	22
03	استثمارات ذو شكل تدفقات خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلية متعددة	22
04	استثمارات ذو تدفقات خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل	23
05	الاستثمارات السياحية المتوقعة حسب نوع السياحة لسنة 2007	130
06	تطور مشاكل المشاريع السياحية خلال الفترة 2003-2007	132
07	يمثل تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001-2007	142
08	يمثل توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع -2007-	143
09	تطور الوافدين السياح والخارجين الوطنيين في الفترة 2003-2007	144
10	طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة 2007	147

## فهرس المحتويات

ملخص

شكر وتقدير

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

فهرس المحتويات

10	.....	مقدمة
16	.....	1. أساسيات حول الاستثمارات السياحية
16	.....	1.1. مفاهيم عامة حول الاستثمارات
17	.....	1.1.1. مفهوم الاستثمار وتصنيفاته
17	.....	1.1.1.1. مفهوم الاستثمار
19	.....	2.1.1.1. تصنيفات الاستثمار
24	.....	2.1.1. محددات الاستثمار وأهميته
24	.....	1.2.1.1. محددات الاستثمار
28	.....	2.2.1.1. أهمية الاستثمار
29	.....	2.1. تمويل الاستثمارات
30	.....	1.2.1. الموارد المحلية
30	.....	1.1.2.1. الادخار الاختياري
31	.....	2.1.2.1. الادخار الإجباري
32	.....	2.2.1. التمويل المصرفي
32	.....	1.2.2.1. دور المصارف
34	.....	2.2.2.1. مصادر التمويل المصرفي في الجزائر
35	.....	3.2.1. التمويل عن طريق السوق المالية
36	.....	1.3.2.1. تعريف السوق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية
39	.....	2.3.2.1. ظهور السوق المالية الجزائرية
41	.....	4.2.1. الموارد الخارجية

42	.....1.4.2.1. زيادة الصادرات
42	.....2.4.2.1. الاستثمارات الأجنبية
44	.....3.4.2.1. المنح والإعانات الأجنبية
45	.....3.1. الاستثمارات السياحية ومحددات نموها
45	.....1.3.1. ماهية السياحة
46	.....1.1.3.1. تاريخ السياحة
48	.....2.1.3.1. مفهوم السياحة وخصائصها
51	.....3.1.3.1. أهمية السياحة
56	.....2.3.1. الاستثمار في قطاع السياحة
56	.....1.2.3.1. دواعي الاستثمار في السياحة
58	.....2.2.3.1. محددات نمو الاستثمارات السياحية
63	..... خلاصة الفصل 01:
64	.....2. تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر
65	.....1.2. واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه
65	.....1.1.2. السياسة السياحية في ظل ميثاق 1966
65	.....1.1.1.2. السياحة في الجزائر بعد الاستقلال
67	.....2.1.1.2. التنمية السياحية حسب الميثاق السياحي لعام 1966
68	.....2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال الفترة الممتدة ما بين (1967-1979)
68	.....1.2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)
70	.....2.2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
72	.....3.2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)
74	.....3.1.2. إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1980-1989)
74	.....1.3.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
77	.....2.3.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
79	.....2.2. التنمية السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق
80	.....1.2.2. وضعية القطاع السياحي خلال الفترة 1990-2000
80	.....1.1.2.2. قوانين الاستثمار
83	.....2.1.2.2. المؤشرات السياحية
93	.....3.1.2.2. خصوصية القطاع السياحي

97	..... 2.2.2 سياسة التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر
98	..... 1.2.2.2 مبادئ التنمية المستدامة للسياحة
100	..... 2.2.2.2 المنتجات السياحية الواجب تنميتها في الجزائر
102	..... 3.2.2.2 القوانين السياحية الحديثة
108	..... خلاصة الفصل 02:
109	..... 3. إشكالية تمويل وتنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر
110	..... 1.3 واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر
110	..... 1.1.3 فرص الاستثمار السياحي في الجزائر
110	..... 1.1.1.3 أسباب الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر
113	..... 2.1.1.3 أهمية التنمية السياحية في الفترة الحالية
115	..... 2.1.3 معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر
115	..... 1.2.1.3 مشكل العقار السياحي
120	..... 2.2.1.3 مشكل التمويل
122	..... 3.2.1.3 المشاكل الإدارية والأمنية
126	..... 3.1.3 مشكل تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر
126	..... 1.3.1.3 المشاريع الاستثمارية المتوقعة
131	..... 2.3.1.3 تطور مشكل تمويل الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2003-2007
133	..... 2.3 الآفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر
133	..... 1.2.3 سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر
134	..... 1.1.2.3 تهيئة العقار السياحي وتنظيمه
136	..... 2.1.2.3 تمويل المشاريع السياحية
139	..... 3.1.2.3 إنعاش الصناعة التقليدية
141	..... 2.2.3 المؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر
141	..... 1.2.2.3 تطور طاقات الإيواء السياحي في السنوات 2003-2007
145	..... 2.2.2.3 طلبات الاستثمار السياحي
149	..... خلاصة الفصل 03
150	..... الخاتمة
160	..... قائمة المراجع

## مقدمة

تعتبر السياحة في اقتصاديات الدول قطاعا اقتصاديا بالغ الأهمية وتبرز أهميتها في تدفقات رؤوس الأموال التي تحققها سواء بالعملة الوطنية أو الصعبة، حيث وصفت بالصناعة الأكثر نموا و بالعلاق الاقتصادية الجديد، ففي العام 1950 كان عدد السياح في العالم يبلغ 25 مليون سائح، وقد بلغ هذا العدد 898 مليون سائح العام 2007 وبزيادة نسبتها 6.2% مقارنة مع 2006. وخلال الفترة نفسها أيضا ارتفع الدخل المتأتي من السياحة من ملياري دولار إلى أكثر من 800 مليار دولار أمريكي. وقال الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة فرانكيسكو فرانجالي أنه بالرغم من الغموض حول وضع الاقتصاد العالمي أثبتت السياحة مرة أخرى في 2007 " قدرتها على التكيف، فهي تعتبر ضرورية في عملية التنمية وتحقيق الشغل والتوازن الاقتصادي والاجتماعي، ولقد استوعبت الكثير من الدول الاقتصادية الكبرى هذه الأهمية الاقتصادية للسياحة وبدأت في تطويرها مما جعلها من بين أهم قطاعات التصدير العالمية إلى جانب قطاع المحروقات.

ولقد تطور مفهوم السياحة من ظاهرة إنسانية وثقافية ونشاط اجتماعي إلى صناعة حقيقية قائمة بذاتها، وهذا جراء نمو وتطور العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول إضافة إلى تحسن المداخل وتطور وسائل النقل والاتصال، وبذلك أصبح هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل سواء مباشرة أي في القطاع السياحي ذاته، أو غير مباشرة في القطاعات التي لها علاقة بالنشاط السياحي، كما له دور في سد عجز ميزان المدفوعات، إضافة إلى دوره في تنشيط وتفعيل الاستثمار وبذلك تطوير وتنمية المناطق السياحية.

وفي الوقت الذي يحتل فيه قطاع السياحة في بعض البلدان مكانة هامة، نجده في الجزائر ورغم تمتعها بجملة كبيرة من المقومات السياحية الطبيعية، الموقع الجغرافي واعتدال المناخ في معظم فصول السنة، الشواطئ الجميلة، الصحراء، الحمامات المعدنية الاستشفائية، والجبال والثلوج والتراث الحضاري والتاريخي، والآثار التاريخية والحضارية القديمة، وإمكانية مزاوله السياحة الثقافية والترفيهية، السياحة الرياضية، سياحة المؤتمرات، السياحة التجارية، مما يؤدي إلى تنوع الطلب السياحي العالمي عليها، والتي بوسعها دفع عجلة النمو السياحي وتلبية شروط قيام سياحة تتماشى ومتطلبات السياح العالميين باختلاف أنماطهم وأشكالهم وقدراتهم المادية وطلباتهم المتنوعة

في مجال السياحة، إلا أن نصيب الجزائر من السياحة العالمية يبقى ضعيفا إلى حد كبير حيث أنه لا يتعدى 1 بالمائة من مداخل السياحة العالمية، هذا لأنها لم تقم باستغلال هذه الثروات الاستغلال الأمثل في إطار تنمية مستدامة للقطاع، رغم أنه تطرق إليها في سنة 1966 من خلال ما سمي بميثاق السياحة وكل السياسات المتبعة من قبل المخططات الوطنية حيث لم تبرز السياحة في الجزائر كقطاع أساسي وفعال يساهم في التنمية الاقتصادية، ولعل اعتماد الجزائر على الثروة النفطية هو ما أدى إلى تهميش القطاع السياحي، إلا أن الأزمة البترولية لسنة 1986 تعتبر منعطفًا لهذا المسار في اتجاه تغيير السياسة المتبعة وإعطاء هذا القطاع بعدا جديدا في إطار تنويع الصادرات.

لقد أعطت الدولة اليوم اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كفاءات التنمية المستدامة لقطاع السياحة والقوانين الخاصة باستغلال الشواطئ وكذا مناطق التوسع السياحية .

وينتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، حيث تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج وكذلك أماكن الترفيه والترويج والمراكز الرياضية والمطاعم... الخ. وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي ترقينه وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليطمأنى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا، ولعل من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد، نجد مشكل تمويل الاستثمارات السياحية حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب هذا المشكل.

من خلال ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية:

في إطار السعي من أجل النهوض بقطاع السياحة في الجزائر، ما هي المشاكل التي تعيق تنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر، وما موقع مشكل التمويل منها ؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل في:

1. ما هو مفهوم السياحة ؟ وما هي مميزات الاستثمار في القطاع السياحي ؟

2. هل استطاع القطاع السياحي أن يقوم بوظائفه الاقتصادية في ظل تطور المخططات التنموية في الجزائر؟

3. ما هي نقائص الاستثمارات السياحية في الجزائر؟

4. ما هي الإجراءات الكفيلة للحد من مشكل تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر؟

### فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدنا على جملة من الفرضيات وهي:

1. السياحة قطاع اقتصادي له دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمتاز الاستثمار في المجال السياحي بمميزات لا نجدها في الأنواع الأخرى من الاستثمارات.
2. رغم توفر الجزائر على الإمكانيات والمقومات السياحية المتميزة إلا أنها لم تستغلها الاستغلال الأمثل للنهوض بالقطاع السياحي.
3. مشكل السياحة في الجزائر يعود إلى البيروقراطية الإدارية وعدم الاستقرار الأمني.
4. توجد إستراتيجية للحد من كل العراقيل السياحية.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية وأهمية التطورات التي شهدتها السياحة العالمية من حيث التدفقات البشرية والنقدية ودورها في خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة.
- دور الاستثمار السياحي في تطوير قطاع السياحة، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمارات السياحية في الجزائر.
- الأهمية التي توليها الجزائر لقطاع السياحة في الأونة الأخيرة من خلال القوانين التنظيمية للسياحة.

### أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تحديد وإبراز النقاط التالية:

- مكانة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية.
- المقومات السياحية التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية عالمية، يمكن أن تدر على الاقتصاد الجزائري بالنفع.
- تطور السياسة السياحية في الجزائر منذ الاستقلال مرورا بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وصولا إلى الرؤية الجديدة لسبل تطوير وتنمية السياحة.
- إبراز أهم المشاكل التي جعلت الاستثمار السياحي في الجزائر لم يصل إلى المكانة التي تجعل منه قطاعا اقتصاديا يعول عليه، ولعل أهمها مشكل تمويل الاستثمارات السياحية.

### حدود الدراسة:

تركزت دراستنا لموضوع البحث على دراسة وضعية السياحة في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2007، مع الإشارة إلى الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2007، واقتصرنا في دراستنا لواقع ومشاكل الاستثمارات السياحية في الجزائر، كما تخصصنا في مشكل تمويل الاستثمارات السياحية وتطوره خلال الفترة المدروسة.

### مبررات اختيار الموضوع:

كان اختيارنا لهذا الموضوع لعدة مبررات ودوافع والتي تتمثل في:

- التطورات المذهلة التي شهدتها السياحة العالمية، وبالأخص في جانب الإيرادات السياحية وفرص التشغيل المباشر وغير المباشر.
- تخلف قطاع السياحة في الجزائر رغم توافر كل الشروط والمقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي يمكن أن تجعل منه بلدا رائدا في مجال السياحة.
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق العالمية مما يجعل الاهتمام بقطاع السياحة ضرورة حتمية لا بد منها.

### صعوبات الدراسة:

وتتمثل صعوبات البحث فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات والبيانات الخاصة بالقطاع السياحي في الجزائر، وخاصة بالاستثمارات السياحية في الجزائر.

- ندرة وقلة المراجع والدراسات المتخصصة في مجال الاستثمارات في القطاع السياحي وخاصة في الجزائر.

### منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال العرض والتحليل التي تم من خلالها التعرف على جوانب الموضوع المختلفة مستعينا بالدراسات والقوانين المتعلقة بالنشاط السياحي والاستثمارات في هذا القطاع، بالإضافة إلى استخدام وسائل إحصائية لتحليل جداول وبيانات المؤشرات السياحية .

### الدراسات السابقة:

كواش خالد: أطروحة دكتوراه تحت عنوان أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية - حالة الجزائر - السنة الجامعية (2004/2003)، تناول فيها ماهية وأهمية السياحة كنشاط اقتصادي، ثم عرض مقومات وأداء القطاع السياحي في الجزائر، وآفاق ومستقبل السياحة في الجزائر ومقارنة مع تجارب بعض الدول المجاورة في قطاع السياحة، وتوصل إلى أن السياحة في الجزائر لم تحظى بالأولوية في البرامج التنموية رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وثقافية وتاريخية هامة.

قويدر لويذة: رسالة ماجستير تحت عنوان السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر، السنة الجامعية (2001/2000)، تناولت فيها مفهوم السياحة وأنواعها كما تطرقت إلى العرض والطلب في الميدان السياحي، كما تعرضت إلى برنامج ترقية السياحة في الجزائر من خلال إبراز أهم المزايا الجبائية الممنوحة للاستثمارات السياحية وأثارها على القطاع، وانتهت بأن القطاع لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

حاج الله حيزية: رسالة ماجستير تحت عنوان الاستثمارات السياحية في الجزائر، السنة الجامعية (2006/2005)، تناولت فيها مفهوم السياحة والاستثمار السياحي، كما تطرقت إلى الحركة السياحية الدولية والعربية، كما تعرضت إلى المقومات السياحية في الجزائر ومكانة الاستثمارات السياحية ضمن المخططات التنموية المتعاقبة، كما تضمنت دراسة للواقع الاستثماري في الجزائر وخاصة الاستثمارات السياحية وآفاقها، وتوصلت إلى التأكيد على وجوب الصرامة ومتابعة تسيير الاستثمارات السياحية في الجزائر حتى تتمكن من استغلال قدراتها وإمكانياتها السياحية الهائلة لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة لتتفادى الأخطاء التي وقعت فيها سابقا.

## خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة منهجية وخاتمة عامة تحتوي على مجموعة من الاستنتاجات والاقتراحات والتي تساهم ولو بالقدر الضئيل في فيف حل المشاكل المرتبطة بالقطاع.

الفصل الأول: تضمن أساسيات حول الاستثمارات السياحية، من خلال التطرق إلى بعض المفاهيم العامة والأساسية حول الاستثمارات، ثم إلى بعض طرق تمويل الاستثمارات، ومن ثم تطرقنا للاستثمارات السياحية ومحددات نموها.

الفصل الثاني: تناولنا فيه تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر، من خلال دراسة واقع الاستثمارات السياحية منذ الاستقلال مرورا بميثاق السياحة لعام 1966 وفي ظل الاقتصاد الموجه، ثم تطرقنا للاستثمارات السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق.

الفصل الثالث: تضمن إشكالية تمويل وتنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر، وقد تطرقنا إلى واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال دراسة فرص الاستثمار السياحي في الجزائر ومن ثم تناولنا معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر مركزين على أكبر مشكل وهو مشكل التمويل، وفي المبحث حاولنا إعطاء الآفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر من خلال دراسة بعض المؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر.

## الفصل 01

### أساسيات حول الاستثمارات السياحية

تعد السياحة ظاهرة قديمة قدم وجود الإنسان وارتبطت بتحركاته من مكان إلى آخر، سعيًا منه لاكتشاف مناطق جغرافية أفضل تتوفر فيها إمكانيات الحياة المريحة، ومن جهة أخرى لإقامة تجارة وتبادل المعارف مع أقاليم أخرى، وبتغير الظروف المعاشية تحولت السياحة من ظاهرة البحث عن تحقيق الرغبات وإشباع الحاجات إلى البحث عن المتعة والراحة والاستجمام، إلى أن أصبحت صناعة قائمة بذاتها تعتمد عليها كثير من الدول في تنمية مداخيلها لتحقيق التوازن الاقتصادي، فأصبحت مثلها مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

فبروز السياحة كفرصة لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي دفعت الدول إلى الاهتمام بها كنشاط من خلال مساهمتها في الدخل الوطني وفرص العمل من خلال الاهتمام بالاستثمار في هذا المجال وفق خطط شاملة ومتكاملة.

في هذا الفصل سنحاول أن نتطرق إلى إعطاء مفاهيم عامة حول الاستثمارات وتصنيفاتها وأهميتها، ثم نتطرق إلى بعض أنواع الموارد لتمويل الاستثمارات سواء عن طريق الادخار أو عن طريق السوق النقدية أو المالية، أو موارد خارجية، ثم نتطرق إلى التطور التاريخي للسياحة ومفهومها وأهميتها وكذا دوافع الاستثمار في هذا المجال.

#### 1.1. مفاهيم عامة حول الاستثمارات

و لأن الاستثمار يمتص الأموال المدخرة ويوجهها للنشاط الاقتصادي من أجل تلبية احتياجات الأفراد المختلفة فإنه يعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد أي بلد ، وتعريف الاستثمار يختلف من اقتصاد لآخر ومن فرد لآخر، فهو يعرف على أنه توظيف الأموال بهدف تحقيق العائد أو الربح أو بمعنى آخر اكتساب الموجودات المادية والمالية، الأولى تتمثل في الأراضي، الآلات، المعدات ... الخ والثانية فتتمثل في النقود، الودائع تحت الطلب، أسهم، سندات .. الخ.

ولتبيان أهمية الاستثمار ودوره في النشاط الاقتصادي، ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتعرض في الأول إلى مفهوم الاستثمار وتصنيفاته ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى أهمية الاستثمار ومحدداته.

### 1.1.1. مفهوم الاستثمار وتصنيفاته

تتعدد المفاهيم المتعلقة بالاستثمار، فهي تبرز ماهيته والدور الذي يؤديه في النشاط الاقتصادي لأي بلد، كما أن له عدة أنواع وتصنيفات تختلف فيما بينها.

#### 1.1.1.1. مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار على أنه توظيف رأس المال المدخر تحقيقاً للربح، ونواجه في تعريفنا للاستثمار عدة مفاهيم، فالتعريف الاقتصادي للاستثمار يختلف عن تعريف الإدارة المالية والمحاسبية له، من أجل هذا نعرفه من وجهات مختلفة.

#### 1.1.1.1.1. المفهوم الاقتصادي للاستثمار

الاستثمار هو تخصيص موارد أنية متاحة بغية تحقيق مستقبلاً نتائج موزعة عبر الزمن والتي تفوق الإنفاق الاستثماري أو التكلفة المبدئية.

وكما عرفه الأستاذ محمد مطر على أنه [1]ص(9): "التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي".

كما يعرف على أنه اكتساب الموجودات المادية [2]ص(13)، وهذا لأن الاقتصاديين ينظرون إلى تجميع الأموال على أنه مساهمة في الإنتاج الذي يحقق منفعة على شكل سلع أو خدمات.

وفي نفس السياق يعرف الاستثمار على أنه [3]ص(7): "تضحية بموارد حالية على للحصول على نتائج أو مداخل مستقبلية موزعة عبر الزمن بمبلغ إجمالي يفوق التكلفة المبدئية".

كما يمكننا تعريفه على أنه [4]ص(21): تدفق رأس المال الموجه لتغيير المخزون الموجود والذي يمثل أحد العوامل الأساسية لوظيفة الإنتاج، بالإضافة إلى عامل العمل".

وكمتغير اقتصادي كلي يمكن تعريف الاستثمار على أنه [5]ص (37): "استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها"، يبرز هذا التعريف الارتباط القائم بين الاستثمار والادخار في علاقة تمويلية وبالاستهلاك بصورة غير مباشرة في علاقة إنتاجية في المجتمع الاقتصادي.

#### 2.1.1.1.1. المفهوم المالي للاستثمار

أما مالياً فيقصد بالاستثمار مجموعة النفقات التي تنجم عنها مداخيل عبر فترات زمنية طويلة حيث يتم تغطية التكلفة المبدئية كلياً [3]ص (7).

كما يعرف أيضاً على أنه: "المبادلة بين الإنفاق الحالي أو المبدئي بالإيرادات المستقبلية، فالإنفاق الاستثماري يحدث في الفترة الحالية، إلا أن المكاسب التي يحققها تستمر لفترة زمنية طويلة" [6]ص (244).

ومنه فالاستثمار هو تخصيص أموال من أجل الحصول على أصل، تنتج عنه تدفقات نقدية مقسمة على فترات زمنية، كما أن الاستثمار مرتبط بعامل الزمن والمخاطرة.

#### 3.1.1.1.1. المفهوم المحاسبي للاستثمار

يعرف المخطط الوطني المحاسبي الاستثمار كما يلي [3]ص (7): "الاستثمار يتمثل في جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة، المادية وغير المادية المكتسبة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلاً وعلى الشكل نفسه داخل المؤسسة"، وتم تسجيل الاستثمار في الصنف الثاني من هذا المخطط.

وفي نفس السياق يعتبر استثمار العناصر المتواجدة ضمن أصول المؤسسة والتي تبقى فيها خلال فترة نقل عن سنة والتي تعتبر ملك لها، إذن فالاستثمار يتمتع بخصيتين الاستهلاك المباشر والملكية القانونية [7]ص (13).

من خلال المفاهيم السابقة يمكننا استخلاص الخصائص المميزة للاستثمار:

- الاستثمار هو مبادلة بين الإنفاق الحالي بالإيرادات أو العوائد المستقبلية.

- التكلفة المبدئية للاستثمار: وتتمثل في المبالغ المدفوعة من أجل إنجاز المشروع والتي من خلالها يتم اقتناء أصول ودفع التكاليف اللازمة لانطلاقه.
- التدفقات النقدية الناتجة عن الاستثمار: وهي تمثل العوائد الناتجة عن الاستثمار خلال فترة حياته وتتمثل في الفرق بين العوائد المحصلة والمصاريف خلال فترة زمنية.
- القيمة المتبقية من الاستثمار: عند نهاية حياة المشروع الاستثماري، يظهر تدفق نقدي في نهاية آخر سنة استغلال قد يستخدم لتغذية مشاريع أخرى أو يعتبر تدفق موجب يضاف إلى آخر تدفق نقدي للاستثمار.
- فترة حياة الاستثمار: تمثل الفترة التي يكون فيها الاستثمار قادرا على توليد تدفقات نقدية موجبة.

### 2.1.1.1. تصنيفات الاستثمار

يمكن تبويب الاستثمار في أنواع متعددة ويمكن تصنيفها طبقا لعدة المعايير، ونعرض تصنيف وفقا لثلاث معايير فقط، يخص الأول التصنيف طبقا للغرض أو الهدف من الاستثمار والثاني طبقا لشكل وتوقيت التدفقات النقدية أما الثالث فيتم وفقا لعلاقة الاستثمار ببرامج الاستثمار.

#### 1.2.1.1.1: التصنيف وفقا للهدف أو الغرض

يأخذ الاستثمار وفقا لهذا التصنيف أي حسب الغرض من الاستثمار أشكالا متعددة نجملها فيما يلي [3]ص(8) :

#### 1.1.2.1.1.1. الاستثمارات الإحلالية أو التجديدية

وهي الأكثر شيوعا من حيث الحجم، ويمكن التمييز بين نوعين منها، أما الأول فيهدف إلى إحلال أصول جديدة مكان الأصول القائمة، والتي انتهى عمرها الإنتاجي بالاستهلاك بحيث يحافظ على الطاقة الإنتاجية القائمة للوحدة الاقتصادية، والثاني فيهدف إلى إحلال أصول قائمة صالحة الاستخدام إلا أنها تعتبر متقدمة فنيا، بهدف تحسين الأداء أو تخفيض تكلفة الإنتاج. [8]ص(46)

#### 2.1.2.1.1.1. استثمارات التحديث والإنتاجية

تهدف هذه الاستثمارات إلى تقليص التكاليف والمخاطر وتحسين نوعية المنتج، وهذا من خلال تكثيف الآلية أي تطوير الجهاز الإنتاجي الحالي وتحديثه، حيث أن المؤسسة تسعى إلى قياس

أثر تغيير التجهيزات وليس مردوديتها[6]ص( 248) بحيث أنها تريد تقييم التكاليف بعد إدخال هذه التغييرات على التجهيزات وما يترتب عنها من تكلفة تكوين جديدة والعمالة الإضافية، فهذه الاستثمارات تهدف إلى زيادة الإنتاج وبنوعية أحسن فالإنتاجية مرتبطة بنوعية الإنتاج وتتقلص فيها نسبيا المخاطر.

### 3.1.2.1.1.1. استثمارات التنويع والتطوير

تتمثل هذه الاستثمارات في أبحاث تطوير منتج قائم أو بعث منتجات جديدة، وهي مرتبطة بالتطور التكنولوجي وتكاليف البحث والتطور إما أنها تعتبر تكاليف أو تهلك خلال فترة زمنية أقصاها خمس سنوات.

### 4.1.2.1.1.1. استثمارات التوسع

الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة لمواجهة زيادة الطلب في المستقبل، وذلك إما بزيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية أو بإضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة.[8]ص( 46)

### 5.1.2.1.1.1. الاستثمارات الإستراتيجية

تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء واستمرار المؤسسة، ويصعب تقدير عائدها المتوقع كميًا لارتباطها بعوامل غير مالية من الصعب قياسها، وهي تضم البحث والتطوير وانتهاج استراتيجيات التكامل الأفقي والعمودي أو إنشاء فروع دولية أجنبية[6]ص( 248).

### 6.1.2.1.1.1. الاستثمارات الإجبارية:

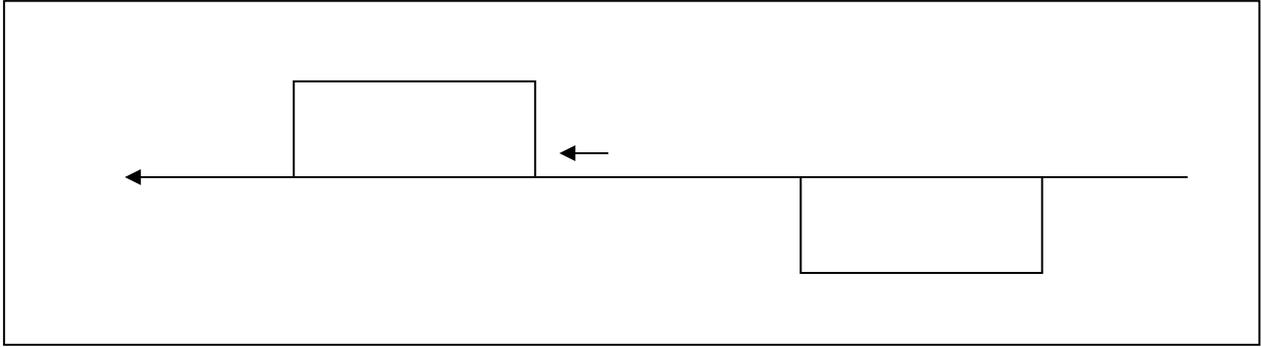
والتي غرضها اجتماعي بحت وغير مرتبط بشكل مباشر بنشاط المؤسسة، ويتم القيام بها نتيجة الإلزام القانوني، إذ تفرضها الظروف أو تفرض بواسطة الدولة، وهي تهدف إلى الالتزام بالتشريعات فيما يخص الصحة والوقاية والأمن والتلوث وتحسين المناخ الاجتماعي، كإنشاء مساكن للعاملين وغيرها من المرافق الضرورية لهم، كما أنها تضم مجمل الاستثمارات الخاصة بالهياكل القاعدية والتي تنسم بكم تكاليفها وأهميتها التي تعم على الجميع [3]ص( 8) .

### 2.2.1.1.1. تصنيف وفقا لشكل وتوقيت التدفقات النقدية

يقصد بالتدفقات تلك الناجمة عن الاقتراح الاستثماري، سواء كانت تدفقات خارجة أو داخلية وهنا يمكن التمييز بين أربعة أشكال مرتبة حسب تدفقاتها: [3]ص (8)

#### 1.2.2.1.1.1. استثمارات ذات تدفق نقدي داخل وحيد وتدفق نقدي خارج وحيد

يخص هذا النوع الاستثمارات ذات التدفقات النقدية سواء الخارجة أو الداخلة (العائد) المتوقعة منها، يتم مرة واحدة في لحظة زمنية معينة [8]ص (47)، حيث أن التدفق النقدي الخارج هو ثمن شراء الأصل الاستثماري والتدفق النقدي الداخل يمثل بيع الأصل في نهاية المدة، ومثال ذلك الاستثمار في الأراضي والمجوهرات ...، وتأخذ التدفقات النقدية الشكل الآتي:

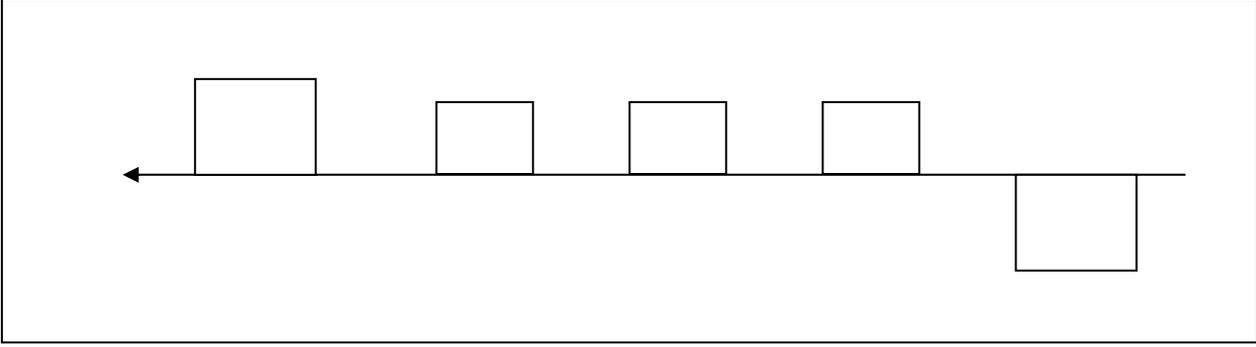


الشكل رقم 1: استثمارات ذو تدفق نقدي داخل وحيد وتدفق نقدي خارج وحيد [3]ص (9)

#### 2.2.2.1.1.1. استثمار ذات تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلية متعددة:

[8]ص (48)

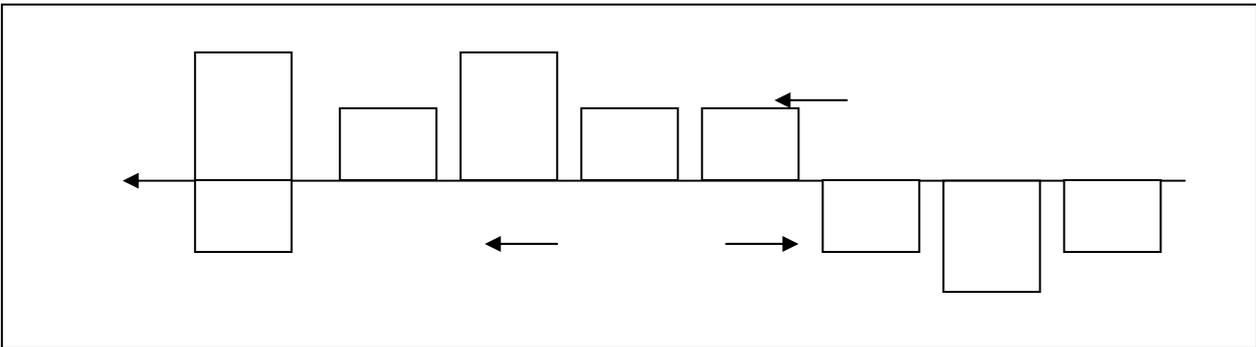
تتطلب هذه الاستثمارات دفع قيمة الاستثمار المبدئي في لحظة معينة واحدة، بينما يترتب على ذلك سلسلة من التدفقات الداخلة على فترات زمنية، ومثال ذلك الاستثمار في الأوراق المالية (السهم والسندات)، حيث أن التدفق النقدي الخارج يتمثل في ثمن شراء الأوراق المالية أما التدفقات الداخلة تمثل الفوائد السنوية في حالة السندات أو الأرباح والتوزيعات بالنسبة للأسهم بالإضافة إلى قيمة هذه الأوراق في نهاية مدة الاستثمار [6]ص (245)، ويأخذ شكل التدفقات النقدية الشكل التالي:



الشكل رقم 2: استثمارات ذو تدفق نقدي خارج وحيد وتدفقات نقدية داخلية متعددة [3]ص (9)

3.2.2.1.1.1. الاستثمارات ذات تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلية متعددة

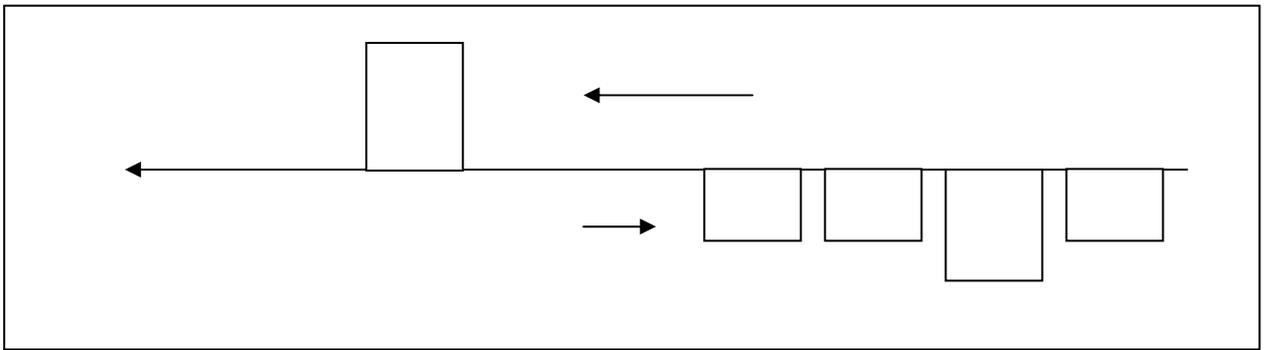
تكون التدفقات النقدية الخارجة في السنوات الأولى متعددة أي في مرحلة الإعداد قبل بدء التشغيل، ثم تحدث التدفقات الداخلة (المكاسب النقدية السنوية)، إضافة إلى قيمة الأصل في نهاية المدة [6]ص (246)، ومثال ذلك الاستثمار في المصانع والتجهيزات الضخمة، حق الانتفاع بالأرض، براءة الاختراع ... الخ، وتأخذ التدفقات النقدية التالي:



الشكل رقم 3: استثمارات ذو شكل تدفقات خارجة متعددة وتدفقات نقدية داخلية متعددة [3]ص (9)

#### 4.2.2.1.1.1. تدفقات نقدية خارجة متعددة وتدفق نقدي وحيد:

يتضمن هذا النوع الاستثمارات التي يكون فيها التدفق خارج أي الاستثمار المبدئي يحدث خلال فترات زمنية متعددة بينما العائد المتوقع منها أي التدفق الداخل يتم الحصول عليه في لحظة زمنية معينة، ومثال ذلك إنشاء مساكن، مطاعم للعمال ...، حيث أن التدفق النقدي الداخل يمثل قيمة بيع مخلفات المشروع عند نهاية عمره الافتراضي، أما التدفقات الخارجة فتمثل تكلفة الإنشاء والإعداد المتعلقة بالمشروع، إذ تأخذ هذه الاستثمارات الطابع الاجتماعي، ويمكن تمثيل هذا الصنف كما يلي:



الشكل رقم 4: استثمارات ذو تدفقات خارجة متعددة وتدفق نقدي داخل [3]ص[9]

#### 3.2.1.1.1. التصنيف لعلاقة الاستثمار ببرامج الاستثمار

وفقا لهذا المعيار تأخذ الاستثمارات ثلاثة أشكال أساسية هي:

##### 1.3.2.1.1.1. الاستثمارات المستقلة:

يعتبر الاستثمار مستقلا إذا كانت ربحيته لا تتأثر بتنفيذ أو عدم تنفيذ الاستثمارات الأخرى، فإحلال آلة جديدة مكان أخرى، يعتبر اقتراح مستقل عن الاستثمار في حملة إعلانية لمنتج جديد، فقبول الاقتراح الأول لا يتطلب تنفيذ الاقتراح الثاني، كما أنه لا يرتبط بقبوله أو رفضه [8]ص[48].

### 2.3.2.1.1.1. الاستثمارات المتعارضة:

تعتبر الاستثمارات متعارضة إذا كان تنفيذ إحداها يؤدي إلى عدم تنفيذ الاستثمارات الأخرى، فاختيار شراء شاحنة من نوعين مختلفين يكون باختيار نوع واحد وبالتالي اختياره يؤدي إلى رفض البديل الثاني.

### 3.3.2.1.1.1. الاستثمارات المتصلة (المرتبطة):

يمكن اعتبار استثمارين متصلين إذا كان تنفيذ أحدهما يتطلب بالضرورة تنفيذ الاستثمار الآخر، وقد تتطلب بعض الاستثمارات عند تنفيذها ضرورة تنفيذ الاستثمارات الأخرى مسبقاً [8]ص(49).

إن تنوع وتعدد أشكال الاستثمار يؤدي بالضرورة إلى دراسة محدداتها، والتي تتطلب التعرف على المنافع المتوقعة منها.

### 2.1.1. محددات الاستثمار وأهميته

يعتبر الاستثمار مصدراً مهماً لحركية رؤوس الأموال، وهو يختلف عن الأنماط الأخرى لتدفقات رأس المال في أنه مرتبط إلى حد كبير بالآفاق الطويلة الأجل المفتوحة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح في الأنشطة الممارسة، وهذا الاستثمار يتحدد بعدة محددات وضوابط تؤثر فيه و عليه.

### 1.2.1.1. محددات الاستثمار.

إن الاستثمار عنصر متقلب في الاقتصاد وتفسير هذه التقلبات راجع لعدة عوامل متداخلة، تؤدي دوراً كبيراً في التأثير على فعالية الاستثمار ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل مباشرة وغير مباشرة.

### 1.1.2.1.1. العوامل المباشرة

والتي لها ارتباط بفعالية الاستثمار، حيث يكون تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

### 1.1.1.2.1.1. الفائض الاقتصادي:

الاستثمار في أي بلد يعتمد على الفائض الاقتصادي والذي يعنى به الناتج المحقق داخل الاقتصاد مطروحا منه استهلاك المنتجين وعوائدهم إضافة إلى النفقات العامة [9]ص(52)، فكل زيادة في معدلات الاستثمار تنعكس في زيادة الفائض الاقتصادي الفعلي، وزيادة هذا الأخير تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

### 2.1.1.2.1.1. العمل:

بما أن كل استثمار جديد يتطلب عمال جدد، فهناك ارتباط وثيق بين العمل والاستثمار، وقوة العمل تمثل الجزء من السكان الفعال اقتصاديا الذين يمارسون العمل فعلا إضافة إلى الأفراد الذين يرغبون في العمل ويقدررون عليه ويبحثون عنه.

وتعتمد العلاقة بين الاستثمار والعمل على مجموعة من العوامل هي: [9]ص(54)

### 1.2.1.1.2.1.1. حجم السكان:

تؤثر المعدلات المرتفعة لنمو السكان على حجم المدخرات ومن ثمة على الاستثمار على اعتبار أن كل ادخار يوجهه نحو الاستثمار كما تبينه النظرية الكلاسيكية من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C + S \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الادخار}$$

$$S = I \quad \text{الادخار} = \text{الاستثمار}$$

$$Y = C + I \quad \text{الدخل} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار}$$

وزيادة حجم السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة نسبة الاستهلاك إلى الدخل ومنه فالجزء الأكبر من الدخل والزيادة الحاصلة فيه تتجه نحو الاستهلاك، وهذا ما يخفض من نسبة الدخل الموجهة للاستثمار، لذا فزيادة النمو السكاني تؤثر سلبا على الاستثمار.

### 2.2.1.1.2.1.1. الترتيب العمري للسكان:

الزيادة في معدلات نمو السكان تؤثر على الترتيب العمري له، حيث تؤدي إلى تخفيض نسبة السكان في سن العمل، وينجم عن هذا زيادة معدلات الاستهلاك و انخفاض الجزء المخصص للاادخار وبالتالي للاستثمار، وحتى مستوى ادخار فئة السكان الفعال اقتصاديا ينخفض بسبب إغالة الفئة المستهلكة بالإضافة إلى انخفاض مستويات الادخار الحكومي نتيجة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية دون مقابل على فئة السكان الذين هم تحت سن العمل.

### 3.2.1.1.2.1.1. الترتيب السكاني حسب البيئة:

تؤثر التغيرات الحاصلة في تركيب السكان الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدينة على حجم الادخار ومن ثمة الاستثمار وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية.

### 3.1.1.2.1.1. الدخل الوطني:

يعتبر الدخل الوطني من العوامل المحددة لحجم الاستثمار الكلي حيث أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعكس بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة [9]ص(56)، إذ أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار وحجم الاستثمار لاحقاً، مما ينعكس بالنتيجة على حجم الناتج عن الزيادة في الطاقة الإنتاجية، ولا يكون هذا إلا بتشجيع الأفراد على الادخار وتوجيه الزيادة في الدخل نحو قنوات الاستثمار.

كما أنه كلما كانت تركيبة القطاعات الاقتصادية متوازنة من حيث التطور، أمكن ذلك زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار ذلك زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار إضافة إلى أن نمط توزيع الدخل من العوامل الفعالة والمحددة لحجم الاستثمارات من خلال تأثيرها على حجم مدخرات فئات المجتمع.

### 4.1.1.2.1.1. الاستهلاك:

تؤثر الزيادة في معدلات الاستهلاك على ما هو مقرر في الخطة الاقتصادية، فيتأثر حجم الادخار الذي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة ومن ثمة يخفض معدل النمو الاقتصادي [9]ص(59)، وهذا ما يتطلب ترشيد الاستهلاك لتوجيه الزيادة في الدخل نحو قنوات الاستثمار بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال سياسة مالية وخاصة سياسة ضريبية للقضاء على

الاستهلاك الترفي و الحد من استيراد السلع الكمالية، وإمكانية استيراد السلع الإنتاجية لدعم الطاقة الإنتاجية وزيادة الإنتاج الذي يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار والاستثمار فيما بعد.

### 5.1.1.2.1.1. الاختراعات:

تفرز الاختراعات أساليب جديدة في الإنتاج تتطلب مزيداً من الاستثمارات، وهذا لتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات وبالتالي زيادة الكفاية الحدة لرأس المال التي تظهر مع الاختراعات وهذا من خلال الاستثمارات الموجهة لها [9]ص(60).

### 6.1.1.2.1.1. الاتجاه العام للأسعار:

يعتبر الارتفاع المستمر في الأسعار من العوامل السلبية المؤثرة على مستوى الدخل الحقيقي، فارتفاع الأسعار يؤد إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي ومن ثمة انخفاض مستوى المعيشة، فينخفض الادخار ويليها الاستثمار بسبب حصول الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى إجماع الأفراد عن إيداع أموالهم في البنوك نظراً لتوجههم نحو المضاربة في الأراضي والعقارات وغيرها من العمليات التي لا تخدم الاقتصاد، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار.

### 2.1.2.1.1. العوامل غير المباشرة

تتمثل العوامل غير المباشرة فيما يلي:

#### 1.2.1.2.1.1. سعر الفائدة:

تحقق الكثير من الاستثمارات عن طريق الاقتراض وسعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين يعبر عن نفقة الاقتراض مما يجعله مؤثراً قوياً عليها [5]ص(49)، فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخل لغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية والعكس في حالة انخفاضها حيث لا يوجه الأفراد الفائض من دخولهم نحو الادخار.

وسعر الفائدة ظاهرة نقدية متغيرة تتحدد وفقاً للنظرية النقدية الحديثة بعامل الطلب على السيولة وعرض النقود، أما من الوجهة التقليدية فيتحدد عند نقطة تقاطع منحنى الادخار والاستثمار، أما وجهة النظرية الكينزية فهي كأي سعر يتحدد في السوق الحرة عند مستوى تعادل العرض

والطلب [10]ص(22) ، فسعر الفائدة يستخدم لتوجيه مدخرات الأفراد نحو العملية الإنتاجية، إلا أن قرارات الإنتاج لا تتوقف عليه فقط وإنما أيضا على الكفاية الحدية لرأس المال التي تعرف على أنها نسبة العائد من الاستثمار المتوقع في أصل من الأصول إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله [10]ص(22).

### 2.2.1.2.1.1. العوامل الذاتية:

تشتمل العوامل الذاتية على العادات والتقاليد التي تؤثر على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار، كما أن النظرة المستقبلية للدخول المتوقعة تؤثر على الاستثمار، فتوقع الأفراد أن حالة الرخاء ستعم مستقبلا وترفع دخولهم فهذا يؤدي إلى شعورهم بالاطمئنان مما يؤدي إلى زيادة استهلاكهم الحالي ونقص الادخار والاستثمار والعكس إذا ساد التشاؤم حول المستقبل وبالتالي يؤدي تخفيض مستوى الاستهلاك وزيادة الادخار والاستثمار.

### 3.2.1.2.1.1. توقعات مستوى الدخل والإنتاج:

تؤدي توقعات الدخل دورا مما في زيادة النفاق الاستثماري، فقرارات رجال الأعمال الخاصة بإنشاء مشاريع جديدة يتوقف على مستوى الدخل المستقبلي، فتوقع ارتفاع الدخل يعني مزيدا من الأرباح إذ أن زيادة الدخل تعني أن رصيد المجتمع من رأس المال الذي يعظم الربح يصبح كبيرا، أي انتقال منحنى الكفاية الحدية لرأس المال إلى الأعلى والعكس في حالة توقع انخفاض الدخل. [9]ص(46)

كما أن الإنتاج يؤثر على الكفاية الحدية لرأس المال، فظهور أساليب جديدة في الإنتاج التي تؤدي إلى انتقال أكبر في جدوى الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي زيادة الاستثمار.

### 2.2.1.1. أهمية الاستثمار

الاستثمار يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، وإرادة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بحيث يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي فبذلك يؤدي دورا هاما في تحريك النشاط الاقتصادي، ويمكننا إبراز أهميته بالنسبة للمؤسسة من جهة وبالنسبة للاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

فأهميته بالنسبة للمؤسسة فتتمثل في:

أن الاستثمار يمثل عاملا أساسيا للنمو من خلال رفع الإنتاجية وتحسينها، ويجعل من المؤسسة علامة خاصة تحت تأثير المحيط الاقتصادي والمالي وبالتالي يفتح باب المنافسة في السوق التجارية، مما يجعل منتوجاتها متنوع واختراعاتها تتضاعف.

وأما أهميته بالنسبة للاقتصاد الكلي تتمثل في:

فالدور الهام الذي يؤديه في مسار النظام الاقتصادي وتطوره حركيا، فهو مرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية كالادخار، الدخل ومستوى التوظيف [5]ص(63) .

فالادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك والموجه للاستثمار، والعلاقة بينهما هي علاقة تمويلية والاستثمار هو أحد الأدوات الأساسية للإنتاج وبالتالي فهو مولد للدخل وحاكم لمستوى التوظيف، وهنا يرتبط بالاستهلاك في علاقة إنتاجية وعليه يحتل دورا محوريا في النظريات الاقتصادية فهو مركبة في الطلب والعامل الأساسي لزيادة العرض.

والاستثمار يساهم في تحقيق العائد أو الربح مما يؤدي إلى تكوين الثروة وتنميتها فهو عامل أساسي للنمو والبقاء، ويساهم في تأمين الحاجات المتوقعة للأفراد وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات ومن ثمة تحقيق الرفاهية لهم، والتخفيف من حدة البطالة، كما أن له أهمية استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الكامنة للنشاط.

## 2.1. تمويل الاستثمارات

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام جل الاستثمارات في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذل أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها الخروج من نطاق هذه الدائرة [11]ص(181) والعمل بكافة الطرق والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي.

ويرجع التمويل في أصله سواء كان عاما أو خاصا إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات، فمع زيادة الحاجة إلى المبادلة تزداد أهمية التمويل وتنقص أهميته في مجتمع لا يتسم بالمبادلة بل يتم

إشباع الحاجات الاقتصادية بواسطة الإنتاج وبالاعتماد على استغلال الموارد الاقتصادية [12]ص(43).

إن التنمية الاقتصادية بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة هي التي تحدد مصادر التمويل، لذلك فإن دراسة تمويل الاستثمارات تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية. وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى هذه المصادر في أربعة مطالب تناولت:

- الموارد المحلية
- التمويل المصرفي
- التمويل عن طريق السوق المالية
- الموارد الخارجية

### 1.2.1. الموارد المحلية

يمكن حصر مصادر التمويل المحلي في الادخار الذي يتفرع إلى نوعين: اختياري وإجباري، وللذان يختلفان في مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة [13]ص(76).

#### 1.1.2.1. الادخار الاختياري

الادخار الاختياري هو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختيارياً، دون تدخل قوة خارجية تجبرهم عليه، وتتمثل المدخرات المحلية الاختيارية في مدخرات العائلة ومدخرات قطاع الأعمال.

#### 1.1.1.2.1. مدخرات العائلة:

هي تلك المدخرات التي تتأتى للأفراد من خلال حصولهم على دخلهم، ويمكن إعطاؤها عدة صيغ منها الادخار من أجل الحصول على قطعة أرض أو مباني سكنية أو آلات زراعية، كذلك مدخرات تعاقدية مثل عقود التأمين، ويمكن أن تكون مدخرات على شكل أسهم أو سندات. وهي تعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

### 2.1.1.2.1. مدخرات قطاع الأعمال:

هي تلك المدخرات التي ترتبط بكل ما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية، فكلما زادت أهمية هذا النشاط زادت معه المدخرات، وهنا يجب أن نميز بين مدخرات القطاع الخاص ومدخرات القطاع العام.

- مدخرات القطاع الخاص: كلما زادت أرباح الشركات زادت مدخراتها، لذلك فمدخرات القطاع الخاص هي تلك الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة فقط دون غيرها من الشركات، وفي الدول المتقدمة تعتبر مدخرات قطاع الأعمال أهم مصادر الادخار.

- مدخرات القطاع العام: أي أن أرباح مشروعات القطاع العام تعود مباشرة إلى الحكومة فمدخرات هذا القطاع تزداد من خلال العمل على رفع الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، عن طريق الرفع من مستوى الكفاءة الإنتاجية والارتقاء إلى مستوى إداري كفاء.

### 2.1.2.1. الادخار الإجباري

يمكن تعريف الادخار الإجباري أنه ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد بطريقة إلزامية، ويتمثل أساسا في الادخار الحكومي والادخار الجماعي:

#### 1.2.1.2.1. الادخار الحكومي:

ينشأ نتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها الجارية وهو أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، حيث تقوم البنوك المركزية بإصدار نقود جديدة (حالة التضخم) تستخدم الحكومة بعضها في مجالات الاستثمار، إلا أن مساهمة القطاع الحكومي في الادخار القومي غالبا ما تكون ضئيلة ويعود السبب إلى تراجع معدل ارتفاع الإيرادات مقابل الارتفاع في النفقات.

#### 2.2.1.2.1. الادخار الجماعي:

هو الأكثر قبولا لدى الأفراد والهيئات حيث يقتطع من دخولهم بطريقة إجبارية إلا أنه يدخر في أرصدة التأمينات الاجتماعية، في المقابل حصولهم على خدمات صحية ومزايا أخرى.

## 2.2.1. التمويل المصرفي

التمويل المصرفي هو ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، ويعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية.

إن البلدان النامية ومن بينها الجزائر محدودة بالتمويل المصرفي لذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين [14]ص(25)، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية واعتمادها أساسا على المصارف في التمويل.

### 1.2.2.1. دور المصارف

باعتبار المصارف أهم المنشآت المالية في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية. ويتم مقابلة هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق سوقين: سوق المال وسوق النقد. فالاحتياجات التمويلية المتوسطة والطويلة الأجل تحصل عليها المؤسسات والأفراد عن طريق سوق المال، بينما الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل من قروض وتسهيلات تتم عن طريق سوق النقد، حيث تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة، لكن هذا لا يستثني المصارف التجارية من عملية تقديم قروض متوسطة الأجل [13]ص(251، 252).

ويمكن أن نحصر الدور التمويلي للمصارف من خلال تقسيمه إلى الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة:

#### 1.1.2.2.1. الوظائف التقليدية:

تتمثل الوظائف التقليدية فيما يلي:

#### - خلق وقبول الودائع:

تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت وضعيتهم سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، وتشكل هذه الودائع موارد المصرف التجاري [15]ص(15).

## - تقديم القروض:

تقوم المصارف التجارية بعلية الإقراض، أي إمداد الأفراد والمؤسسات والمنشآت بالأموال اللازمة، شرط أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال والفوائد والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تتكفل باسترداد المصرف لأمواله [16]ص(159). ومع الزمن تطورت درجة منح المصارف من قصيرة إلى متوسطة وطويلة الأجل للقيام بعمليات عقارية إنتاجية مقابل حصولها على فوائد.

### 2.1.2.2.1. الوظائف الحديثة:

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع منه خدمات حديثة ومتطورة يمكن أن نبين أهميتها من خلال ما يلي: [17]ص(65، 68)

تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية (قروض، أسهم، سندات)، وباستثمارها لأموال العملاء تقوم بتمويل مشاريع جديدة، أو بتوسيع مشاريع أخرى قائمة، لكن قبل قيامها بالإقراض أو المشاركة في رؤوس أموال المشاريع تقوم أولاً بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للتحقق من جديتها وقابليتها في السوق ومدى ضمان استرجاعها لرؤوس أموالها، وهذا من خلال دراستها للسوق من الناحية الفنية والاقتصادية.

- تقوم المصارف بتقديم الاستثمارات المالية للعملاء وتزويدهم بالنصائح والإرشادات في كل ما يواجه مشاريعهم من صعوبات ومشاكل.

- تساهم المصارف في دعم توجه العديد من الدول لتبني سياسة خوصصة مشاريعها العمومية كلياً أو جزئياً وذلك من خلال دورين مهمين تلعبهما:

- دور تمويلي: تقوم المصارف بشراء بعض من الأسهم وإدخالها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية.
- دور استشاري: تقوم المصارف من خلال هذا الدور بإعداد دراسات الجدوى لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص.

- تساهم المصارف أيضاً في إنشاء وتطوير الأسواق المالية من خلال إنشاء صناديق استثمارية أو مالية تقوم بطرح أدوات استثمارية متوسطة وطويلة الأجل، مما يخدم نشأة وتطوير السوق

المالية. كما أن لجوء المصارف إلى الأسواق المالية بشكل مباشر للحصول على قروضها يؤدي إلى تخفيض تكاليف التمويل، فضلا عن ذلك فإن هذا الاتصال يعمل على تعظيم العوائد من خلال التنويع، لذلك فالأسواق المالية تتيح للمصارف انتهاج إستراتيجية التنويع وعدم التخصص وتسمح بوجود مجال أوسع في عمليات الاقتراض والاستثمار.

- تقوم المصارف بتمويل عمليات التصدير والاستيراد فتكو بذلك تساهم في توفير احتياجات الدولة من سلع رأسمالية والسلع الوسيطة لزيادة حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين جودته، بالإضافة إلى تشجيع تصدير السلع الوطنية وإيجاد أسواق خارجية لها، وذلك عن طريق الوساطة المالية التي تلعب دورها مما يؤدي إلى دخول العملات الأجنبية.

يتضح لنا من خلال هذه الخدمات المتنوعة أن المصارف تركز اهتمامها ونشاطها على إمداد الاستثمارات بالأموال اللازمة باعتبارها أساس التقدم الاقتصادي، لأن رأس المال يساعد على تسيير وسائل الوفرة الاقتصادية وبالتالي تهيأ الأرض الخصبة لسير عملية التنمية الاقتصادية.

### 2.2.2.1. مصادر التمويل المصرفي في الجزائر

يعتمد التمويل المصرفي للاقتصاد على مصادر داخلية (الإصدار النقدي والخزينة العمومية) ومصادر خارجية (القروض الخارجية)

#### 1.2.2.2.1. المصادر الداخلية:

تتأتى من الجهاز المصرفي والخزينة العمومية: [18]ص (61، 62)

- الإصدار النقدي: نعني به اللجوء إلى البنك المركزي لإصدار نقود جديدة من أجل تغطية العجز، حيث يكو ذا فعالية إذا أحسن استخدامه في تحقيق النمو والازدهار، أما إذا أسيء استخدامه فإن نتائجه تكون وخيمة على الاقتصاد الوطني مسببة ارتفاع معدلات التضخم.

- الخزينة العمومية: عرفت الخزينة العمومية تطورا هاما، واعتمدت على مصادر مختلفة منها:

- ادخار الهيئات المالية غير النقدية كالضمان الاجتماعي، احتياطات شركات التأمين وصندوق التقاعد، بالإضافة إلى المصادر الادخارية للخزينة التي تتكون من: ودائع لدى خزينة صندوق التوفير والاحتياط ولدى مركز الصكوك البريدية.

- الإصدار النقدي: كانت الخزينة العمومية تقدم سندات إلى البنك المركزي الذي كان يقوم بإعاش حساباتها عن طريق إصدار نفود جديدة.
- الودائع التجارية التي تتحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية.
- قروض تتحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة وسندات التجهيز.
- قروض خارجية تتحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية.

### 2.2.2.2.1. المصادر الخارجية:

تتمثل أساسا في القروض الخارجية الموجهة لتمويل المشاريع الإنمائية، إذ تعتبر السياسة التمويلية ذات اتجاه إيجابي على الاقتصاد الوطني، إذا استغلت الأموال المقترضة في استثمارات منتجة وتمثل إيراد للعملة الصعبة، وذات اتجاه سلبي إذا استغلت هذه الأموال عكس ذلك وهذا ما كان بالفعل عندما لجأت السلطات الاقتصادية إلى مصادر التمويل الخارجي للحصول على العملة الصعبة التي من شأنها أن تساهم في تمويل المشاريع الإنمائية.

إن القروض الخارجية لا تقترض إلا بعد رأي لجنة القروض التي تسير من طرف البنك المركزي الجزائري، وهذه السياسة أدت إلى العجز في الدفع وبالتالي ظهور مشكلة المديونية في الثمانينات من القرن الماضي.

### 3.2.1. التمويل عن طريق السوق المالية

أي اقتصاد نميز فيه وجود سوق الأوراق المالية والتي تنقسم إلى سوقين: سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الأجل وسوق رأس المال تخص المعاملات المالية طويلة الأجل. ويعتبر وجود هذين السوقين ودرجة نموها وتطورهما انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام والوعي الاستثماريين، حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة وأداء الاقتصاد ككل، فالسوقين تعملان على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال والقطاعات التي تخلق الادخار [19]ص(115).

وفي إطار التمويل النقدي للاقتصاد من خلال السوق النقدية، ينبغي إضافة السوق المالية، فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة أخرى لتمويل الاقتصاد من دون تقليص أهمية التمويل المصرفي الذي

يجب أن يبقى فعالاً، فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل [20]ص(27)، وبهذا تكون السواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب التمويل الاقتصادي والظواهر النقدية ومنه في قلب التقدم الاقتصادي [21]ص(20).

### 1.3.2.1. تعريف السوق المالية ودورها في التنمية الاقتصادية

#### 1.1.3.2.1. تعريف السوق المالية:

تعرف السوق المالية : "أنها الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية ومشتريها، بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها الجمع، أو المكان الذي يتم فيه شريطة توفير قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق" [22]ص(40).

وهي تعتبر همزة وصل بين مجموعتين من الأعوان الاقتصاديين: مجموعة تملك فوائض ادخارية وموارد قابلة للتوظيف ومجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية، ويمكن أن يتم الاتصال بين هاتين المجموعتين بطريقة غير مباشرة بواسطة المؤسسات المصرفية في السوق النقدية أو بطريقة مباشرة عن طريق السوق المالية، وتنقسم السوق المالية إلى حجتين: [23]ص(39)

- الحجرة الأولى: تدعى السوق الأولية أين يتم فيها بيع الأسهم والسندات الجديدة (لأول مرة)، والبائع يتمثل في الشركة المصدرة لهذه الأوراق، أي أن الشركة طرفا في التعامل، وتعرف هذه السوق بأنها سوق الإصدارات الجديدة.
- الحجرة الثانية: وتدعى بالسوق الثانوية أو بورصة القيم المنقولة أين يتم فيها التعامل في الأوراق المالية بين المستثمرين ولا علاقة للشركة بذلك، وأهم خاصية لهذه السوق هي أنها توفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية عنصر السيولة، الأمر الذي يجعل السوق الأولية تستمد فاعليتها من السوق الثانوية.

هنا يجب أن نفرق بين السوق المالية وبين نظيرتها في سوق الأوراق المالية –السوق النقدية- حيث يكمن جوهر الاختلاف أساسا في مدة العمليات.

فالسوق النقدية هي سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل والقابلة للتداول، وهذه السوق ليس لها مكان خاص ومحدد لإبرام الصفقات، إذ أن مكانها يتكون من الأسواق المختلفة المتصلة ببعضها البعض، والهدف الأساسي من وجود السوق النقدية هو تمويل المشاريع الإنتاجية عن طريق القروض التي تقوم بتقديمها [24]ص(15).

وتتمتاز السوق النقدية بدرجة مرتفعة من الأمان وبقدر كبير من السيولة بالإضافة إلى تمتعها بالمرونة العالية، وأهم المؤسسات التي تنشط داخل السوق النقدية البنك المركزي الذي يقع على رأس هذه السوق فهو المهيم والمسؤول عن استقرارها، وذلك من خلال الوظائف الهامة التي يقوم بها في هذه السوق إلى جانب البنوك التجارية التي تلعب دورا كبيرا في السوق النقدية إضافة إلى الخزينة العمومية التي ينحصر دورها في تمويل الدولة [19]ص(115).

أما السوق المالية فهي ممولة خاصة بقروض الدولة وبإصدارات الأوراق المالية طويلة الأجل وبقروض المؤسسات والهيئات التي تقوم بإصدار السندات، وتبادل الأسهم والذي يقوم عليه أساسا دور البورصة [25]ص(20)، وما يميز السوق المالية أنها أقل اتساعا من السوق النقدية لكنها أكثر تنظيما، ومن أهم المؤسسات المالية التي تتعامل في هذه السوق نجد مصارف التنمية الصناعية، المصارف العقارية، مصارف الاستثمار والأعمال، وصناديق الادخار والتأمين.

### 2.1.3.2.1. دور السوق المالية في التنمية الاقتصادية:

تلعب السوق المالية دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية، فهي تشكل إحدى الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه، فهي تخلق جوا ومكانا وحيزا يجمع المدخرين والمستثمرين، وذلك بإتاحة فرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، وتوفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسع والنمو من جهة أخرى. فالسوق المالية تعتبر حلقة لتمويل الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الأدوار التالية:

#### - زيادة الادخار:

تعمل السوق المالية على تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار، فالدور الأول لهذه السوق يتمثل في تحويل جزء من الادخار بهدف المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق جمع رؤوس الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين يتمتعون

بفوائض مالية، ومن خلال هذا الدور تقوم السوق المالية بتقديم الموارد المالية الضرورية على المدى الطويل لمؤسسات الدولة والإدارات العمومية (في حالة عجز مالي) وذلك من أجل تجسيد مشاريع الاستثمارات.

بالإضافة إلى مشاركة السوق المالية في تعبئة الادخار فإنها تحاول تنظيمه عبر قنوات محكمة قصد تجديده واستعماله في تمويل مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، وبالمقابل يجب على السلطات العمومية أن تلتزم بحماية ذلك الادخار من الانتهازيين والمضاربيين، وزرع الثقة في المدخرين حتى يتزايد حجم الادخار، ونشير إلى أن تعريف الجمهور وإعلامهم بأهمية الادخار عموما والاستثمار في السوق المالية خصوصا، يعتبر بالغ الأهمية في عملية التنمية الوطنية، ومن أجل تطوير مجال الاستثمار في السوق المالية يجب على السلطات المختصة توفير حوافز جبائية تشجع بها الاستثمار في مجال الأوراق المالية، وهذا ما تم من خلال قانون المالية الجزائري لسنة 2003، وكذا تحفيز جبائي للشركات التي تقيد في البورصة بتخفيض الضريبة على الأرباح وغيرها من السياسات التي من شأنها تشجيع المدخرين والمستثمرين، والمؤسسات على التوجه نحو السوق المالية [14]ص(40).

### - خلق السيولة:

تلعب السوق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسهيل الاستثمارات في الأوراق المالية، من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة ويسر وبسعر مناسب إذا ما رغبوا في استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية، كما أن السيولة التي توفرها هذه الأسواق تجعل الاستثمارات أقل مخاطرة وأكثر ربحية، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبذلك زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

### - تمويل عملية التنمية الاقتصادية:

توفر السوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فالمشروعات في بداية تأسيسها بحاجة إلى عمليات التمويل، لذلك تنجح هذه المشروعات إلى سوق الأوراق المالية والتي تعد بطبيعتها المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار أسهم أو سندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات، إذ أن التمويل عن طريق السوق المالية هو أقل تكلفة ولا ينتج آثار تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم [19]ص(137).

### 2.3.2.1. ظهور السوق المالية الجزائرية

من خلال هذه النظرة الموجزة للسوق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية، يمكننا إسقاطها على واقع السوق المالية في الجزائر.

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول النامية مرت بمرحلة انتقالية دعت إليها الظروف الاقتصادية، فقد شرعت إثر الأزمة الاقتصادية التي عرفتھا عام 1988 في تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة (تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، إصلاح المؤسسات العمومية)، وهذا في إطار المرحلة الانتقالية من نظام اقتصادي قائم على التخطيط المركزي ويعتمد في تمويل مشاريعه الاستثمارية على الخزينة العمومية للدولة إلى نظام اقتصادي تحكمه قوانين السوق، ويتميز بالانفتاح والحرية، هذا ما اضطر إلى اللجوء إلى ميكانيزمات تمويل أخرى تنتج نمط التمويل المباشر، وبالتالي أصبحت إقامة سوق مالية في الجزائر ضرورة ملحة خاصة بانسحاب الخزينة العمومية من عملية تمويل الاستثمارات عام 1989.

ولقد مرت بورصة الجزائر من أجل إنشائها عدة مراحل أدت إلى اعتمادها رسميا في عام 1993، ولكن البداية الفعلية كانت في سنة 1997.

وفي صائفة 1999 افتتحت الجزائر مقر بورصة الجزائر بدخول أربع مؤسسات ضخمة هي: مؤسسة صيدال، مؤسسة الأوراسي، مؤسسة سوناطراك، مؤسسة رياض سطييف.

لكن من الملاحظ أن السوق المالية الجزائرية ما تزال في طور النشأة، وينبغي انتظار فترة طويلة حتى تتمكن من تأدية المهام المنوط بها في تمويل الاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول أن السوق المالية في الجزائر لا تزال بعيدة على المأمول فيها، ومن بين أسباب تخلفها عن مثيلاتها في الدول المتقدمة:

- أسباب تاريخية متعلقة بتاريخ الجزائر.
- عدم كفاءة الموارد البشرية ونقص التخصص في مجال لسوق المالية.
- غياب الوعي والثقافة البورصية لدى المتعاملين الاقتصاديين.

في ظل هذا التخلف يجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ بمجموعة من الأدوات التي تنشط سوق البورصة وتزيد من تفعيل دورها في تمويل الاقتصاد، نذكر منها:

### 1.2.3.2.1. زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة: [14]ص(42)

إن زيادة عدد الشركات المقيدة في البورصة يعتبر عامل مشجع لرفع نشاط البورصة، ولكن الوضع المالي و التنظيمي لأغلب الشركات الجزائرية حال دون ذلك، وللتغلب على هذه الوضعية كان لابد من اللجوء إلى:

- خصصة المؤسسات العمومية عن طريق البورصة كحل لإعادة تنظيمها مما يزيد من عدد المؤسسات المقيدة وبالتالي زيادة حجم الإصدارات وهذا ما يؤدي إلى تنشيط سوق البورصة.
- توفير محيط يشجع المؤسسات الخاصة ويحفزها على دخول البورصة وذلك بتوفير شروط الاقتصاد الحر، حيث أن الشركات تخاف في حالة دخولها إلى البورصة من فقدان المراقبة على شركاتها. ومن أجل إزالة مخاوف الشركات من فقدان المراقبة، يمكن اقتراح فتح رأسمال هذه الشركات بنسبة 20% وهذا لا يفقدها المراقبة بما أنها تبقى على 80% من رأسمالها، كما أن دخول هذه الشركات إلى البورصة لا يقتضي بالضرورة فتح رأس المال، فيمكن طرح السندات وبهذا نزيل مخاوف فقدان المراقبة.

### 2.2.3.2.1. تحسين المناخ الاستثماري:

إن السير الحسن للسوق المالية يتطلب وجود مناخ استثماري مستقر بمعدلات تضخم منخفضة، وتحقيق استقرار اقتصادي كلي، والجزائر من خلال تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي عملت على إعادة التوازن للاقتصاد والتوجه إلى تحرير الأسعار والتعامل وفق سياسة العرض والطلب، ولقد حققت الجزائر نتائج إيجابية في هذا المجال، ويبقى عليها مواصلة هذه الإصلاحات للوصول إلى مقاييس دولية في الاستقرار الاقتصادي والعمل على الإبقاء على هذا الاستقرار للسماح للسوق المالية بلعب دورها بشكل فعال.

### 3.2.3.2.1. تفعيل دور المصارف:

تلعب المصارف دورا في تطوير السوق المالية باعتبارها وسيطا ماليا لعمليات البورصة أو باستعمالها لسياسة توفيق ما بين السوق النقدية والمالية، وذلك عن طريق ترشيد القروض المقدمة من طرف المصارف للقطاع الاقتصادي وهذا بالترفقة بين وظيفة السوق المالية ووظيفة المصارف، حيث أن وظيفة هذه الأخيرة هي توفير الأموال على المدى القصير، بينما وظيفة السوق المالية هي تمويل المؤسسات على المدى الطويل، وهذا ما يعتبر في صالح المؤسسة.

#### 4.2.3.2.1. التحفيز الجبائي:

لا بد على الجزائر أن توفر حوافز جبائية من أجل تشجيع الاستثمار في مجال الأوراق المالية، وهذا من خلال السياسة الجبائية والتي تؤثر وبشكل مباشر على قرارات الاستثمار والتمويل عن طريق السوق المالية.

#### 5.2.3.2.1. القضاء على الأسواق الموازية ونشر الوعي البورصي:

يعتبر وجود السوق الموازية في أي اقتصاد منافس شديد للسوق المالية، حيث أن هذه السوق توفر أرباحا طائلة دون مراقبة من مصلحة الضرائب ودون قيود تجارية أو استثمارية، لذلك يجب على السلطات محاربة هذا المشكل بتشديد الرقابة على المؤسسات والأفراد الذين يتعاملون في مثل هذه السوق وإخضاعها للعمل تحت شروط اقتصاد السوق.

وتعد الثقافة البورصية من أهم عوامل نجاح السوق المالية، وفي هذا المجال عمل المسؤولون على إعداد مخطط ترقية وتطوير بورصة الجزائر، ومن بين أهدافه خلق هيكلية داخلية للاتصال وهذا بنشر وثائق خاصة بسير البورصة وكذا تنشيط حصص تلفزيونية من طرف مختصين ومسؤولين في القطاع المالي وكل ما يتعلق بسوق البورصة في مجال الاستثمارات بداخلها.

#### 6.2.3.2.1. الاستقرار السياسي والأمني:

يعد الاستقرار السياسي والأمني عاملا مشجعا لنمو نشاط السوق المالية، إذ أن توفر هذا العامل يشجع الشركات المحلية وكذا الأجنبية على إقامة مشاريع بالجزائر والتي تكون بحاجة إلى تمويل طويل الأجل لتحقيق مشاريعها وبالتالي اللجوء إلى السوق المالية للحصول على حاجياتها، كما أن توفير هذا العامل يشجع المدخرين على الاستثمار في السوق المالية.

#### 4.2.1. الموارد الخارجية

إذا لم تكن المصادر الداخلية للتمويل كافية على الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، أو كانت الحكومات في هذه الدول غير قادرة أو غير راغبة في اتخاذ القرارات المطلوبة للارتفاع بمستوى هذه المدخرات إلى ذلك الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية، أي نظرا لوجود فجوة ادخار واسعة، فإن هذه الحكومات تلجأ إلى مصادر خارجية للتمويل من أجل دعم مصادرها الداخلية. ويمكن حصر هذه الأخيرة في ثلاث مصادر أساسية هي:

- زيادة حصيلة الصادرات.
- الاستثمارات الأجنبية.
- المنح والإعانات الأجنبية.

### 1.4.2.1. زيادة الصادرات

إن تعزيز حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وهذه قد تؤدي إلى زيادة الإنفاق القومي فيزداد الطلب على السلع والخدمات، ويكون هذا دافعا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وهو ما قد يفسر في النهاية انتعاش الاقتصاد القومي.

وتتصف صادرات الدول النامية بجمودها وقلة مرونتها، بمعنى أن تغيير هيكلها وزيادتها من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى جهد ومال وتخطيط، وهذا كله لن يتيسر إلا بعد أجل معين، وعلى ذلك لا يمكن للدول النامية بأي حال من الأحوال أن تعتمد على حصيلة صادراتها في تمويل عملياتها [11]ص(251).

### 2.4.2.1. الاستثمارات الأجنبية

وتأخذ شكلين استثمارات أجنبية مباشرة وغيره مباشرة:

#### 1.2.4.2.1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

هي تلك الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو تملكهم لنصيب منها، مما يبرر حق الإدارة وغالبا ما تكون هذه المشروعات في شكل مزارع ومصانع ومناجم وغيرها من الأنشطة الإنتاجية.

لذلك فإن هذا الشكل من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية هو المفضل من قبل الدول المضيفة لرأس المال الأجنبي. ذلك لأنه يأتي لتمويل المشروعات الاقتصادية الجديدة، أو على الأقل لاقتناء مشروعات كانت قائمة، ولكن لا تسير بالنجاعة المطلوبة، كما أن هذا الشكل يعتمد على الفترة الزمنية الطويلة ومن ثم فهو يساهم في دعم النمو الاقتصادي وما ينتج عنه من خلق للثروة ومناصب العمل، وتجدر الإشارة إلى أن اقتناء مشروعات كانت قائمة لا يزيد من رأس مال الدولة المضيفة شيئا لأنه حل محل رأس مال كان قائما، لكن يبقى الاقتناء مفيدا كونه يؤدي إلى تحسين الأداء

الاقتصادي وعلى الأمد البعيد، ومن المنطقي أن يتطور ويتوسع وهذا ما سيعود بالفائدة على اقتصاد البلد المضيف.

#### 2.2.4.2.1. الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

وهي استثمارات تأخذ شكل القروض أو شراء الأجانب للأوراق المالية في السوق المالية للبلد المضيف، وهذا النوع من الاستثمارات يبحث عن عائد معقول لرؤوس الأموال دون أن يترتب عليه إشراف أو اتخاذ قرارات من قبل الأجانب.

إن هذا النوع من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية قد أصبح يشكل المصدر الرئيسي للتمويل على المستوى العالمي خلال العقد الأخيرين، وعليه فإنه يبدو الشكل المفضل ليس للبلدان المضيفة له فقط، بل ولأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك باعتباره سهل التصفية والتخلص منه في حالة الضرورة (كوجود رغبة لدى أصحابه بنقله إلى بلدان أخرى أو تهريبه في حالة توقع حصول أزمة نقدية أو مالية أو مصرفية في البلد المضيف).

أما بالنسبة للاستثمار في الجزائر يمكن التمييز بين مرحلتين أساسيتين في حركة الاستثمار الأجنبي هما: قبل سنة 1990 وبعد سنة 1990، وهذا باعتبار هذه السنة منعرج انتقالها بشكل رسمي نحو نظام اقتصادي جديد. حيث تميزت النصوص التنظيمية قبل سنة 1990 بالصرامة فيما يتعلق بالاستثمارات، خاصة عدم قبول رؤوس الأموال الأجنبية إلا بالمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية وعلى أساس نسبة 49 و51 %، مما استوجب الأمر إعادة النظر في هذه النصوص وجعلها تساير الإصلاحات الجارية في ظل قانون النقد والقروض الصادر ف 14 أفريل 1990، وعلى هذا الأساس أصبح مسموحا للاستثمار الأجنبي في الجزائر لغرض تمويل النشاطات الاقتصادية غير المخصصة للدولة وهيئاتها أما المخصصة لأشخاص اعتبارية معينة فيشترط فيها نص قانوني [26]ص(185).

في ظل هذه التحولات أولت الجزائر اهتماما لتطوير القطاع الخاص والانفتاح على العالم الخارجي لبناء اقتصاد يتوفر في طياته على آليات السوق، ووضعت عملية جلب رؤوس الأموال الأجنبية ضمن أولويات اهتماماتها، وذلك بصدور المرسوم رقم 93-12 في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بالاستثمارات وتم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار APSI .

هذا التطور الجديد في قوانين الاستثمار أفضى ارتفاعا ملحوظا للاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2001 إلى ما يقارب مليار دولار أمريكي [27]ص(8)، حيث كان موجهًا خصيصًا وبشكل كبير نحو الاستثمار في قطاعي المحروقات والاتصالات. إلا أنه خلال سنتي 2002 و2003 عاود الاستثمار الأجنبي المباشر الانخفاض ويعود سبب هذا التأخر إلى عدم توفر مناخ الاستثمار المناسب والذي من بين شروطه الاستقرار السياسي ووجود نظام تمويل فعال إضافة إلى حل لإشكالية العقار.

### 3.4.2.1. المنح والإعانات الأجنبية

تتكون المنح والإعانات الأجنبية من مساعدات لا تدخل في نطاق المديونية، وإعانات تشمل القروض طويلة الأجل التي تقدمها الدول المتقدمة أو الهيئات الدولية للدول النامية فهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، فإذا كانت معدلات الفائدة مستقرة نسبيًا أي لا تتعرض لتقلبات حادة وإذا وجهت تلك القروض إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة الإنتاج، فإن الدول المقترضة تكون قادرة على مقابلة أعباء خدمة الدين، ولكن في الحالة العكسية أين تكون أسعار الفائدة مرتفعة ومتقلبة باستمرار، وإذا وجهت القروض إلى الاستهلاك أو إلى مشروعات لا تحقق إنتاجًا إلا بعد فترة طويلة، فإن هذه العوامل تؤدي حتماً إلى بطء معدل النمو الاقتصادي، وإلى عدم القدرة على مقابلة ما يترتب على القروض من التزامات خدمة الدين وهذا ما وقع للجزائر في الثمانينات.

ففي سنة 1986 امتصت خدمات الديون نحو 70 % من الإنتاج الوطني الخام مقارنة بسنة 1985، وعرفت المديونية ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 23 % [28]ص(113)، وبقيت الديون الخارجية في ارتفاع مستمر بلغ حوالي 28 مليار دولار في سنة 1991، مما أدى إلى تدهور الحالة المالية الخارجية للجزائر.

وفي سنة 1998 شهدت نفس الوضعية، إذ ارتفعت خدمة المديونية لتبلغ 74 %، ورغم الإعانات التي تلقتها الجزائر لم يتم تغطية هذا العجز، وانتهى الأمر بالجزائر لمواجهة هذه الوضعية إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي (FMI)، حيث استفادت الجزائر بعدها من إعادة الجدولة في الفترة الممتدة ما بين 1994 إلى 1998 أين تم تأجيل حوالي 50% من الديون الخارجية من جهة، ومن جهة أخرى استفادت أيضاً من ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي أدى إلى تقليص مديونيتها إلى 22.5 مليار دولار سنة 2003 [29]ص(213).

لذلك فإن الاقتراض الخارجي قد ينطوي على نتائج وخيمة، فقد يؤدي إلى تفاقم مشكلة المديونية، وعليه يجب على الدول المقترضة أن تحسن استخدام القروض التي تحصل عليها حتى تستطيع أن تدفع ما عليها من التزامات في الوقت الذي تستثمره في عملية التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى يجب على الدول المقرضة والمنظمات الدولية أن تعيد النظر في شروط الاقتراض وذلك بتخفيض الفوائد من ناحية وإعادة جدولة الديون من ناحية أخرى.

### 3.1. الاستثمارات السياحية ومحددات نموها

أدى اختلاف الظروف من منطقة إلى أخرى للنظر إلى السياحة على أنها الحل المطلوب لتأمين التنمية الاقتصادية، كما سادت الفكرة على أنها فرصة الدول النامية لإحداث تغيير اقتصادي واجتماعي، هذا من جانب، ومن جانب آخر هناك ظواهر تدعو لإعادة النظر في جوانب الاندفاع العشوائي للسياحة، وإمكانية تطورها في بلد ما قد تكون تكلفته ثمنا مجهولا يدفعه بشكل غير مباشر من استقرار مجتمعه ونقاء بيئته، فالسياحة لها دور في التنمية الاقتصادية باعتبارها كمنشأ جزئي من خلال مساهمتها في الدخل الوطني وفرص العمل ودور الاستثمارات السياحية في كل ذلك، إلا أن هذا ليس محققا دائما إن لم تكن مدرجة ضمن خطة شاملة ومتكاملة تدرس من جميع جوانبها.

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم السياحة وخصائصها وأهميتها، إضافة إلى إبراز مفهوم الاستثمار في هذا القطاع ومحددات نمو هذا النوع من الاستثمارات.

#### 1.3.1. ماهية السياحة

بعدما كانت محصورة على قلة من الناس تحولت السياحة إلى ظاهرة شعبية لتعم الجميع مزاياها، وما أدى إلى اتساع نموها هو التطور المستمر في جوانب الحياة ووسائل الإنتاج والعمل والعلم والدخل، حتى أصبحت صناعة قائمة بذاتها.

والسياحة باعتبارها نشاط قديم تطور ليصبح قطاعا اقتصاديا أساسيا في العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أنها مرت بمراحل عديدة ومختلفة جعلتها تصل إلى ما وصلت إليه الآن.

### 1.1.3.1. تاريخ السياحة

السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ أن خلق الله الأرض فهي قديمة قدم الحياة، حيث لم تكن هناك حدود إقليمية أو حواجز كما هو الحال في الوقت الراهن، بل كانت بسيطة وطريقة بدائية فكان هدف الأفراد والجماعات من التنقل والسفر هو البحث عن متطلبات وشروط الحياة من طعام ومأوى ومأمن، ثم ظهرت الزراعة ما أدى إلى الاتجاه إلى الاستقرار قرب الأنهار ومصادر المياه وميل الأفراد إلى التجمع وظهور الحرف وتربية الحيوانات والصيد، إلا أن الإنسان بطبعه دائما يبحث عن الأفضل، ثم تطور إلى البحث عن شروط معيشية أفضل من راحة ومتعة، وتطور مفهومها حتى صار إلى أبعد من ذلك، لذلك فالسياحة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات أبعاد كثيرة ومهمة، واهتم المختصون بهذه الظاهرة على مر العصور، ويمكن حصر تطورها الزمني في المراحل التالية: [30]ص(14)

#### 1.1.1.3.1. مرحلة الحضارات القديمة:

التطلع إلى الأفضل من الغرائز التي خلقها الله في الإنسان، حيث كان منذ القدم يسافر ويتنقل رغم عدم وجود وسائل النقل، وبظهور الحضارات أصبح السفر وسيلة للتجارة والمنفعة، ويعتبر الفينيقيون من الشعوب القديمة التي اهتمت بالترحال وحب الإطلاع رغم وجود نسبة المخاطرة، فالتجار الفينيقيون ركبوا البحر في كافة الاتجاهات خاصة بعد القرنين الثالث عشر والثامن عشر قبل الميلاد، وقد بلغت رحلاتهم شواطئ شبه جزيرة ايبيريا وبلاد الغال ومالطا وكورسيكا وشمال إفريقيا. كما أن أبرز الرحلات السياحية في تلك الفترة كانت في بلاد الإغريق التي كانت تضم اليونانيين القدماء وبعض سكان الأقاليم الأوروبية المجاورة إلى جبل أولمبيا لمشاهدة الألعاب الأولمبية التي كانت بدايتها عام 776 قبل الميلاد، ما شجع على بناء فنادق لزوار أثينا خلال القرن الرابع قبل الميلاد [30]ص(18)

#### 2.1.1.3.1. مرحلة العصور الوسطى:

وهي فترة ممتدة ما بين القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر في هذه المرحلة تعددت الرحلات التي قام بها الأوروبيون والعرب واقتصرت الرحلات في بداية هذه المرحلة على الرحلات الدينية وبالأخص زيارة المعابد الدينية ونشطت الرحلات البحرية الأوروبية مع بداية حركة الاكتشافات الجغرافية أين تم اكتشاف الأمريكيتين عام 1492. وكذا الحال بالنسبة للعرب حيث

قطعوا مسافات طويلة وتزايد الترحال منذ ظهور الإسلام وانتشاره، وامتداد الدولة الإسلامية خلال القرن الثامن ميلادي وقد تجاوزت الرحلات القارية حيث بلغت جنوبي الصين وكوريا وجزر اليابان في الشرق، وغرب إفريقيا، وفي هذا العهد كانت بغداد وقرطبة من أهم المراكز الحضارية والثقافية في الدول الإسلامية، لذلك كانت محط أنظار الزوار والسياح سواء من داخل الدول الإسلامية أو من خارجها.

وأهم ما يميز هذا العصر قيام بعض المستكشفين والمغامرين برحلات طويلة أهمها الرحالة أن بطوطة والإيطالي ماركو بولو وكريستوفر كولومبس وآخرين ممن اكتشفوا العالم، وتطور وارتقى الغرض من السياحة إلى الدراسة والتعلم.

### 3.1.1.3.1. المرحلة الحديثة:

وهي الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر، برزت فيها الاكتشافات الجغرافية أهمها اكتشاف أمريكا، استراليا، والقطب الجنوبي، التي أدت إلى زيادة الأسفار وكثرة التنقلات لتبدأ الرحلات القارية داخل الأقاليم غير المعروفة بقارات العالم الجديد، ما أدى إلى تغييرات عديدة في المجال العلمي، فاتسمت هذه المرحلة تطور الآلة ووسائل الاتصال والمواصلات، بظهور البواخر والسيارات والسكك الحديدية لتجعل السفر أكثر راحة، إلا أن في هذه المرحلة اقتصرت السياحة على من يدعون بالأثرياء السياح، وازداد أعداد هؤلاء السياح في القرنين السابع عشر والثامن عشر وخضعت السياحة في هذه المرحلة لبعض القيود والقوانين كجوازات السفر والتأشيرات، وفي القرن التاسع عشر وبظهور الثورة الصناعية التي أحدثت تغييرا مذهلا خاصة في تطور وسائل الاتصال والمواصلات مع استقرار النظم الاجتماعية للطبقة العاملة وارتفاع مستوى الأجور، أدى طبقة العمال إلى السفر والراحة.

### 4.1.1.3.1. المرحلة المعاصرة:

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الجو العالمي ينتعش من كل النواحي سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وهذا من خلال استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية وسرعة النمو الاقتصادي وتحسن المستوى المعيشي للأفراد، وتزايد أوقات فراغهم وزيادة مدة الإجازات وتوفير الضمان الاجتماعي، ضف إلى ذلك التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال بأنواعها المختلفة، كل هذه الظروف وأخرى، انعكست إيجابا على تطور الحركة السياحية في العالم، وتحول مفهوم السياحة من ظاهرة تنقل بسيطة محدودة في مظهرها وأهدافها إلى ظاهرة إنسانية عالمية، بل أكثر تحولت إلى قطاع قائم بذاته مستقل

عن القطاعات الاقتصادية الأخرى يؤمن للعديد من الدول دخل كبير من العملات الأجنبية، وتؤثر على ميزان المدفوعات إيجاباً، وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة العمالة، وازداد تطور السياحة إلى أنواع وأشكال أخرى من السياحة من ظهور قرى سياحية ومنتجات بتكاليف منخفضة تسمح لذوي الدخل المنخفضة بالراحة فيها. وكل هذا في إطار السياسات المنتهجة من طرف الدول لجلب عدد كبير من السياح في إطار اقتصاد واستثمار وعمالة، ونتج عن كل هذا تزايد الحركة السياحية في العالم، والوصول إلى أرقام مذهلة في حركة السياح، وبذلك تضاعف حجم التدفقات النقدية الناتجة عن السياحة، لذلك فإن السياحة تعد من أهم الصناعات العالمية الجديدة نمواً.

### 2.1.3.1. مفهوم السياحة وخصائصها

عرف عدد كبير من الخبراء والباحثين السياحة، فتعددت هذه التعاريف باختلاف أجه النظر، فالاقتصادي يراها من الناحية الاقتصادية كيف يمكن التأثير على الدخل الوطني وميزان المدفوعات وما تجلبه من موارد مالية، والسياسي يراها من وجهة نظر سياسة تحقق إمكانية التعرف على قضايا وطنهم عن قرب، ...

وكلمة السياحة عربية معروفة عند العرب منذ القدم تعني السير في الأرض والتنقل في أرجائها مأخوذة من السبح وهي الجري على وجه الأرض والذهاب فيها [31]ص(21)، وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع: في قوله تعالى في سورة التوبة: ( فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين ) كما يقول تعالى في نفس السورة: (التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين ) وفي سورة التحريم في الآية الخامسة في قوله تعالى: ( عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً ).

ولمعرفة مفهوم السياحة نستعرض المفاهيم والاتجاهات النظرية التي تتعلق بها:

فيعرفها الباحث الألماني "جون ببر فرديلر" على أنها "ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة للراحة وإلى تغيير الهواء والإحساس بجمال الطبيعة، وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وقد ركز هذا التعريف على الحالة النفسية والإحساس بجمال الطبيعة وعلى الجانب الاقتصادي الذي يسعى إليه الإنسان من وراء اتصالاته بالشعوب" [32]ص(21).

كما عرفها ROBERT LANQUAR على أنها: "عبارة عن مجموعة الأنشطة المترابطة والمتعلقة بالسفر ووقت الفراغ، وهي صناعة هدفها إشباع حاجات السائح من خلال استغلال الموارد السياحية وتحويل الموارد البشرية والمادية والمالية إلى خدمة"[33]ص(21).

وعرفها "JOFFRE DUMAZEDIER" على أنها: مجموعة الانشغالات التي يؤديها الشخص من أجل الترفيه عن النفس، أو لتطوير معلوماته وتكوينه ومشاركاته الاجتماعية أو لتطوير قدراته الإبداعية عد انتهائه من واجباته المهنية والتزاماته العائلية والاجتماعية[34]ص(21).

منظمة السياحة العالمية تعرف السياحة على أنها: نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ولا تزيد عن عام لغرض من أغراض السياحة المعروفة ماعدا الدراسة والعمل[32]ص(22).

ونخلص مما تقدم إلى أن السياحة ظاهرة اجتماعية تتمثل في انتقال الفرد من البلد الذي يقيم فيه على سبيل الاعتياد إلى بلد آخر لأي غرض غير ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا أو الهجرة.

وباعتبار السياحة استثمارا للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في أماكن معينة وتتوفر شروط معينة، فهي بذلك قطاع اقتصادي لا يختلف عن القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تسعى إلى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية، فهي صناعة لها مميزاتها وخصائصها والتي نذكر منها:

- إن إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات، إلى جانب مشترياتهم، مما يؤدي إلى تزايد الدخل فتؤثر بذلك على القطاعات الأخرى حيث يكون تأثيرا مضاعفا بمعنى أن هذا الأثر يكون مركبا ومتوسعا بصفة دائمة، إضافة إلى توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من المستخدمين.

- تعتبر السياحة ناتج غير مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر، وبالتالي فإن الدولة المضييفة أو المستقبلية لا تتحمل أعباء ونفقات نقل المنتجات خارج حدودها[35]ص(12)، كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- الموارد السياحية (الطبيعية، التاريخية، الأثرية، ...) هي من بين عوامل الجذب السياحي ولا يمكن بيع هذا المنتج السياحي إلا بتوفر مجموعة من الشروط والخدمات المساعدة، والتي تتمثل في التسهيلات السياحية المحصورة في توفر الهياكل الأساسية القاعدية(شبكات النقل، المياه،

الكهرباء، وسائل الاتصال، الأمن، ....)، توفر منشآت الإقامة اللائقة من هياكل فندقية تتوفر على الشروط العالمية، المخيمات، ...، وأيضا توفر المنشآت السياحية والمنتجعات للتسليه واللهو، وغيرها من أماكن الترفيه.

- إن المنتج السياحي مزيج مشكل من مجموعة عناصر متعددة تتكامل مع بعضها البعض، وتؤثر وتتأثر بالقطاعات الأخرى، فالسياح يستهلكون مجموعة من السلع والخدمات التي تبيعها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام، ومنها ما يتعلق بتسهيلات البنية الأساسية والخدمات الأخرى، وكل هذه المنتجات متكاملة في ما عضا لجلب الزبون السياحي فتماطل جانب واحد من هذه الجوانب، حيث لو انخفض مستوى السلعة أو الخدمة في الفنادق، يؤثر سلبا على الحركة السياحية فالسياحة الناجحة عبارة عن تكامل مجموعة من القطاعات.

- باعتبار السياحة منتج تصديري يتميز درجة استقرار منخفضة نظرا لما يتعلق بتأثيرات من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل بالإضافة إلى إشكال الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي كما يلي: [35]ص(13، 14)

- تعرض الطلب السياحي للتأثيرات الخارجية: كوجود اضطرابات سياسية أو تغيرات في أسعار الصرف، تغيرات مناخية غير منتظرة، إضافة إلى قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.
- تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل: فالقرارات السياحية تتغير بتغير الأسعار والدخول، فالمرونة السعرية يمكن تحديدها بسهولة مقارنة بالمرونة الدخلية لأن آثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول تكون بالتدرج.
- موسمية النشاط: النشاط السياحي غالبية موسمي بسبب تركز العطل المدرسية والعطل في المنشآت العمومية وغيرها في موسم معين، بالإضافة إلى العوامل المناخية والجغرافية تساعد على ذلك وتمثل سياحة الإجازات قدرا كبيرا في النشاط السياحي.

- المنتج السياحي غير قابل للتخزين أو النقل مما يؤدي إلى ضرورة أن تكون الأرباح المكتسبة خلال فترة الموسم كافية لمواجهة التراجع خلال الفترات المتبقية من السنة، ولمواجهة هذا المشكل هناك طرق عديدة نذكر منها: تخفيض الأسعار في غير فترات الموسم السياحي لإيجاد نوع جديد من الطلب تحفزه الأسعار، وغيرها.

- بسبب كثرة المغريات السياحية في مختلف أنحاء العالم فإنه يصعب استقطاب الطلب السياحي لذلك يسعى العاملون على هذا القطاع إلى توفير كل شروط الراحة وإرضاء الزبون وإيجاد نوع من الوفاء والألفة، في إطار نظرة الاستدامة للسياحة.

- مثلها مثل القطاعات الأخرى تتعرض المنتجات السياحية لنوع حاد من المنافسة في السوق السياحية، بل تأخذ المنافسة في هذا القطاع شكل العالمية لهذا فهي تتأثر تغيرات البيئة السياسية والاقتصادية العالمية.

### 3.1.3.1. أهمية السياحة

السياحة باعتبارها نشاط اقتصادي وإنساني مما دفع دول العالم إلى الاهتمام بها، بحيث أصبحت تساهم في اقتصاد العالم بناتج يفوق ناتج الصناعات الأخرى، وينفق المستهلكون في الدول المتقدمة أكثر مما ينفقون على الملابس، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية والتي سنتطرق إلى بعضها فيما يلي:

#### 1.3.1.3.1. الأهمية الاقتصادية:

تساهم السياحة في انتقال العملات إلى الدول المستضيفة للسياح، واستطاعت هذه الدول الوصول إلى أرقام كبيرة للناتج السياحي ينعكس على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحل بعض المشكلات الاقتصادية. ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للسياحة إلى مباشرة وغير مباشرة والتي نبرزها كما يلي:

#### 1.1.3.1.3.1. الآثار المباشرة: والتي نذكر أهمها فيما يلي:

#### 1.1.1.3.1.3.1. الأثر على إعادة توزيع الدخل:

تؤدي السياحة إلى تنمية مناطق جديدة وتطويرها والتي بها مزايا طبيعية وبهذا الشكل تخلق فرص عمل جديدة ودخول جديدة، فهي تعمل على توزيع الدخل على كافة المناطق بدلا من تركيزها على المناطق الحضرية، فالأجور المدفوعة للعاملين بالمنشآت السياحية المقامة بهذه المناطق والأرباح والدخول المحققة لمالكي المشاريع وحتى منتجي السلع التي يحتاجها النشاط السياحي وبالتالي إعادة توزيع الدخل بين المدن [31]ص(43)

### 2.1.1.3.1.3.1. أثر السياحة على العمالة:

العامل البشري من بين الشروط الأساسية لقيام تنمية سياحية فاعلة في أي بلد ما وخاصة اليد العاملة المدربة، فهذا القطاع يساهم في خلق مناصب شغل كبيرة والتوسع المشهود في عصرنا ي هذا القطاع يستلزم قوة هائلة من اليد العاملة، وأيضاً التوسع في إنشاء المشاريع السياحية يساعد على خلق العديد من فرص العمل، والتي يترتب عليها انخفاض مستوى البطالة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الرفاهية.

### 3.1.1.3.1.3.1. الأثر على ميزان المدفوعات:

تصنف السياحة في ميزان المدفوعات من الصادرات غير المنظورة حيث تدرج كعنصر من عناصره تحت عنوان السياحة أو السفر، ويتم تقدير الإيرادات والمصاريف الخاصة بالسفر عن طريق تقدير معدل الإنفاق اليومي خلال الأيام التي يقضيها المواطنون بالخارج، والتي يقضيها الأجانب داخل الدولة المعينة وهذا استناداً للمعلومات المقدمة من طرف الفنادق ووكالات السياحة والبنوك، فالدخل السياحي يؤثر تأثيراً مباشراً على الميزان التجاري من خلال القيمة الصافية للميزان السياحي الذي يمثل الفرق بين مصاريف السياح الأجانب داخل الدولة ومصاريف السياح الوطنيين خارج بلدهم، والجدير بالذكر أن تدفقات النقد الأجنبي نتيجة قدم السياح إلى الدولة يعد من العوامل الهامة في تحديد أثر السياحة على ميزان المدفوعات فيه، من خلال النشاطات السياحية والرسوم والضرائب التي تحصل على شكل تأشيرات دخول، فروق تحويل العملات، الإنفاق اليومي للسياح، إيرادات الفنادق، ... [31]ص(43)

لذلك فالسياحة تشكل مصدراً هاماً لجلب العملات الأجنبية التي تستعمل في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، فهي أفضل الصناعات وأسرعها لتنمية الدخل وتحسين ميزان المدفوعات.

### 4.1.1.3.1.3.1. الأثر على المستوى العام للأسعار:

إن تزايد معدلات الإنفاق السياحي ينتج عنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات المقدمة ويمكن إبراز هذه العلاقة في أن الأسعار ترتفع نتيجة مستوى المعيشة وزيادة الطلب على أنواع جديدة من السلع والخدمات التي تقدمها السياحة، وهذا ما ينتج عنه نوعاً من التضخم، وهذا من خلال ارتفاع القوة الشرائية لدى السياح الأثرياء وإقبالهم على شراء المنتجات كما أن تجار التجزئة يرفعون أسعارهم، كما أن الطلب على الأراضي لإقامة مشاريع سياحية يزيد من أسعارها.

### 2.1.3.1.3.1. الأثار غير المباشرة:

إلى جانب ما ذكرناه من آثار مباشرة للسياحة على الاقتصاد الوطني هناك أيضا آثار غير مباشرة أهمها:

#### 1.2.1.3.1.3.1. أثر المضاعف للسياحة:

الدخل المتولد عن السياحة يتضاعف عدة مرات حتى ستة أضعاف حسب أوضاع الاقتصاد والسياحة، فأثر المضاعف في الاقتصاد هو أن المبلغ الذي يدخل قطاع السياحة يدور في حركة الاقتصاد الوطني دورات تتعدد حسب قوة هذا الاقتصاد يكون أثرها أكبر من قيمة المبلغ الأصلي، فبالإضافة إلى زيادة حجم العمالة وزيادة الدخول والمكافآت التي تمثل قوة شرائية جديدة نتيجة للسياحة، ويختلف تقدير حجم أثر المضاعف حسب حجم المعاملات من دولة لأخرى.

#### 2.2.1.3.1.3.1. أثر السياحة على تنمية المرافق الأساسية:

تعتبر السياحة عامل مهم من أجل إنشاء المرافق الأساسية والبنية التحتية التي تحتاج لمبالغ ضخمة لتشييدها، فارتفاع الحركة السياحية ينبثق عنه دخل بالعملة الصعبة تزيد من قدرة الدولة على الرقي بمرافقها الأساسية إلى أعلى المراتب وينعكس على المستوى المعيشي للمواطن.

#### 3.2.1.3.1.3.1. أثر السياحة على سوق بعض السلع:

يقبل السياح عادة على شراء بعض السلع التي تشتهر بها الدول كل على حدة، فالطلب على هذه الصناعات يؤدي إلى تنميتها ورفع مستواها بل وحتى أن السياحة قد تكون سببا في إنتاج بعض الدول لبعض السلع التي لم تكن موجودة.

#### 4.2.1.3.1.3.1. أثر السياحة في جلب الاستثمار:

أصبح الإقبال على الاستثمارات السياحية مشهور جدا لما لهذا القطاع من دخول معتبرة، خاصة وأن السياحة لا تقتصر على فئة قليلة من السياح الأثرياء كما في الماضي، فالاستثمار في الفنادق والمطاعم ومراكز الراحة، من بين المشاريع الإنتاجية الهامة التي تجذب رؤوس الأموال وإقامة هذه المشاريع يعني فرص عمل جديدة ودخول جديدة يمتد أثرها إلى جوانب من الحياة.

### 5.2.1.3.1.3.1. دعم الصلات الاقتصادية بين الدول:

التنوع الحاصل في أنواع السياحة المختلفة من دولة إلى أخرى أدى إلى بروز علاقات اقتصادية بين الدول، فسياحة العلاج أو الأعمال تكون غرضها التجارة وتؤدي إلى توقيع صفقات تنتج علاقات اقتصادية بين الدول وبالتالي كل من الطرفين يعرف عن منتجاته وسلعه في إطار سياسة التسويق.

### 6.2.1.3.1.3.1. المساهمة في التهيئة العمرانية:

النهوض بالمناطق السياحية من بين أهداف الدول المستضيفة للسياح وبذلك النهوض بالعمران الحضاري والرقمي به يعتبر أحد أولويات هذا القطاع، سواء بالمحافظة على الموجود وصيانتها وترميمه بما لا يخالف التحفة العمرانية، أو الإعداد العمراني والحضاري وإنشاء منتجعات ومراكز سياحية جديدة ، كما يمكن الاستفادة منها في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### 2.3.1.3.1. الأهمية الاجتماعية والثقافية والسياسية للسياحة:

بقدر ما هي ظاهرة إنسانية واقتصادية هي أيضا ظاهرة اجتماعية وثقافية، فالسياحة تعمل من خلال انتقال الأفراد باختلاف ثقافتهم وأجناسهم ودياناتهم على إيجاد نوع من التوافق الاجتماعي بين هؤلاء مما يؤدي إلى إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي خاصة فيما يعرف بالعولمة السياحية ويمكن إظهار أهمية السياحة الاجتماعية والثقافية والسياسية فيما يلي:

#### - التأثير على البنية السكانية:

بزيادة النشاط السياحي يزداد حجم السكان هذا نتيجة حثهم عن العمل في هذا القطاع مما يؤدي بهم إلى الانتقال للاستقرار بهذه المناطق، مما يؤدي إلى زيادة الكثافة السكانية، وينتج عن هذا التوسع دعم المرافق الصحية والتعليمية بهذه المناطق وتطورها في جميع المجالات.

#### - التأثير على التطور الاجتماعي:

تعتبر السياحة أحد أسباب التطور الاجتماعي في الدول المستقبلة للسياح، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على أفكار وثقافات أجنبية جراء اتصالهم المباشر بالسياح، وهو ما يساعدهم على الانفتاح على العالم الخارجي واكتساب الكثير من القيم، هذا في ظل عدم التصادم

الثقافي وعدم الحياد عن التقاليد والأعراف الدينية للمجتمع، فإذا ما حاد المجتمع عن قيمه وأصوله التربوية والأخلاقية اندثرت وتشتتت هذه القيم والتي تعتبر الأصل في الحفاظ عليها خوفاً عليها من الانقراض والزوال.

### - تأثير السياحة على الجوانب الثقافية:

والذي يتحقق من خلال التبادل الثقافي بين الدول السياحية حيث تنتقل اللغات والأفكار والآداب والفنون ومختلف ألوان الثقافة عن طريق الحركة السياحية العالمية، هذا ما يؤدي إلى دعم الثقافة السائدة وإحياء الفنون والتراث واللغات، بعيداً عن التصرفات غير المرغوبة فيها من استعمار ثقافي يذهب بأخلاقيات المجتمع وثقافته، بحثاً عن أعلى مستويات الرقي في الأفكار والثقافات بما يناسب العصر المعاش.

### - الأهمية البيئية للسياحة:

حيث السياحة والبيئة جسد واحد إذا ما اشتكى أحدهم تداعى له الآخر بالسهر والحمى، فالعلاقة بينهما علاقة تكامل، فحتى نصل إلى سياحة مقبولة على المستوى الدولي يجب الحفاظ على الموجود من البيئة النظيفة واستغلالها استغلالاً أمثلاً.

### - الأهمية السياسية للسياحة:

تبرز الأهمية السياسية للسياحة من خلال النقاط التالية:

- \* تعتبر السياحة وسيلة للتقارب السياسي بين الدول.
- \* هي وسيلة التعارف بين الجنسيات المختلفة فيحاول كل من الضيف والمضيف إرساء قيم الحوار والتفاهم حيث يصل الأمر إلى تدعيم هذه الصلات عن طريق علاقات النسب.
- \* السياحة تصحح الانطباعات الخاطئة عن شعوب تلك المنطقة وتعطي صورة حقيقية لمختلف الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى سيادة مشاعر السلام والعدالة.
- \* تساهم السياحة والحركة السياحية في المعرفة الحقيقية للشعوب مما يؤدي إلى تعاطفها معها في حالة ظهور نزاعات، من خلال المساندة والاستنكار لأي فعل فيه قهر أو انتهاك لحرية الإنسان.

### 1.2.3.1. الاستثمار في قطاع السياحة

تعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتنوع مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقي، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج وكذلك أماكن الترفيه والترفيه والمراكز الرياضية والمطاعم... الخ.

ويتطلب تطوير السياحة استثمارات مالية كبيرة خصوصا المرافق الخاصة بالإقامة والخدمات والبنية التحتية، وتساهم الدراسات في تحديد سياسات الاستثمار في المناطق السياحية المختلفة وما يلزم لتحريك كافة أوجه التنمية المطلوبة، حيث لا بد من دراسة فرص الاستثمار المحلية والعالمية المتاحة، وينتج عن الخطط والبرامج السياحية تقديرات للاستثمارات السياحية المطلوبة لإنشاء المرافق وخدمات البنية التحتية وتجهيز وتطوير عناصر الجذب السياحي [36]ص(26).

### 1.2.3.1. دواعي الاستثمار في السياحة

هناك العديد من الأسباب التي تدفع للاستثمار في المجال السياحي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، بهدف زيادة الدخل وتوزيع مصادره وتقليل عجز ميزان المدفوعات ومن بين هذه الدوافع التي تقف وراء الأخذ بالاستثمار السياحي ما يلي:

### 1.1.2.3.1. التنمية الاقتصادية والتقريب بين المستويات الاقتصادية الإقليمية

الاستثمار بشكل عام عبارة عن دعامة للاقتصاد، والاستثمارات السياحية تظهر آثارها على حجم النقد الأجنبي، فإذا كانت الدولة تعاني من قلة نصيبها النسبي في التجارة الدولية إضافة إلى العراقيل التي تواجهها لزيادة صادراتها وما يتعرض له الطلب من عوامل منها المنافسة والاتجاه للتقليل من استخدام المواد الخام، فتظهر الاستثمارات السياحية كتعويض خاصة إن كانت تتمتع بمقومات وعناصر جذب سياحي عديدة مغرية ودائمة، فهي لا تحتاج لعناصر معقدة خاصة التكنولوجية منها، كما أنها تعمل على تحفيز المزيد من الأعمال والمشاريع كالصناعات التقليدية والحرف مما يحافظ على تراث البلد ويعمل على خلق فرص عمل جديدة كما أن أسعارها منخفضة في الدول النامية.

فإذا ما أولت الدول النامية عناية لمجالات الاستثمار في القطاع السياحي فذلك حتما سوف يؤدي دورا بارزا في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يقود إلى التنمية الشاملة، كما أن توزيع

المشاريع السياحية على الأقاليم المختلفة للدولة ويعمل على تنميتها وتطويرها من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة للسكان فيها، مما يؤدي إلى سد الفجوة التنموية الاقتصادية بين الأقاليم المتطورة وغير المتطورة داخل بلد واحد [37]ص(42).

### 2.1.2.3.1. زيادة الدخل الوطني ودعم ميزان المدفوعات:

يؤثر القطاع السياحي في بعض الأنشطة التقليدية في البناء الاقتصادي للمجتمع عن طريق الاستثمار في المناطق المختلفة، فيؤدي إلى تزايد الدخل الوطني.

وتزايد معدلات الإنفاق السياحي نتيجة ما ينفقه السائح مقابل الإقامة ومختلف الخدمات توفر وخصوصاً أن الشراء بالعملة الأجنبية مما يضيف رصيماً للدخل المجتمع، فالطلب السياحي يخلق قيمة مضافة تؤدي إلى نمو حقيق في الدخل الوطني عن طريق مختلف القطاعات الإنتاجية التي تتحرك بصورة ديناميكية متفاعلة منتجة للإنفاق والاستهلاك السياحي الذي يخلق دائرة اقتصادية مركبة تؤثر إيجابياً على تحريك وتنشيط الدورة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني، وبالتالي فإن الاستثمار السياحي يؤدي إلى نمو الدخل الوطني الشيء المطلوب في التنمية فالأخذ به أملاً مهم في العملية التنموية.

أما عن دور الاستثمارات السياحية في ميزان المدفوعات ومكانة الإيرادات من الحركة السياحية فهي تظهر في بند حساب رأس المال والذي يشمل الاستثمارات التي حصلت عليها الدولة من الخارج والموجودة لديها والاستثمارات التي قدمتها الدولة للخارج كمدفوعات وما عليها من التزامات، فهي تساهم مساهمة فعالة ف تغطية جزء من عجز ميزان المدفوعات.

### 3.1.2.3.1. صناعة السياحة أقل منافسة من الصناعات الأخرى

يكون معدل التغير في السوق السياحي بدرجة أقل يقلل من درجة وحدة المنافسة مقارنة القطاعات الأخرى التي يعتمد عليها على التكنولوجيا العالية وهذا ما يلائم أوضاع الدول النامية [38]ص(526)، وصناعة السياحة من الأنشطة الاقتصادية التي أساسها العمل الإنساني حيث لا تعتمد على التكنولوجيا قدر ما تعتمد على تسويق وترويج للخدمات كما أن التوسع في الطلب السياحي وحجم السياحة الدولية والداخلية يؤدي لتغيير مماثل في نوعية وأبعاد مختلف منشآت وخدمات صناعة السياحة سواء في الخدمة نفسها أو قيمة الاستثمار وحجمه، لهذا تعد عملية الترويج لعناصر الجذب السياحي وتوفير مناخ الاستثمار والتسهيلات الأساس الأول للانتقال إلى مرحلة

الترويج لصناعة السياحة المتاحة بأكملها في البلد نظرا لأنها صناعة مركبة تتطلب استثمارات وخبرات وإعانات.

### 2.2.3.1. محددات نمو الاستثمارات السياحية

يتأثر الاستثمار السياحي بعوامل تحدد نموه مستقبلا من حيث حجمه وطبيعته ومصدر تمويله كما أن التسهيلات والضمانات الموضوعية أثر عليه قد تدفع بنموه أو تأخره.

### 1.2.2.3.1. طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي

يؤدي قرب البلد من الأسواق التي لها دورا كبيرا في حركة السياحة الدولية إلى زيادة حجم التدفق السياحي، بسبب توفير الوقت وانخفاض التكلفة فضلا عن توسع وسائل النقل خاصة على مستوى السياحة الإقليمية من خلال برامج المجموعات السياحية.

كما أن تمتع السوق السياحي بمقومات سياحية يعد سببا لنمو الاستثمارات في هذا المجال فهي التي تعمل على اجتذاب السياح وتنشيط السياحة وتفعيلها، وهي تجمع جغرافية وتنوع تضاريس البلد وجمال مرافقه الطبيعية وتميزها وما يزر به البلد من مواقع ومعالم تاريخية هامة وتراث حضاري عريق، وتتطلب تمويلها إلى قروض طويلة الأجل، حيث تساهم المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي من خلال تقديم قروض لهذا الغرض للدول النامية، وفي هذا الصدد لدينا نوعين من الاستثمارات التي باتت من الضروري تحقيق التوازن بينهما وهي: [35]ص(67)

### 1.1.2.2.3.1. تبعا لمعيار القطاع العام والخاص:

عادة تقوم الحكومة بتوجيه الاستثمار في القطاع السياحي إذا اعتبر قطاعا استراتيجيا في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الأنشطة الحكومية لا تعيق أنشطة القطاع الخاص.

### 2.1.2.2.3.1. تبعا لمعيار الاستثمار المحلي والأجنبي:

تجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية رأسمال وخبرة وتكنولوجيا، ولا بد من مراعاة تحقيق قيمة إضافية وإلا تعتبر عائدات هامشية. [35]ص(68).

### 2.2.2.3.1. التسهيلات والحوافز المقدمة

تبحث الاستثمارات السياحية دائما عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها وهما الضمانات والحوافز شأنها في ذلك شأن أي نشاط استثماري، فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أخرى أهمها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار سواء كان محلي أو وافد وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين مختلف شرائح المجتمع، ويمكن أن نقم هذه التسهيلات إلى نوعين هما:

#### 1.2.2.2.3.1. التسهيلات السياحية:

إن توفير الأرض بأسعار تشجيعية وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء من بحيث تترد التكلفة مقابل إيجار المنشآت [36]ص(26)، وتوفير شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات فعالة واستتباب الأمن وتسهيلات الإقامة وتوفير السلع الكمية والنوعية كل هذا كفيل باستيعاب المزيد من السياح وقيام لمزيد من الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية وتؤدي المنافسة دورا كبيرا من حيث التكلفة والسعر خصوصا من قبل المجموعات السياحية.

#### 2.2.2.2.3.1. الحوافز والإعفاءات المقدمة:

تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع ومرافقه وتشجيع الاستثمار في مجالاته المختلفة وخلق وإيجاد الظروف الملائمة لها وترسيخ أسباب تشجيعها والعمل على ضمان حمايتها، وهذا ن خلال جمع ونشر المعلومات والدراسات اللازمة لتشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار وإجراء اتصالات بالجهات التي ترغب في الاستثمار في البلد وتعريفها بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لها بوسائل الإعلام والنشر المختلفة وتبيان الامتيازات التي تمنح لها [36]ص(28)

بالإضافة إلى توفير الضمانات مقابل عدم التأميم أو مصادرة الاستثمار وتوفير الحوافز للمشاريع الموافق عليها والتي تنسجم مع البرامج والمشاريع والخطط التنموية السياحية وذات التنظيم الملائم وقد تكون الحوافز لنوع معين من المشاريع.

وتنوع صور المساعدات المالية التي تقدم للمستثمرين في القطاع السياحي وأهم صورها:

### 1.2.2.2.3.1. الإعانات:

وهي تنقسم إلى إعانات نقدية وعينية: [35]ص(69)

\* الإعانات النقدية: وهي مبالغ مالية ترصد لمساعدة المستثمرين في مجال السياحة لإقامة مشاريع جديدة في مناطق تستهدف تنميتها، تعود على الدولة بالنفع الاقتصادي بحيث تمثل نسبة محددة من تكلفة المشروع الذي توافق الدولة على إقامته [39]ص(33).

\* الإعانات العينية: تتمثل في منح الأراضي في المناطق السياحية أو تأجيرها أو الانتفاع بها لأجل طويل دون مقابل وبشروط مقبولة، مع منحه خيار الشراء بسعر مخفض خلال مدة.

### 2.2.2.2.3.1. القروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة:

تمنح هذه القروض للمستثمرين في المشاريع الهامة من خلال البنوك والمؤسسات الحكومية الخاصة، ويمنح هؤلاء فترة سماح قبل البدء في سداد أساط القرض لمدة سنة إلى ثلاثة سنوات من تاريخ بدء تشغيل المشروع وتتراوح آجالها من 20 إلى 25 سنة [35]ص(31).

### 3.2.2.2.3.1. الإعفاءات الضريبية والجمركية:

تقرر بعض الدول إعفاءات ضريبية كاملة لمدة تبلغ خمس سنوات وأحيانا تقرر إعفاءات جزئية في السنوات التالية لمدة تتراوح بين 10 و15 سنة، كما تقوم بتقديم إعفاءات جمركية على الواردات من المعدات والتجهيزات التي تحتاجها المشاريع السياحية [39]ص(34).

### 4.2.2.2.3.1. تقديم المساعدات الفنية:

تكون هذه المساعدات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع السياحية، وتدريب الإطارات العاملة في القطاع في معاهد ومدارس خاصة بهذا الغرض من أجل رفع كفاءتهم المهنية.

### 5.2.2.2.3.1. تقديم مزايا للاستثمارات الأجنبية:

تقدم الدولة حوافز متنوعة، حيث توفر لها الأمان والسيولة والعائد، وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي وإرساء عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي ووضع القوانين التي تكفل تحويل الأرباح بسهولة.

### 3.2.2.3.1. وسائل تدفع بنمو الاستثمارات السياحية

هناك وسائل أخرى تدفع الاستثمارات السياحية إلى النمو، تأخذ طرقاً أهمها:

#### 1.3.2.2.3.1. تخطيط سياحي علمي شامل:

التخطيط هو النظر للمتقبل لتحقيق الأهداف ورم الأساليب العلمية والمالية لبلوغها ولمحاولة التغيير في الحياة الاجتماعية والتنبؤ بها ومحاولة تنظيمه والتأثير فيه، ويعرف التخطيط السياحي بأنه [37]ص(56): "نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرورية المنظمة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل العناصر الجذب السياحي المتاح والكامن ولأقصى درجات المنفعة مع متابعة وتوجيه وضبط لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية عنه وهو يهدف إلى تحقيق توازن بين العرض والطلب السياحيين".

توسع الحكومات أهدافها وتوجهاتها في مجال التنمية السياحية لأبعد من فوائدها الاقتصادية فأن التخطيط يصبح مهماً وحيوياً أ: ثر للنجاح في تحقيق تلك الأهداف، ونمو السياحة خلق ضغطاً على الدول لاستخدام التخطيط كوسيلة لخلق مواقع ذات نوعية متميزة.

#### 2.3.2.2.3.1. الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة:

لا بد من إعداد دراسات تبرز كمية ونوعية المنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية والتعرف بها عن طريق الترويج لها.

### 3.3.2.2.3.1. التنظيم الفعال للاستثمارات السياحية:

لا بد من تنظيم جيد وفعال يعمل على تطوير الاستثمارات السياحية حتى تظهر آثارها النفعية على مستويات المحلية والإقليمية والدولية وعلى حجم الحركة السياحية، وشكل هذا التنظيم يختلف من بلد لآخر قد تقوم به مؤسسات مستقلة تتمتع بخبرة واسعة وغالبا ما تكون تحت إشراف حكومي لمتابعتها ولتحقق التكامل بين السياحية والخطة الاقتصادية.

## خلاصة الفصل:

السياحة صناعة قائمة بذاتها، وأصبحت الاستثمار الأكيد لكافة المستثمرين مهما تنوعت الأدوار والوظائف، حيث أن السياحة ظاهرة قديمة تطورت بسرعة تبعا لتطور الحياة وأساليبها، وتحتاج السياحة إلى استثمارات تكون مواكبة لعصر وتطوراته في القطاع، وهي بدورها تحتاج لتسهيلات وحوافز عديدة بالإضافة إلى دعم مستمر ومناخ ملائم لها.

فالسياحة صناعة هامة تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولكونها تعبر عن رغبة إنسانية في التنقل فقد صارت مطلبا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا هاما من خلال أنها تفتح المجال لخلق فرص العمل، وتساعد في رفع مستوى الدخل، وتدفع العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال وفتح المجال للاستثمار وهو يجعلها مصدر هام من مصادر الدخل الوطني.

## الفصل 02

### تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات كبرى منذ الاستقلال، مرورا بالنظام الاشتراكي وصولا إلى نظام اقتصاد السوق الذي يتميز بحدّة المنافسة وحرية انتقال الأموال والأشخاص بين الدول.

ونظرا لأهمية الدور الذي يضطلع به القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني أولت الدولة أهمية لتنظيم هذا القطاع والإشراف عليه، فسنت القوانين والتشريعات لضبط عملياته وتحديد نشاطاته، إلا أن هذا المنفذ مازال غير مستغلا بالرغم من الأهمية التي يكتسبها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، خاصة مع تطور مفهوم السياحة في عصرنا الحالي، فهي لم تعد مجرد نشاط ترفيهي وثقافي، بل تطور ليصبح صناعة حقيقية قائمة بذاتها، وذات مردودية اقتصادية ومالية عالية، مما جعل الكثير من الدول تولي الاهتمام الكبير عند إعداد خطط التنمية.

ورغم أن الجزائر تتمتع بجملة كبيرة من المقومات والمميزات الطبيعية والتاريخية والثقافية المتنوعة، والتي بوسعها دفع عجلة النمو السياحي وتلبية شروط قيام سياحة متطورة، إلا أنها لم تقم باستغلال هذه الثروات بما فيه الكفاية. ولعل اعتماد الجزائر على الثروة النفطية هو ما أدى إلى تهميش القطاع السياحي، إلا أن الأزمة البترولية لسنة 1986 تعتبر منعطفًا لهذا المسار في اتجاه تغيير السياسة المتبعة وإعطاء هذا القطاع بعدا جديدا في إطار تنويع الصادرات.

على ضوء ما سبق ذكره رأينا تجزئة هذا الفصل إلى مبحثين:

1.2. واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه.

2.2. الاستثمارات السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق.

## 1.2. واقع الاستثمارات السياحية في ظل الاقتصاد الموجه

تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية وتاريخية وثقافية تسمح لها بأن تكون بلد سياحي متميز، إلا أن قطاع السياحة في الجزائر يعتبر الأقل أهمية في برامج التنمية الوطنية، ويتجلى اهتمام الدولة بأي قطاع من خلال حجم الاستثمارات فيه إضافة إلى الإطار التنظيمي له، وسنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الاستثمارات السياحية خلال الفترة ما قبل عام 1990 والنتائج المحققة من طرف هذا القطاع، وبالتالي تشخيص العقبات التي مر بها.

### 1.1.2. السياسة السياحية في ظل ميثاق 1966

شرعت الجزائر ابتداء من سنة 1966 في إعداد النصوص القانونية والتشريعية السياحية ورسم مخططات التنمية السياحية وهذا من أجل الرفع من مستوى فاعلية هذا القطاع وجعله مصدرا لجلب العملة الصعبة وإنشاء مناصب الشغل وإدماج الجزائر في السوق السياحية الدولية.

#### 1.1.1.2. السياحة في الجزائر بعد الاستقلال

في ظل الاستعمار كانت الجزائر تشكل مركز جذب للعديد من السواح الأجانب الذي تزايد بعد الحرب العالمية الأولى مما دفع بالمستعمر الفرنسي إلى إعداد برنامج للتوسع السياحي في الجزائر تضمنها مخطط قسنطينة لعام 1957، حيث خطط لإنشاء 17200 غرفة فندقية حضرية، 17% منها موزعة في الجزائر العاصمة، و1130 غرفة في المناطق الشاطئية والمناخية والحموية [40]ص(48).

وقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات استقبال قدرت بـ 5922 سرير موزعة كما يلي:

#### جدول رقم 01: توزيع طاقات الإيواء في سنة 1962 [41]ص(09)

نوعية السياحة	حضرية	صحراوية	شاطئية	مناخية	المجموع
عدد الأسرة	2377	486	2969	90	5922
النسبة المئوية	40	08	50	02	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ تركيز الطاقات الإيوائية في السياحة الشاطئية والحضرية، هذا ما يعكس التوجهات الاستثمارية للمستعمر تبعا لطبيعة ونوعية الزبائن وكذلك متطلبات النشاط الاقتصادي.

وقد تدهورت الهياكل السياحية وأصبحت غير قادرة على تلبية حاجيات السواح بعد مغادرة المستعمر للجزائر، إضافة إلى ضعف البنية التحتية (طرق، موانئ، وسائل النقل،...)، زيادة إلى الظروف الاجتماعية المتردية وانعدام اليد العاملة المؤهلة في المجال السياحي، هذا الوضع لم يشجع الدولة على اعتبار السياحة كقاعدة للتنمية الاقتصادية، فانحصر انشغالها في هذا المجال خلال الفترة ما قبل عام 1966 على ما يلي: [42]ص( 68)

- إتباع سياسة سياحية حفاظية عن طريق إحصاء السلع والممتلكات ذات الطابع السياحي وصيانة الإرث السياحي.
- جمع كل ما يتعلق بمناطق التوسع السياحي القابلة للتهيئة من معلومات ودراسات.
- وضع هياكل تسيير وتنمية القطاع السياحي.

على المستوى التنظيمي فقد تواصل نشاط الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي الذي أنشأه المستعمر سنة 1931 والذي أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية، وكذا إنشاء الديوان الوطني للسياحة (ONAT) في سنة 1962 بموجب الأمر رقم 62-27 والذي أسندت له المهام التالية: [43].

- ممارسة الوصاية والرقابة على الهيئات والإدارات السياحية.
  - ترقية المنتج السياحي الجزائري في السوق الدولية.
  - تطبيق النصوص والقوانين المتعلقة بالسياحة.
  - تسيير الممتلكات الوطنية السياحية الشاغرة.
- وفي عام 1963 تم إحداث وزارة السياحة التي كلفت بالتنظيم والتحضير لإستراتيجية التنمية السياحية في إطار إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة، كما تم إنشاء الوكالة السياحية الجزائرية تحت وصاية الديوان الوطني للسياحة مهمتها تنظيم رحلات سياحية داخل التراب الوطني.

ويمكن تحديد ثلاث مناطق كبرى للتوسع السياحي في هذه الفترة وهي: [34]ص(09)

- منطقة غرب الجزائر العاصمة (مناطق موريتي، سيدي فرج، تيبازة).

- منطقة وهران (الأندلسيات).
- منطقة الشرق (منطقة الحماديين، سرايدي والقالة).

يمكن أن نخلص أن هذه الفترة تميزت بالنظرة الضيقة للمشرع الجزائري للسياحة، واعتبارها نشاط ثانوي، وحصرها في مزايا وعيوب، مزاياها تتمثل في جلب العملة الصعبة وفتح مجالات جديدة للشغل، وعيوبها تتمثل في التبعية التي يمكن أن تنتج من جراء تطوير مكثف لاستثمارات السياحة، ولهذا لم تقم الجزائر بأية خطوة عملية في هذا المجال إلى غاية سنة 1966 من خلال الميثاق السياحي.

### 2.1.1.2. التنمية السياحية حسب الميثاق السياحي لعام 1966

عرفت سنة 1966 اهتماما فعليا بالنشاط السياحي من قبل الدولة، حيث قامت الجزائر بتحديد سياسة للتنمية السياحية وفق أطر تشريعية وقانونية، حيث تم المصادقة على ميثاق السياحة لسنة 1966 والذي يتضمن آفاق تنمية القطاع السياحي، كما تم إصدار أمر يتعلق بمناطق التوسع السياحي والأماكن السياحية في أبريل 1966 (مرسوم رقم 66-75)، وبذلك تم إدماج قطاع السياحة من مجالات التنمية الاقتصادية.

ويؤكد هذا الميثاق على أهمية النهوض بتنمية سياحية في إطار تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، حيث تم تركيز التوجه السياحي نحو السياحة الدولية لجلب العملة الصعبة لتغطية وتمويل سياسة الصناعات المصنعة المنتهجة آنذاك، وأيضا خلق مناصب شغل جديدة، فهذا النشاط يعتمد أساسا على الطاقة البشرية، وكذلك إنشاء جهاز خاص بالتكوين السياحي والفندقي من أجل تهيئة اليد العاملة، إضافة إلى هذه الأهداف الرئيسية التي نص عليها الميثاق السياحي لعام 1966 هناك أهداف لاتقل أهمية تتمثل في البنية التحتية لبلوغ هذه الأهداف وهي: [44]ص(02)

- الاهتمام بتأسيس الهياكل القاعدية للاستقبال من أجل أحسن تعريف للمقومات السياحية للجزائر.
- تحديد نوع الزبون المرغوب فيه حسب نوع وطبيعة المنتج السياحي، وبالتالي ترفيقته للاستجابة لمتطلباته وبشروط تنافسية عالمية.
- تحقيق الظروف المالية والإدارية لجلب السواح.
- إنشاء الهياكل القاعدية والفندقية في المناطق النائية.

من خلال هذا فإن الجزائر قد اختارت السياحة الدولية، وبالتالي فقد حددت نوع المنتج السياحي الذي يجب تنميته، وبحكم الموقع القريب من أوروبا، فالسائح الأوروبي يبحث عن أماكن تختلف عن تلك التي تركها في بلاده الشيء الذي يتطلب إنشاء مرافق سياحية تتماشى مع رغباته مثل السياحة الجبلية، والسياحة الصحراوية، إلا أن الجزائر في تلك الفترة أقامت مركبات سياحية في المدن الحضرية، وهذا ما يتعاكس مع السياسة السياحية، ويعود سبب لجوء الدولة إلى المناطق الحضرية إلى وجود البنية التحتية فيها، كالطرق والكهرباء وغيرها من متطلبات ومعايير تسمح بوجود مناطق للتوسع السياحي، ومن ذلك تكون المناطق التي تم اختيارها غير مناسبة لجلب السائح الأجنبي.

### 2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال الفترة الممتدة ما بين (1967-1979)

تبنّت الجزائر خلال المرحلة الممتدة ما بين (1967-1979) إستراتيجية للتنمية بالنسبة لكل القطاعات ولم يتم تحديد أية أولويات لأي قطاع، فقد كان القطاع السياحي ككل القطاعات مدمجا ضمن المخطط الوطني للتنمية، فقد شرعت فيه الحكومة منذ بداية عام 1967.

#### 1.2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الثلاثي (1967-1969)

في هذه المرحلة اهتمت الجزائر بتمويل الاستثمارات خاصة في مجال الصناعة والزراعة والهيكل القاعدية، حيث خصصت ما قيمته 11078 مليون دج وتم توزيعه على القطاعات كما يلي:

جدول رقم 02: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية في المخطط  
الثلاثي 1967-1969 (الوحدة : مليون دج) [41].

النسبة المئوية	المبلغ المخصص لكل قطاع	القطاعات
48.75	5400	الصناعة
16.87	1869	الزراعة
10.15	1124	الهياكل القاعدية
8.23	912	التربية
3.72	413	السكن
2.54	282	السياحة
1.14	127	التكوين
2.66	295	الضمان الاجتماعي
3.98	441	الإدارة
1.94	215	متفرقات
100	11078	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر اتبعت في تلك الفترة نمودجا تنمويا يرتكز على الصناعات المصنعة بالدرجة الأولى، ثم تأتي بعدها الزراعة باعتبارهما قطاعين مهمين خاصة في الظروف التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة، بينما نلاحظ أن القطاع السياحي قد رتب في آخر الاهتمامات إذ خصصت له ما نسبته 2.54 % من إجمالي الاستثمارات وما يعادل 282 مليون دج.

وكان الهدف من هذا المخطط في المجال السياحي هو إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية كبناء الفنادق وإنشاء معاهد التكوين السياحي لتأهيل اليد العاملة وتكوين إطارات في هذا المجال، والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي.

ضمن هذا المخطط تم إعطاء الأولوية للسياحة الخارجية من خلال برمجة لإنجاز 13081 سرير، ورغم أن الاستثمارات المبرمجة في هذا القطاع لم تكن عند الحد الكافي، إلا أن حصيلة الإنجازات لم تكن في مستوى التقديرات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**جدول رقم 03: حصيلة برنامج الاستثمارات السياحية للمخطط الثلاثي 67-69[41].**

النسبة المئوية للعجز	العجز	النسبة المئوية	عدد الأسرة المنجزة	النسبة المئوية	عدد الأسرة المبرمجة	نوع السياحة
64.5	4360	35.5	2406	51.7	6766	السياحة الشاطئية
84.6	1396	15.4	254	12.6	1650	السياحة الحضرية
84.3	1532	15.7	286	13.9	1818	السياحة الصحراوية
100	2847	0	0	21.8	2847	السياحة المعدنية
77.5	10135	22.5	2946	100	13081	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن في هذه المرحلة تم التركيز على السياحة الساحلية بنسبة 51.7 % والتي تمثلت في المركبات السياحية موريتي وتيبازة، والنسبة الباقية مقسمة ما بين الأنواع الأخرى.

كما نلاحظ أن نسبة الإنجاز لمجموع أنواع السياحة المقررة إنجازها لم تتجاوز نسبة 22.5 % أي بنسبة عجز تقدر بـ 77.5 %، لذلك فيمكن القول أن الإنجازات المتحققة خلال المخطط الثلاثي 1967-1969 كانت ضئيلة جدا مقارنة بما كان مقررا إنجازها ويرجع ذلك لعدة أسباب من بينها سوء التسيير والمراقبة وغيرها من العوامل التي أوجدت هذا الفارق الكبير بين التقديرات والإنجازات.

**2.2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)**

في هذه المرحلة خصصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 27736 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 700 مليون دج، كما أعطت الدولة أولوية للمشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي بنسبة 60% من هذا المبلغ أي ما يعادل 420 مليون دج [45]ص(09)، كما تقرر بلوغ 35000 سرير كطاقة إيواء سياحي جديدة من خلال إدراج

10 مشاريع ذات طابع ساحلي و 11 ذات طابع صحراوي [34]ص(11)، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات كما يلي:

جدول رقم 04: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الأول 70-73 (الوحدة : مليون دج) [46].

النسبة المئوية %	المبلغ المخصص لكل قطاع	القطاعات
45	12400	الصناعة
15	4140	الزراعة
08	2307	الهياكل القاعدية
05	1520	السكن
10	2718	التربية
2.5	700	السياحة
2	585	التكوين
3.5	934	الضمان الاجتماعي
3.2	872	الإدارة
3	800	النقل
3.1	760	متفرقات
100	27736	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدولة مازالت تركز على الصناعة فيما يزال القطاع السياحي مهمشا ولم يخصص له سوى 2.5 % من إجمالي الاستثمارات، ومن هذه النسبة لم تحظى المشاريع الجديدة إلا بنسبة 40% أي ما يعادل 280 مليون دج والتي كانت موزعة كما يلي:

- الدراسات والهياكل القاعدية خصص لها 44 مليون دج. (16 % )
- الإقامة السياحية (الفنادق) خصص لها 221 مليون دج. (79 %)
- النقل السياحي خصص له 15 مليون دج. (5 %)

إلا أن الإنجازات في هذا المخطط لم تكن في المستوى المطلوب، حيث بلغت الإنجازات 6860 سرير أي ما يعادل 26.34 % [47]ص(143)، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى عدة

عوامل من بينها ضعف الميزانية الموجهة للاستثمار السياحي، إضافة إلى تداخل المشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي مع المشاريع الجديدة.

### 3.2.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

في هذه المرحلة خصصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 110236 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات أي ما يعادل أربع أضعاف قيمة الغلاف المالي للمخطط الرباعي الأول، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 1500 مليون دج أي أكثر من ضعف ما كان عليه في المخطط الرباعي الأول، وكان السبب في زيادة حجم الاعتمادات التي مست جميع القطاعات هو ارتفاع تكاليف الاستثمار وزيادة حجم الميزانية العامة نتيجة تحسن مداخيل البترول، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات ضمن هذا المخطط كما يلي:

جدول رقم 05: توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال المخطط الرباعي الثاني 74-77 (الوحدة : مليون دج) [48].

النسبة المئوية	المبلغ المخصص لكل قطاع	القطاعات
43.5	48000	الصناعة
10.9	12005	الزراعة
4.2	4600	المياه (الري)
1.4	1500	السياحة
0.1	155	الصيد
14.1	15500	البنية الاقتصادية
9	9947	التربية والتكوين
13.3	14610	الشؤون الاجتماعية
1.3	1399	الإدارة
2.3	2520	دراسات مختلفة
100	110236	المجموع

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن القطاع السياحي لا يزال مهماً بمنحه حصة 1.4% من إجمالي الاستثمارات المخصصة خلال هذا المخطط، بعدما كانت النسبة خلال المخطط الرباعي الأول 2.5% أي أن الحصة المخصصة للقطاع السياحي قد انخفضت هذا ما يدل على أن الدولة مازالت تركز على الصناعة، أما فيما يخص الإنجازات في هذا القطاع خلال هذه الفترة قدر بـ 31.84% أي ما يعادل 7960 سرير فقط، في حين تمت برمجة 25000 سرير خلال هذا المخطط [49]ص(72).

ويمكن القول أنه رغم ضعف كمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي في هذه المرحلة الممتدة منذ 1967 إلى 1979 إلا أن الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال توجت بإنجاز العديد من المرافق والهياكل السياحية، ففي سنة 1977 قدرت الهياكل القاعدية للفندقة بـ 127 فندقاً على المستوى الوطني موزعة بصفة غير عادلة بين المناطق، حيث تم حصر 25% منها في الجزائر العاصمة، و11% بوهران، و9% بعنابة، وبعض الولايات لم تحظ بأي فندق، هذا ما يعكس قلة الاهتمام بالنشاط السياحي خلال هذه الفترة. إضافة إلى ذلك، فقد تميزت هذه المرحلة بضعف الإنجازات، حيث كان مسطراً خلال هذه الفترة إنجاز 81690 سريراً، إلا أنه تم إنجاز 17570 سريراً فقط أي ما يعادل 24.5%، أي بنسبة عجز حوالي 75.5% ما يوافق 52320 سريراً [49]ص(27)، وهو ما يدل على التأخر الكبير في الإنجاز للمشاريع المبرمجة ويرجع ذلك لعدة أسباب نذكر منها: [49]ص(09)

- ارتفاع التكاليف ويعود السبب في ذلك إلى التأخر في الإنجاز الذي كان يعتبر تكلفة أخرى، إضافة إلى إعادة التقييم المتتالي للمشاريع المبرمجة في المخططات التنموية.
- ضعف قدرات الإنجاز الوطنية ونقص الدراسات في القطاع السياحي أدى إلى تأخر في إنجاز المشاريع المبرمجة.
- صعوبة امتلاك الأراضي السياحية خلال هذه الفترة كان من بين أهم العوائق في وجه التنمية السياحية.
- كثرة الإجراءات الإدارية المتعلقة بمختلف مراحل المشروع وتعقدها أدى إلى تعطيل وتأخر الإنجاز.
- العوائق التمويلية للاستثمارات السياحية (أسعار الفائدة، أجال التسديد، ... الخ). وعليه فإن عدم التوافق بين الإمكانيات المتوفرة والخطط المبرمجة لم يسمح بإنجاز كل المشاريع في وقتها المحدد.

### 3.1.2. إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية خلال الفترة (1980-1989)

ظهور الميثاق الوطني لسنة 1976 أدى إلى تحول كبير في الهياكل السياحية بهدف التكفل بانشغالات السلطات العمومية وحق المواطنين في الراحة والترفيه، في 1980 أصبح من الضروري القيام بتحديد الهياكل الإدارية والمركزية والمؤسسات التابعة لها بهدف التحكم الجيد في الإنجاز والتسيير، وأيضاً كان لابد من إعادة تكييف أدوات الدراسة والتطبيق الخاصة بالقطاع السياحي من أجل ضمان التحكم الجيد بالاستثمارات المخطط لها. وتميزت هذه الفترة بتنفيذ مخططين:

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)
- المخطط الخماسي الثاني: (1984-1989)

### 1.3.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

مع دخول عام 1980 أظهرت حصيلة القطاع السياحي ضعفاً وعجزاً كبيراً فيما يتعلق بمنشآت الإيواء والاستقبال، لذلك تم تحديد إستراتيجية جديدة للتنمية السياحية وعلى ضوءها ركزت الخطة السياسية على المحاور التالية: [50]ص(184)

- إقامة مخطط رئيسي للتهيئة السياحية.
- تعزيز قدرات الدراسة والإنجاز.
- لامركزية الاستثمارات السياحية.
- ترقية الصناعات التقليدية.
- تشجيع السياحة الدولية وترقيتها.
- إعادة الاعتبار لمهنة الفندقية والسياحة.
- تعزيز القوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية الموارد السياحية والطبيعية والتاريخية للبلاد.
- تطوير الكفاءات الإدارية والتنظيمية من أجل الرفع من نوعية وقدرة المنتج السياحي على المنافسة.
- الاهتمام بالسياحة الاجتماعية والخارجية.

وقد جاءت أهداف هذا المخطط مرتكزة على ما يلي: [50]ص(186،184)

- إحداث مناصب شغل جديدة في القطاع السياحي.
- المساهمة في تشغيل عقلائي للتراب الوطني.
- زيادة المداخل من العملة الصعبة.

ولبلوغ هذه الأهداف تقرر في هذا المخطط تخصيص مبلغ 3.4 مليار دج للقطاع السياحي من أصل 400 مليار دج مخصصات الاستثمار الإجمالية للمخطط الخماسي الأول، أي ما يعادل 085 % فقط من مجمل الاستثمارات، وتم توزيع هذا المبلغ على النحو التالي:

- 1.6 مليار دج خاص بإتمام المشاريع الباقية
- 1.8 مليار دج خاصة بإنجاز المشاريع الجديدة.

وكانت تهدف هذه المشاريع إلى تحقيق طاقة إيواء تقدر بـ 50880 سريرا ما بين مشاريع قديمة غير منجزة ومشاريع جديدة مبرمجة في هذا المخطط.

من خلال هذا المخطط تقرر إنجاز 89 مشروع سياحي ذات طاقة إيواء تقدر بـ 16550 سرير مقسمة على مختلف المنتوجات السياحية حسب الجدول التالي:

جدول رقم 06: توزيع المشاريع السياحية المبرمجة في المخطط الخماسي الأول 80-

84 حسب نوع المنتج: [51].

المنتجات	ساحلية	صحراوية	حمامات معدنية	مناخية	حضرية	مخيمات	المجموع
عدد المشاريع	02	01	09	05	32	40	89
عدد الأسرة	3300	2350	1650	1150	6900	1200	16550

من خلال هذا الجدول يتبين لنا جلليا الاهتمام الكبير الذي ألتته الدولة آنذاك بالسياحة الداخلية، من خلال إقامة المخيمات والحمامات المعدنية إذ خصص لها 49 مشروعا من جملة 89 مشروع وما يعادل 2850 سريرا، فيما واصلت الحكومة برمجة مشاريع لتطوير المنتوجات السياحية الأخرى.

وكعادتها الإنجازات جاءت مخيبة لكل التوقعات، فجد المشاريع المحققة في نهاية المخطط الخماسي الأول لم تتعد ربع (4/1) ما كان مقررا إنجاز، إذ لم يتم إنجاز سوى 20 مشروعا بطاقة إيواء قدرها 4050 سريرا منها 1800 سرير خاصة بالمخيمات [47]ص(143).

وما يلاحظ في المخططات الثلاثة الأولى أن تمويل المشاريع السياحية يتم من قبل الدولة بصفة شبه كلية، إذ ساهم القطاع العام بنسبة 90% من تمويل هذه المشاريع مقابل 10% فقط من طرف القطاع الخاص، حيث أن طاقات الإيواء المسيرة من قبل القطاع الخاص إلى غاية نهاية 1980 كانت لا تتعدى 13879 سريرا محصورة في 422 فندقا منها 25% مصنفة كفنادق سياحية، والباقي تعتبر كفنادق للمسافرين وتقدر طاقتها الإيوائية بـ 10519 سريرا وهي في معظمها لا تستجيب للمقاييس السياحية، أما مؤسسات الإيواء المسيرة من قبل القطاع العام فقد تجاوزت 22108 سريرا. [52]ص(55)

إلا أنه مع انطلاق المخطط الخماسي الأول فتحت الجزائر المجال أمام الاستثمارات الخاصة من خلال القانون رقم 82-12 المؤرخ في 21 أوت 1982 والمتعلق بالاستثمارات [53]، حيث تم تحديد المجالات والمنافذ المخصصة للقطاع الخاص من خلال المخططات الوطنية للتنمية، وتم التركيز على القطاع السياحي باعتباره أحد أهم القطاعات التي ستفتح أمام المستثمر الوطني الخاص.

وعلى هذا الأساس وافقت الهيئة المكلفة بالاستثمار على 337 مشروع استثماري سياحي لصالح القطاع الخاص، وذلك ابتداء من سنة 1983 إلى 1985، وكانت هذه المشاريع تهدف إلى إنجاز 14157 سرير وإنشاء 4630 منصب شغل [54]ص(81)، ومن خلال هذا القانون منحت الجزائر بعض التحفيزات للمستثمرين الخواص كالإعفاء الضريبي على الأرباح لمدة 05 سنوات، وعلى العقارات لمدة 10 سنوات، وبالنسبة للاستثمارات السياحية إمكانية الحصول على قرض مالي على المدى الطويل أو المتوسط.

وبالرغم من التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص في هذا المجال إلا أن النتائج كانت مخيبة، حيث أن هذا القطاع لم يلق إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين مقارنة بالقطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة، حيث تم تخصيص 28 مشروعا فقط لقطاع السياحة من بين 700 مشروع [50]ص(189)، ويرجع هروب الاستثمار الخاص من هذا القطاع إلى وجود عدة نقائص في قانون الاستثمار الخاص الذي يقصي المستثمرين الأجانب والمواطنين غير المقيمين، إضافة إلى وجود مشاكل إدارية تزيد من صعوبة الحصول على تراخيص الاستثمار الممنوحة، هذا ما قلص من إمكانية إقبال الكثير من المستثمرين.

## 2.3.1.2. الاستثمارات السياحية خلال المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

أعطى هذا المخطط الأولوية للسياحة الداخلية مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السواح الأجانب، بحيث تم تسطير الأهداف التالية: [55]ص(68)

- متابعة إنجاز ما تبقى من المخططات السابقة.
- مواصلة تهيئة المناطق السياحية.
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.
- لا مركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين.
- توسيع ومضاعفة الأماكن المخصصة للمخيمات السياحية من أجل تمكين أكبر عدد ممكن من المواطنين من التخييم.
- إنشاء وإنجاز مشاريع سياحي بالولايات الجديدة، ذات طاقة إيواء ما بين 80 إلى 150 سرير.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تخصيص للقطاع السياحي غلاف مالي قدره 3500 مليون دج من بين 550 مليار دج المخصصة لمجموع الاستثمارات الإجمالية للمخطط أي بنسبة 0.63%، وعليه فإنه بالرغم من ارتفاع المبلغ المخصص للقطاع السياحي بمقدار 100 مليون دج مقارنة مع المخطط الخماسي الأول، إلا أنه تم تسجيل انخفاض حصة القطاع السياحي من الميزانية الكلية للاستثمارات، وهذا ما يدل على أن القطاع السياحي لم يحض بعد بالمكانة والاهتمام اللازم مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما نلاحظ أن هذا المخطط اهتم بتغطية السياحة الداخلية للمواطنين ذوو الدخل الضعيف والمتوسط، لذلك تم تخصيص مبلغ مليون 1800 دج لتوسيع وتهيئة مناطق التخييم، وتم توزيع المشاريع المقرر إنجازها خلال هذا المخطط كما يلي: [55]ص(75،76)

### ● خلال سنة 1985 تقرر إنجاز ما يلي:

- إعادة تحريك المشاريع قيد الإنجاز.
- توسيع العديد من الفنادق.

### ● خلال سنة 1986 تقرر ما يلي:

- إنشاء مشروع خاص بالمنتوج المناخي بطاقة تقدر بـ 1000 سرير بتكجدة.
- إنشاء 6800 سرير بوهران (فندق شاطوناف).

● خلال سنة 1987 تقرر إنجاز ما يلي:

- فندق بمدينة جيجل طاقتة تقدر بـ 300 سرير.
- فندق بمدينة أرزيو طاقتة تقدر بـ 300 سرير.

وخلال هذه السنة تم تسطير برنامج تنموي يهدف إلى تحقيق أهداف طويلة المدى، يهدف هذا البرنامج إلى إنشاء 120000 سرير جديد.

● خلال سنة 1988 تم برمجة أربعة مشاريع:

- فندق غرداية يحتوي على 600 سرير.
- فندق الوادي يحتوي على 300 سرير
- مركب سياحي بسوق الاثنين بـ 444 سرير.
- توسيع الفنادق السياحية بتيميمون.

كما قامت الجزائر في هذه الفترة بوضع قانون 86-13 الصادر في 19 أوت 1986 والمتعلق بإنشاء وعمل المؤسسات المختلطة، وبموجب هذا القانون تم تحديد الطرق التي يمكن من خلالها للمؤسسة الوطنية من خلق شركات مختلطة مع مؤسسة أجنبية.

وعمدت الحكومة من خلال هذا القانون إلى منح تحفيزات مالية وجبائية للشركات الاقتصادية المختلطة والتي تتمثل فيما يلي: [56].

- يمكن للشركات المختلطة الحصول على قرض بنكي، حيث يأخذ البنك في هذه الحالة بعين الاعتبار المشاركة الفعلية للطرف الأجنبي في تمويل الاستثمارات، كما يمكن للشركة أن تلجأ إلى القرض الخارجي بناء على القوانين المعمول بها دولياً.
- الإعفاء من حقوق التحويل لكل العقارات المحصل عليها الضرورية لنشاطها.
- الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 05 سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على عقار.
- الإعفاء من الضرائب على الأرباح (IBS) لمدة 03 سنوات، مع تخفيض يقدر بـ 50% بالنسبة إلى السنة الرابعة و25% بالنسبة إلى السنة الخامسة.
- تكليف ضريبي بمعدل مخفض يقدر بـ 20% من الأرباح التي يعاد استثمارها.

في إطار التوجهات الجديدة خلال هذه الفترة والمتمثلة أساساً في فتح المجال أمام القطاع الخاص، بلغت طاقات الإيواء السياحي في نهاية 1989، 48302 سرير مثلت حصة القطاع

الخاص 46.5% ما يعادل 22460 سرير. والجدول الموالي يوضح توزيع هذه الطاقات حسب نوع المنتج السياحي:

**جدول رقم 07: توزيع طاقة الإيواء السياحي سنة 1989[51].**

الإجمالي		القطاع الخاص		القطاع العمومي		القطاع المنتج
النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	النسبة %	عدد الأسرة	
27,59	13327	5,10	1145	47,14	12182	شاطئي
13,11	6331	11,35	2550	14,63	3781	صحراوي
10,59	5116	6,80	1528	13,88	3588	معدني
2,13	1030	0,34	76	3,69	954	مناخي
46,58	22498	76,41	17161	20,65	5337	حضري
100,00	48302	100	22460	100	25842	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المنتجات الشاطئية استحوذت على الحصة الكبيرة بالنسبة للقطاع العمومي هذا ما يبين جهود الدولة الرامية إلى تنمية السياحة الداخلية، وفي جانب القطاع الخاص الذي ركز على المنتج الحضري الذي يحيط به بنية تحتية غير موجودة في كافة المنتجات الأخرى، وما نسبة 46.5% التي كانت نصيب القطاع الخاص في المجال السياحي إلا دليل على اهتمام الخواص بهذا القطاع.

**2.2. التنمية السياحية في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق.**

في بداية التسعينات، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر، تم تحديد أهم القطاعات ذات الأولوية في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، ومن بينها القطاع السياحي، حيث تم إدراج برنامج عمل لوزارة السياحة والصناعات التقليدية يتكون من محاور أهمها:

- ضبط الامتيازات والأعمال الإستراتيجية التي تتعلق بدور الوزارة بالرجوع إلى الأولويات المسطرة من طرف الحكومة والتي تجيب على الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية

- إتمام وتنظيم القطاع من أجل ترقية فعالة للأنشطة والمهن ذات الطابع السياح
- تكثيف الوسائل القانونية لعقلنة القيام بالنشاطات والأعمال
- إعادة بناء الهياكل الاقتصادية للسياحة والصناعات التقليدية بضبطها مع سياسة إعادة الهيكلة الصناعية

والجديد في بداية هذه المرحلة بظهور الإطار القانوني لتطوير الاستثمارات الخاصة وجذب المستثمرين الأجانب.

### 1.2.2. وضعية القطاع السياحي خلال الفترة 1990-2000

في ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الجزائر أواخر الثمانينات، كان لابد على السلطات أن تبحث عن منتجات خارج المحروقات لرفع مداخيل العملة الصعبة، حيث شرعت في برنامج إصلاحات اقتصادية يهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر.

ولما تملكه الجزائر من قدرات سياحية هائلة تجعلها من أهم مناطق الجذب السياحي، كان لهذا القطاع أن يستوفي حقه من خلال هذه الإصلاحات، ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة وتحليل مدى اهتمام الدولة بالاستثمارات السياحية.

#### 1.1.2.2. قوانين الاستثمار

\* قانون النقد والقرض: إن القانون التشريعي رقم 90-10 الصادر في 18/04/1990 والذي بموجبه تم إعطاء الحرية للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كما سمح للأجانب والجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من طرف الدولة.

وفي ظل هذا القانون أصبحت كل القيود التي كانت مفروضة في القوانين السابقة سواء منها تلك المتعلقة بمجال تدخل رأس المال الأجنبي أو تلك المتعلقة بالطبيعة القانونية للشراكة ملغاة، حتى النسبة 51 % المفروضة لشريك الجزائر في إطار الشركات المختلطة أصبح غير ساري المفعول.

\* قانون الاستثمار 1993: في ظل التغيرات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر تم فتح المجال واسعا أمام الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي من أجل مسايرة قواعد اقتصاد السوق، وأصدرت القانون رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 الذي بموجبه تم إلغاء التفرقة بين المتعاملين العموميين

والخواص وبين الجزائريين والأجانب وينص كذلك على ترقية الاستثمارات وفق ما يتطلبه نظام اقتصاد السوق، يخص كل نشاطات الإنتاج والخدمات، كما نص هذا القانون على مجموعة من القواعد والمتمثلة في: [57].

- حرية تامة للاستثمار.
- ضمان تحويل كل من رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا الناتج الحقيقي الصافي حتى إذا كان المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للاستثمار.
- منح تحفيزات جبائية وجمركية هامة.
- اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات بالنسبة للمستثمرين غير القاطنين في الجزائر.
- تغطية الاستثمار عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار والتي وقعت عليها الجزائر.

وتجسيدا لسياسة تشجيع الاستثمار أحدثت وكالة مكلفة بترقية ومتابعة الاستثمار تتكفل بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز المشروع، كما خولت لها صلاحيات معتبرة فما يخص منح الامتيازات الجبائية الجمركية، إضافة إلى ما تقدمه الوكالة من تسهيلات ودعم تقني وإعلامي للمستثمرين عن طريق ما يسمى بالشباك الوحيد. ويحدد هذا القانون امتيازات جبائية وجمركية حسب أنواع ومواقع الاستثمارات وتمنح حسب الأنظمة التالية:

- النظام العام: يتعلق بالاستثمارات المنجزة خارج المناطق الحرة والنوعية وخارج نظام الاتفاقيات.
- النظام النوعي: يتعلق بالمناطق التي أعطيت لها أولوية في التنمية (مناطق التوسع الاقتصادي).
- النظام الخاص بالجنوب الكبير: ويخص ولايات أقصى الجنوب الكبير والمتمثلة في أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف.
- النظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب: ويخص الولايات: بشار، البيض، غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، الوادي، بسكرة والجلفة.
- النظام المتعلق بالمناطق الحرة: ويتعلق بالفضاءات المحددة والتي لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية الداخلية.

- نظام الاتفاقيات: ويخص الاستثمارات الهامة والإستراتيجية، وهذا النظام تمنحه الدولة للمستثمرين على أساس اتفاقيات خاصة.

تخص الاستفادة من التحفيزات بالنسبة للأنظمة الخمسة الأولى مرحلتى الإنجاز والاستغلال حسب التدرج المحدد في القانون. ويبين الجدول الموالي الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في قانون الاستثمار 1993.

جدول رقم 08: الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في قانون الاستثمار

[57]1993.

نظام امتياز	نظام عام	نظام خاص بمناطق الترويج	الطوق الثاني	الجنوب الكبير
إنجاز 3 سنوات	-	-	-	-
حق التجول	استثناء	استثناء	استثناء	استثناء
عقد تأسيس ورفع رأس المال	0,5 %	0,5 %	0,5 %	0,5 %
رسم العقار	استثناء من 2 إلى 5 سنوات	استثناء من 5 إلى 10 سنوات	استثناء من 7 سنوات على الأقل	استثناء 10 سنوات
الرسم على القيمة المضافة	إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء
حقوق الجمارك	3 %	3 %	3 %	3 %
مصاريف الهياكل	لا شيء	تحمل المصاريف جزئيا أو كاملة	50 %	تحمل المصاريف جزئيا أو كاملة
تنازلات	رسم الإيجاز عن القيمة الحقيقية	مزايا ممكن أن تصل إلى الدينار الرمزي	تخفيض بـ 50 %	مزايا ممكن أن تصل إلى الدينار الرمزي
خفض نسبة القروض	لا شيء	لا شيء	25 %	50 %
استغلال: IBS-VF- TAIC	إعفاء من 2 إلى 5 سنوات	إعفاء من 5 إلى 10 سنوات	إعفاء من 7 سنوات على الأقل	إعفاء 10 سنوات

أرباح مستثمرة	% 33	% 16.5	% 16.5	% 16.5
إعفاء متعلق بالتصدير	حسب رقم أعمال للتصدير بصفة دائمة			

### 2.1.2.2. المؤشرات السياحية

نظرا للظروف التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و2000 خاصة الوضع الأمني، فإن التدفقات السياحية شهدت تذبذبات وعليه سنحاول تحليل التدفقات النقدية والبشرية في هذه الفترة، وكيفية توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات.

- التدفقات البشرية:

عرف توافد السياح انخفاضا مستمرا منذ سنة 1990، والجدول التالي يوضح توافد السياح في الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2000.

جدول رقم 09: توافد السياح خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1990-2000 [51].

السنة	السياح الأجانب	السياح الجزائريون المقيمون في الخارج	مجموع السياح
1990	685815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	495452	1119548
1993	571993	555552	1127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	174611	607675	755286
2000	175538	690446	865994

من خلال هذا الجدول يمكن تقسيم تطور الحركة السياحية نحو الجزائر إلى ثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى من 1990 إلى 1993: في هذه المرحلة عرفت السياحة إلى حد معتبر استقرارا نسبيا في توافد السياح، باستثناء الانخفاض المسجل في نهاية 1991 بالنسبة لتوافد الأجانب، ويعود سببه إلى حرب الخليج وما خلفته من آثار سلبية على النشاط السياحي العالمي لاسيما على البلدان العربية.

المرحلة الثانية من 1994 إلى 1996: نظرا للأوضاع الصعبة التي مرت بها الجزائر في هذه المرحلة، حيث تم تسجيل أخفض نسبة في توافد السياح، وخاصة فيما يخص حركة السياح الأجانب إلى الجزائر.

المرحلة الثالثة من 1997 إلى 2000: مع تحسن الظروف بدأت الجزائر تستعيد جذب السياح فبداية من سنة 1997 عرف عدد السياح تطورا وصل سنة 2000 إلى 865994 سائح، 80% منهم جزائريون مقيمون بالخارج.

- التدفقات النقدية:

إن انخفاض نسبة التوافد السياحي نحو الجزائر أدى إلى انخفاض المداخيل السياحية، فلنفس الأسباب عرفت الإيرادات السياحية تراجعاً في هذه الفترة، والجدول التالي يوضح ذلك:

### جدول رقم 10: مداخيل قطاع السياحة خلال الفترة (1990-2000) [58]

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المداخيل	105	84	74	73	49	32	45	28	74	80	100

من خلال هذا الجدول يتضح لنا جليا الانخفاض في مستوى المداخيل السياحية، حيث أنها كانت تقدر بـ 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 وعرفت تراجع مستمر لتعود وترتفع ووصلت إلى 100 مليون دولار أمريكي سنة 2000.

وللحكم على أهمية الجزائر كوجهة سياحية يجب مقارنة هذه المداخل مع مداخل الدول المجاورة، بحيث تحصلت الجزائر على أدنى نسبة من الإيرادات السياحية مقارنة بتونس والمغرب، كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 11: مقارنة المداخل السياحية لدول المغرب العربي خلال الفترة (94-97).

الوحدة: مليون دولار أمريكي [59]

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1994	36	1319	1317
1995	27	1163	1402
1996	24	1381	1451
1997	20	1200	1540

من خلال هذه المقارنة نلاحظ أن المداخل السياحية للجزائر كانت ضعيفة جدا بالمقارنة مع البلدان المجاورة والتي تتمتع بنفس المميزات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والثقافية التي تزخر بها الجزائر.

ناهيك إذا ما قارناها حصص بلدان أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط وبعض الدول العربية: [60]ص(51)

- إسبانيا: 27,1 مليار دولار
- إيطاليا 30 مليار دولار
- فرنسا: 27,9 مليار دولار
- لبنان: 1,221 مليار دولار
- مصر: 2,5 مليار دولار
- دبي 562 مليون دولار
- البحرين: 366 مليون دولار

أما عن مساهمة الإيرادات السياحية في الإيرادات العمدة للدولة فهي ضئيلة جدا، بحيث بلغت هذه المساهمة خلال سنتي 1992 و1993 نسبة 0,5% و0,4% على التوالي، تراجعت فيما بعد لتستقر في حدود 0,2% إلى غاية سنة 1999، ويرجع سبب هذا التراجع إلى:

- المشاكل الأمنية التي تعاني منها البلاد، مما جعل المواطن الجزائري يفضل السر إلى بلدان أخرى.
  - غياب إستراتيجية تسويقية فعالة لتسويق المنتج السياحي الجزائري داخل وخارج البلد.
  - الأوضاع السياحية السلبية التي عاشتها البلاد، وما خلفته من تشويه لصورة الجزائر في الأوساط السياحية.
- توزيع مشاريع الاستثمار حسب القطاعات:

- توزيع المشاريع الاستثمارية لسنة 1994:

خصت الجزائر سنة 1994 غلafa ماليا يقدر بـ 114053 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، وبرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 4439 مليون دج من خلال إدراج 31 مشروع سياحي ، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات كما يلي:

جدول رقم 12: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1994  
[61]ص(42).

النسبة المئوية	المبلغ الإجمالي للمشاريع بـ 10 <sup>3</sup> دج	عدد المشاريع	قطاع النشاط
01,65	1.879.000	09	الفلاحة، الصيد البحري والصيد
86,93	99.142.000	550	الصناعة
01,56	1.784.000	19	البناء والأشغال العمومية والإسكان
0,05	613.00	08	النقل والمواصلات
03,89	4.439.000	31	السياحة
5,43	6.196.000	77	الخدمات
100	114.053.000	694	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الدولة مازالت تركز على الصناعة فيما يزال القطاع السياحي مهماً ولم يخصص له سوى 03,89 % من إجمالي الاستثمارات.

- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1995:

في هذه السنة اهتمت الجزائر بتمويل الاستثمارات خاصة في مجال الصناعة والزراعة والهيكل القاعدية، حيث خصصت ما قيمته 219219 مليون دج وتم توزيعه على القطاعات كمايلي:

جدول رقم 13: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1995  
[62]ص(208).

النسبة المئوية	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب <sup>6</sup> 10 دج	عدد المشاريع	قطاع النشاط
01,45	3.188	21	الزراعة، الصيد البحري والصيد
69,88	153.186	558	الصناعة
08,61	18.878	88	البناء والأشغال العمومية والإسكان
03,40	7.451	25	النقل والمواصلات
0,27	591	09	التجارة
06,39	14.017	48	السياحة
01,57	3.449	38	الصحة
08,42	18.459	47	الخدمات
100	219.219	834	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر اتبعت نموذجا تنمويا يركز على الصناعات المصنعة بالدرجة الأولى، ثم تأتي بعدها قطاع البناء والأشغال العمومية باعتبارهما قطاعين مهمين في البنية التحتية خاصة في الظروف التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة، كما نلاحظ تطورا معتبرا في اهتمام الدولة بالقطاع السياحي، حيث تم تخصيص 14017 مليون دج أي ما نسبته 6,39 % من إجمالي الاستثمارات. وكان الهدف في المجال السياحي هو إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية، والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي.

- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1996:

خصت الجزائر غلاف مالي يقدر بـ 178252 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، ويرمى للقطاع السياحي ما يقدر بـ 9832 مليون دج، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات ضمن هذا المخطط كما يلي:

جدول رقم 14: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1996.

[62]ص(209)

النسبة المئوية	المبلغ الإجمالي للمشاريع بـ 10 <sup>6</sup> دج	عدد المشاريع	قطاع النشاط
4,44	7.922	49	الزراعة، الصيد البحري والصيد
41,71	74.340	898	الصناعة
23,13	41.234	416	البناء والأشغال العمومية والإسكان
14,73	26.253	360	النقل والمواصلات
0,59	1.047	24	التجارة
5,52	9.832	115	السياحة
1,47	2.626	41	الصحة
8,41	14.998	172	الخدمات
100	178.252	2.075	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه تم تقليص الغلاف المالي لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات مقارنة بالسنة الفارطة، وكان السبب في تخفيض حجم الاعتمادات التي مست جميع القطاعات هو الأوضاع التي كانت تم بها البلاد على المستوى الداخلي وانخفاض حجم الميزانية العامة نتيجة تدهور مداخيل البترول.

كما نلاحظ أن القطاع السياحي تقلصت حصته إلى 5,52% من إجمالي الاستثمارات المخصصة خلال هذه السنة، بعدما كانت النسبة خلال السنة الماضية 6,39% أي أن الحصة المخصصة للقطاع السياحي قد انخفضت هذا ما يدل على أن الدولة مازالت تركز على الصناعة، كما

تطور الاهتمام بقطاع النقل والمواصلات والذان يعتبران من القواعد الأساسية في البنية التحتية لأي اقتصاد.

- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1997:

في هذه السنة توزعت اهتمامات الجزائر بتمويل الاستثمارات في مجال الصناعة والهيكل القاعدية والنقل والمواصلات والسياحة ، حيث خصصت ما قيمته 437829 مليون دج وتم توزيعه على القطاعات كما يلي:

جدول رقم 15: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1997.

[63]ص(225)

النسبة المئوية	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب <sup>6</sup> 10 دج	عدد المشاريع	قطاع النشاط
1,83	8.026	114	الزراعة، الصيد البحري والصيد
32,85	143.846	1.723	الصناعة
24,33	106.537	1.147	البناء والأشغال العمومية والإسكان
15,45	67.660	1.122	النقل والمواصلات
0,79	3.462	59	التجارة
15,35	67.189	248	السياحة
1,27	5.545	92	الصحة
8,12	35.563	484	الخدمات
100	437.829	4.989	المجموع

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر خصصت غلاف مالي يقدر بـ 437829 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات أي ما يعادل أكثر من ضعف قيمة الغلاف المالي لسنة 1996، ويرمى للقطاع السياحي ما يقدر بـ 67189 مليون دج أي تقريبا سبعة أضعاف ما كان عليه

في سنة 1996، وكان السبب في زيادة حجم الاعتمادات التي مست جميع القطاعات هو ارتفاع تكاليف الاستثمار، وتطور الوضع الأمني في البلاد.

- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1998:

خصت الجزائر خلال هذه سنة غلafa ماليا يقدر بـ 911705 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات، ويرمج للقطاع السياحي ما يقدر بـ 70036 مليون دج من خلال إدراج 361 مشروع سياحي ذات طابع ساحلي و صحراوي، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاعتمادات على مختلف القطاعات كما يلي:

جدول رقم 16: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 1998 [63]ص(225).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع بـ 10 <sup>6</sup> دج	النسبة المئوية
الزراعة، الصيد البحري والصيد	283	22.952	2,52
الصناعة	3.295	324.199	35,56
البناء والأشغال العمومية والإسكان	2.056	293.853	32,23
النقل والمواصلات	1.966	101.888	11,18
التجارة	73	6.631	0,73
السياحة	361	70.036	7,68
الصحة	149	9.876	1,08
الخدمات	961	82.270	9,02
المجموع	9.144	911.705	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر قلصت اهتمامها بالصناعة مقارنة بالسنوات الماضية وأصبحت اهتمامها أيضا على قطاع البناء والأشغال العمومية باعتبارها قطاعين مهمين في البنية التحتية التي تعتبر شرطا أساسيا في بناء اقتصاد سياحي، كما نلاحظ تطورا معتبرا في اهتمام

الدولة بالقطاع السياحي، حيث تم تخصيص 70036 مليون دج أي ما نسبته 7,68 % من إجمالي الاستثمارات. وكان الهدف في المجال السياحي هو إنجاز وتهيئة القاعدة السياحية، والقيام بالدراسات الكافية من أجل تحديد مناطق التوسع السياحي.

- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 1999:

في ظل الأزمة التي عاشتها الجزائر في العشرية الفارطة التي ظهرت بوادر الانفراج فيها سنة 1999، عادت الجزائر لتهم أكثر بالمشاريع الاستثمارية خاصة في مجال الصناعة، فخصت غلafa ماليا يقدر بـ 911705 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات.

جدول رقم 17: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة

1999[63]ص(226)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب <sup>6</sup> 10 دج	النسبة المئوية
الفلاحة، الصيد البحري والصيد	525	29.679	4,33
الصناعة	4.471	343.483	50,16
البناء والأشغال العمومية والإسكان	2.172	142.648	20,83
النقل والمواصلات	3.277	84.885	12,40
التجارة	73	4.522	0,66
السياحة	440	31.795	4,64
الصحة	172	8.934	1,30
الخدمات	1.242	38.868	5,68
المجموع	12.372	684.814	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ تراجع اهتمام الجزائر القطاع السياحي حيث تم تخصيص لها 31795 مليون دج مقابل 70036 مليون دج في سنة 1998 أي أقل من نصف المبلغ، هذا ما يؤكد أنه لا يوجد اهتمام موافق لاهتمامات القطاعات الأخرى كقطاع الصناعة. وهذا ما انعكس سلبا على

نسبة توافد السياح رغم أن هناك ارتفاع حيث سجل عدد السياح في هذه السنة 755286 مقابل 678448 لسنة 1998، وهذا يرجع لتطور الظروف الأمنية لا لجودة المنتج السياحي في الجزائر.

- توزيع مشاريع الاستثمار لسنة 2000:

كان لابد للجزائر في ظل الظروف المحيطة بها أن تهتم أكثر بقطاع الخدمات باعتباره قطاع تحتويه البنية التحتية لأي اقتصاد، فخصصت الجزائر 797627 مليون دج لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات.

جدول رقم 18: توزيع مشاريع الاستثمار حسب قطاع النشاط لسنة 2000  
[64]ص(229).

النسبة المئوية	المبلغ الإجمالي للمشاريع ب <sup>6</sup> 10 دج	عدد المشاريع	قطاع النشاط
5,32	42.424	1.226	الفلاحة، الصيد البحري والصيد
45,79	365.229	4.646	الصناعة
16,81	134.061	2.226	البناء والأشغال العمومية والإسكان
12,16	96.996	2.923	النقل والمواصلات
1,40	11.160	193	التجارة
4,42	35.263	535	السياحة
0,89	7.101	216	الصحة
13,21	105.392	1.140	الخدمات
100	797.627	13.105	المجموع

في هذه السنة لاحظنا ارتفاع عدد المشاريع السياحية مقابل ارتفاع ضئيل في مستوى التمويل لهذه المشاريع، هذا ما يبين مدى جودة الخدمات السياحية المقدمة، وعلى الرغم من ذلك إلا أنه هناك ارتفاع ملحوظ في توافد السياح سواء كانوا جزائريون مقيمون بالخارج أو سياح أجانب.

إلا أن هذه الأرقام ينبغي أخذها بتحفظ، ذلك لأن دخول السياح الأجانب غالبا ما يكون هدفه رحلات أعمال بدلا من الاهتمام بالجانب السياحي، إضافة إلى ذلك ينبغي الإشارة إلى أنه رغم التوافد السياحي الذي شهدته الجزائر حتى سنة 2000 إلا أن الميزان السياحي الجزائري لا يزال يعاني من عجز كبير، ذلك أنه بمقارنة حركة الجزائريين إلى الخارج وتوافد الأجانب إلى الجزائر نلاحظ فرقا شاسعا.

أما فيما يخص ميدان التشغيل في القطاع السياحي فيعتبر ضعيفا نسبيا إذا ما قورن بعدد مناصب الشغل في القطاعات الأخرى كالصناعة، وكذلك عند مقارنته مع عدد مناصب العمل التي يحدثها قطاع السياحة في بلدان أخرى.

على الرغم من هذا فإن عدد المناصب المستحدثة في قطاع السياحة لسنة 1999 بلغ 11298 منصب، ونتيجة لزيادة التدفقات السياحية البشرية وصل هذا العدد إلى 12514 منصب في السداسي الأول لسنة 2000.

كما تم إنشاء الديوان الوطني للسياحة مقتضى المرسوم رقم 90-05 المؤرخ في 19 فيفري 1990 وتتمثل مهمته الأساسية في ترقية المنتج السياحي من خلال:

- منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة ومتابعتها مراقبتها.
- توفير الإرادة الحقيقية فعادة تحريك القطاع السياحي.
- توضيح النظرة الجديدة للقطاع في إطار الإصلاحات الاقتصادية.

### 3.1.2.2. خصوصية القطاع السياحي

في إطار متطلبات اقتصاد السوق، وعلى غرار ما كانت تقوم به في خلال النظام السابق في تدخلها المباشر للإشراف على الاستثمارات في كل القطاعات لاسيما القطاع السياحي، لتفسح المجال للمبادرات الخاصة رغم وجود بعض الاعتراضات السياسية والاقتصادية خوفا من ضياع المال العام للدولة لصالح خواص محليين و أجانب [65]ص(25)، ولقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الخصخصة والتي تتمثل في تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وكما عرفها القانون الجزائري على أنها القيام بمعاملات تجارية تتجسد في: تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عمومية أو جزء منها (كل رأسمالها أو جزء منه) لصالح أشخاص تابعين للقانون الخاص، أو تحويل تسيير مؤسسات عمومية إلى أشخاص تابعين للقانون الخاص بواسطة صيغ

تعاقدية يجب أن تحدد كيفية تحويل التسيير وممارسته وشروطه،(ولقد خص هذا القانون المؤسسات التنافسية والتي من بينها مؤسسات قطاع السياحة)[66].

- أشكال الخوصصة في القطاع السياحي:

منذ سنة 1996 شرعت الحكومة الجزائرية في تحضير برنامج لخوصصة القطاع السياحي بطرق مختلفة حسب ظروف المؤسسة ووضعيتها وتتمثل الأهداف فيما يلي:

- الخوصصة الكلية للتسيير .
- الخوصصة الكلية أو الجزئية لرأس المال.
- الخوصصة الكلية للاستثمارات المستقبلية.

ولبلوغ هذه الأهداف فإن الخوصصة عليها أن تأخذ أحد الأشكال التالية: [67]ص(08)

\* عقد الإيجار (الكراء):

هو عقد يقوم فيه شخص خاص بإيجار الهياكل السياحية للقيام بالنشاط لمصلحته الخاصة، على أن يتحمل المسؤولية التامة فيما يتعلق بالمخاطر التجارية، فإذا سلمت الدولة عقد إيجار فندق لشخص معين للقيام بتسييره مقابل دفع مبلغ دوري كقيمة جزافية، فعلى صاحب عقد الكراء التسديد مهما كانت النتيجة ربحا أو خسارة، كما يمكنه اختيار الموظفين حية تامة وله الحق أن يبقى على الطاقم الموجود.

\* عقد التسيير:

يضمن المتعاقد تسيير الوحدة حسب دفتر الشروط المحددة، له المسؤولية الكاملة في تسيير ومراقبة العمليات، كما أنه يتلقى اجرا مقابل حسن أدائه ومهما كانت النتيجة سواء كانت ربحا أو خسارة.

\* البيع العمومي للأسهم:

أي البيع للجمهور الواسع للأسهم التي تملكها الدولة كلها أو جزؤها، فأما البيع الكلي للأسهم فتقصد به الدولة التنازل عن كل المؤسسة، وأما البيع الجزئي للأسهم يعني أن الدولة تريد أن تبقى الرقابة على المؤسسة السياحية.

## \* بيع الوحدات والفنادق:

تتمثل في بيع المؤسسات السياحية التابعة للدولة عن طريق مناقصات لمستثمرين خواص أو شركات مختلطة وفق شروط محددة قانونيا.

## \* بيع الأصول للمستثمرين أو المستخدمين:

تقوم الدولة ببيع أصول أو ملكية الهياكل السياحية إلى المسيرين والمستخدمين، وتستعمل هذه الطريقة عندما لا يمكن إشراك الجمهور أو بيع الأسهم أو أي طريقة أخرى فتلجأ الدولة إلى حلين هما إما بيع الأصول للمسيرين أو المستخدمين أو التصفية.

## - برنامج خصصة القطاع السياحي في الجزائر:

إن عمليات الخصصة لا يمكن أن يرخس بها إلا إذا كانت الغاية منها إصلاح المؤسسة، بما في ذلك الحفاظ على مناصب الشغل ورفع المردودية ورفع المداخيل بالعملة الصعبة، وقسمت عملية الخصصة إلى مرحلتين حددت في كل مرحلة المؤسسات القابلة للخصصة:

المرحلة الأولى: وتتمثل في العرض الفوري الذي يخص المشاريع الفندقية التي هي في طور الإنجاز حيث تم عرض خمس فنادق لمزايدة وطنية ودولية كما هو مبين في الجدول التالي:

**جدول رقم 19: الفنادق التي تم عرضها في المرحلة الأولى سنة 1995 [51]**

المشروع	الترتيب	طاقة الإيواء (السرير)	نوع المنتج	نسبة الإنجاز %
فندق المطار الدولي بالجزائر العاصمة	04	660	حضري	90
فندق اللوس بالواد	03	300	صحراوي	98
فندق بجاية	03	300	حضري	50
فندق مسيلة	02	300	حضري	85
فندق شاطوناف بوهران	04	600	حضري	60

في أول تجربة لها في خصصة الفنادق السياحية ورغم بساطة وسهولة هذه العملية فيما يتعلق بوجود سوى هياكل بناءات، إلا أنها كالت فشل حيث لم يتم تقديم أي عرض لشرائها.

المرحلة الثانية: وتتمثل في عرض مجموعة من الفنادق قيد الاستغلال، ففي سنة 1995 عملت الحكومة الجزائرية على إعادة بعث عملية الخوصصة استخدام طرق مختلفة وهي التنازل عن أسمال المؤسسات، التنازل عن طريق الأسهم، أو باستخدام عقود التسيير، وتم تحديد المؤسسات القابلة للخوصصة من كل القطاعات ، وبما أن هذه الوحدات لا تتمتع نفس الحالة المالية والمادية والتجارية فقد اعتمد في تصنيفها على خمسة معايير وهي:

- الموقع
- السوق الاحتمالية
- المردودية التقديرية
- حالة تجهيزات المؤسسة
- الإنجازات السابقة

ووفق هذه المعايير تم تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

- الصنف أ: وحدات جيدة
- الصنف ب: وحدات متوسطة
- الصنف ج: وحدات دون الوسط

وعلى هذا تم تصنيف 60 مؤسسة فندقية قيد الاستغلال والتي ستشملها عملية الخوصصة قسمت على النحو التالي: [67]ص(09)

- الصنف أ: 23 وحدة
- الصنف ب: 28 وحدة
- الصنف ج: 09 وحدات

وبناء على هذا التصنيف تم ترتيب المستثمرين المستهدفين وهذا حسب الإمكانيات المالية:

\* المستثمرون في الصنف أ: تمنح الأولوية للمجموعات التابعة لأكبر البلدان الموفدة للسواح مثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ودول الخليج، ذلك أن اختيار هذه المجموعات يمكن الجزائر من الدخول في السوق السياحية الدولية وتحقيق مداخيل العملة

الصعبة، وفي حالة عدم تلقي عروض إيجابية فإنه يمكن أخذ المبادرة للوطنيين المقيمين بالخارج والذين لهم تجربة في الفنادق، وبعدها المستثمرون الوطنيون والمؤسساتيون.

\* المستثمرون في الصنف ب: وتعرض هذه المؤسسات على المستثمرين المحترفين غير الأجانب (مجموعات فندقية، وكالات سياحية، بنوك، شركات تأمين، ...)، وأيضا على المستثمرين المؤسساتيين الجزائريين المقيمين وغير المقيمين.

\* المستثمرون في الصنف ج: وتعرض هذه المؤسسات على المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب.

غير أن هذه العروض لم يقبل عليها المستثمرون الخواص لا المحليين ولا الأجانب.

فبرنامج الخوصصة يهدف إلى جعل الاستثمارات السياحية المستقبلية كلها تابعة للقطاع الخاص، وعليه تم تحديد المناطق ذات الأفضلية المعروضة للاستثمار الخاص، وفي هذا الإطار تم تحديد 06 مناطق ذات أولوية من بين 174 منطقة توسع سياعي وهي: موسكاردا (تلمسان)، مسيدة (الطارف)، العقيد عباس (تبيازة)، زرالدة الغربية (محافظة الجزائر)، قورصو (بومرداس)، البئر (حاسي مسعود).

إلا أن عملية خوصصة المؤسسات العمومية عامة والمؤسسات السياحية والفندقية خاصة واجهت وتواجه مشاكل عديدة لعل أهمها عدم وجود مستثمرين يهتمون باقتناء الفنادق الجزائرية ويعود ذلك لعدة أسباب منها ضعف النظام المالي والمصرفي وكذا التأخر في إنجاز بورصة القيم المنقولة والذان يمثلان عنصر التمويل في بداية أي مشروع، إضافة إلى تدهور الوضع الأمني الذي أدى إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب والمحليين على الاستثمار في ميدان الفنادق، لكل هذه الأسباب كان لابد من نظرة جديدة واستشرافية لواقع القطاع السياحي في الجزائر وكيفية النهوض به في عالم أصبحت فيه موارد السياحة تقارب أو تفوق موارد الصناعة.

### 2.2.2. سياسة التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر

لقد غابت الجزائر عن الخارطة السياحية العالمية بسبب إهمال سابق لا تبرره طبيعة البلاد وما تمتاز به، واليوم وبسبب النقص الحاصل في المرافق السياحية عادت السلطات إلى الاهتمام بالقطاع السياحي منذ منتصف التسعينات، حيث قامت وزارة السياحة بوضع برنامج يهدف إلى تحقيق

التنمية المستدامة للسياحة وذلك نظرا للإمكانات والموارد السياحية الهامة والمعتبرة التي تزخر بها الجزائر.

### 1.2.2.2. مبادئ التنمية المستدامة للسياحة

يؤكد الخبراء على أن السياحة لا يمكن أن تكون عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق تنمية مستدامة، وذلك بتأمين كل التراث بمختلف أشكاله والمحافظة على البيئة، ومنه ثلاثة خواص أساسية للتنمية المستدامة للسياحة وهي: [68]ص(219-220)

- الاستمرارية: السياحة المستدامة تحقق التوازن بين استمرار الموارد الطبيعية وعدم استغلالها بسرعة، واستمرار البيئة الثقافية للمجتمع المضيف مع تأمين الخيرات التي تلبى دوافع سفر الزوار والخدمات التي يحتاجونها.

- النوعية: إلى جانب تقديم الخبرات ذات النوعية المطلوبة للزوار فإنها تراعي تطوير نوعية الحياة للمجتمع المضيف وتحمي البيئة الطبيعية والتنوع البيئي والحيوي فيها.

- التوازن: الساحة المستدامة تحقق التوازن بين احتياجات السياحة وأنصار البيئة والمجتمع المحلي وإضافة إلى ذلك تركز على الأهداف المشتركة والتعاون بين الزوار والمجتمع المضيف.

التنمية المستدامة هي تلك التي إذا تمكنت من تلبية احتياجات الأجيال الحالية في الدول والمجتمعات دون أن تمس بحق الأجيال القادمة في إشباع حاجياتهم، وأيضا دون المساس بالتنوع الحيواني والنباتي [69]ص(69).

والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة للسياحة هي تلك التي وردت في ميثاق السياحة المستدامة باسبانيا سنة 1995، وقد تضمن هذا الميثاق مجموعة من المبادئ نذكر منها: [42]ص(141)

- التنمية المستدامة يجب أن تقوم على معايير الديمومة والاستمرارية وتؤدي إلى تحقيق نتائج يتقبلها المجتمع على المدى الطويل وذلك على كل المستويات (الإيكولوجي، الحياتي، الأخلاقي، الاجتماعي، الاقتصادي، ...).

- يجب أن تساهم السياحة في التنمية المستدامة من خلال الاندماج في المحيط الطبيعي والثقافي والإنساني، مع مراعاة ديمومة الأنشطة السياحية على الموارد الطبيعية والتنوع الحيواني والنباتي

من خلال التوازنات السريعة الزوال التي تميز بعض الوجهات السياحية وخاصة المناطق الطبيعية الهشة والحساسة.

- يجب أن تركز السياحة على الفرص والإمكانيات التي توفرها الطبيعة وكذلك يوفرها الاقتصاد المحلي في ظل وجود توازن ما بين القطاعات.

- الأخذ بعين الاعتبار مخلفات الأنشطة السياحية على الإرث الثقافي وعلى عادات وتقاليد المجتمعات، وبعبارة أخرى حق المجتمع في الحفاظ على ثقافته وهويته ومصالحه يعتبر شرط أساسي عند إعداد الاستراتيجيات السياحية.

- تركز عملية التنمية المستدامة على ميكانيزمات فعالة للشراكة في مختلف المستويات، لذا يتطلب الأمر تضامن ومشاركة كل المتعاملين في القطاع السياحي.

- تهدف معايير النوعية إلى الحفاظ على الوجهة السياحية وإرضاء السياح، هذه المعايير يتم تحديدها بطريقة تتناسب مع السكان المحليين والاتصال بهم، كما يجب اعتبارها أهدافا ذات أولوية عند إعداد الاستراتيجيات والمشاريع السياحية.

- يجب على السلطات المعنية تأطير عمليات التخطيط للتنمية السياحية بالاشتراك مع المؤسسات والمنظمات الوطنية والسكان المحليين للمساهمة في التنمية المستدامة.

- إن تنوع المنتوجات السياحية ووجود أنواع بدائل سياحية في المجتمع يشكل عاملا من عوامل الاستقرار على كل من المدى المتوسط والمدى الطويل.

- يجب على السلطات والهيئات المكلفة بالسياحة أن تعمل على تشجيع وتحريك عملية الحث وبحث المعلومات وتحويل التكنولوجيات المرتبطة بالتنمية المستدامة للسياحة.

- تحديد سياسة تنمية سياحية مستدامة يستدعي على الحكومات والسلطات دعم وترقية نظام تسيير سياحي منسجم مع البيئة مع إعداد دراسات تنمية القطاع وتطوير برامج الشراكة الدولية.

ومن خلال دراستنا لبرنامج التنمية السياحية في الجزائر سندرس مدى تطبيق أحكام هذا الميثاق وأخذه بعين الاعتبار في رسم إستراتيجية النهوض هذا القطاع، وعلى العموم ففقد أكد الخبراء على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تثمين كل التراث السياحي بمختلف أشكاله.

## 2.2.2.2. المنتجات السياحية الواجب تنميتها في الجزائر

حضي قطاع السياحة في السنوات الأخير بعناية من قبل السلطات العمومية لما رأوا فيه من مستقبل الاقتصادي يحل محل بعض القطاعات، حيث كرس في البرامج التنموية الوطنية التي شرعت الحكومة في تنفيذها لأجال مستقبلية.

في ظل إدراج الحكومة لأهداف من أجل التنمية السياحية والتي تتمثل في رفع قدرات الاستقبال السياحي والتي ستصل إلى 50000 سرير إضافي في نهاية سنة 2010[70]ص(32)، وهذا من خلال الزيادة في حجم الاستثمارات السياحية وبذلك خلق مناص شغل جديدة، وأيضا زيادة المداخيل من العملة الصعبة. كان لابد من تحديد المنتجات السياحية الواجب تنميتها وهذا تبعا للطلب المتنوع والذي يمكن تلبية من خلال تطوير هذه المنتجات في آن واحد والتي تم إدراجها كما يلي:

- السياحة الشاطئية[71]: تم إدراج السياحة الشاطئية أساسا للتنمية السياحية وهذا لعدة أسباب منها:

- أغلبية السكان يتمركزون في شمال البلاد لذا فإن الطلب الداخلي على السياحة الشاطئية مرتفع جدا.
- توقيت العطل في موسم الصيف يرفع من شدة الطلب خاصة وأن السكان في المناطق الداخلية يرغبون هم أيضا في السياحة الشاطئية.
- السياحة الشاطئية تقصدها الجالية الجزائرية بالخارج لقضاء عطلتها الصيفية.
- تظهر أهمية السياحة الشاطئية أيضا من خلال الطل المتزايد للاستثمار في هذا المجال من قبل المستثمرين الجزائريين أو الأجانب.
- على المستوى العالمي تعتبر السياحة الشاطئية قاعدة الأنشطة السياحية باحتلالها المرتبة الأولى بصدارة بـ 80% من مجموع الطل السياحي العالمي وخاصة الأوروبي، ناهيك عن أنها تعتبر المنتج الأكثر مردودية في الصناعة السياحية.
- السياحة الشاطئية منتج سياحية ففي تناول مختلف شرائح المجتمع.

- سياحة المحاضرات والأعمال: يعد هذا النوع من السياحة من أوسع أنواع السياحة انتشارا في العالم، وهو يزداد أهمية بسبب النمو المتزايد للتنقلات التي تدخل في إطار الملتقيات والاجتماعات والأعمال.

والجزائر في إطار ما تشهد من انفتاح اقتصادي على العالم الخارجي وتكثيف للنشاطات السياحية والاقتصادية والتجارية في الفترة الراهنة، فإن سياحة المحاضرات والأعمال بها مرشحة للنمو والتطوير، مما سيؤدي حتما إلى إحداث تدفقات سياحية معتبرة في المستقبل، هذا رغم محدودية قدرات الاستقبال وارتكازها بالأخص في العاصمة وهي غير قادرة على تلبية الطلب بصفة كاملة.

- السياحة الصحراوية: تتمتع الصحراء الجزائرية خصوصيات لا نظير لها، لذا فتمثل السياحة الصحراوية في الوقت الراهن الورقة الراحلة للجزائر من أجل تنمية سياحية مستدامة، كما أن عملية الترقية السياحية لمناطق الجنوب لها انعكاسات إيجابية في تنمية وتطوير التدفقات الأجنبية نحو المناطق السياحية المختلفة في الجزائر، والتالي دخول العملة الصعبة زيادة على إحداث مناصب الشغل في المناطق الصحراوية.

إضافة إلى ما سبق فإن تنوع الثروات الطبيعية والتاريخية بالجنوب يسمح بتطوير منتجات صحراوية مختلفة مثل سياحة الاكتشاف، والسياحة الثقافية، والسياحة الترفيهية، والسياحة الرياضية، وهذا في ظل ضعف في الهياكل الخفيفة، ونقص في وجود مراكز الإقامة.

- السياحة المعدنية: لا تزال قدرات الاستقبال السياحي في هذا المجال ضعيفة جدا، بالرغم من الإمكانيات المعتبرة التي تتوفر عليها الجزائر في هذا النوع من السياحة والتي تقدر بأكثر من 200 منبع حموي، حيث نجد أن وحدات العلاج بمياه البحر ممتلئة على مدار السنة بسبب الطل الداخلي المتزايد، أي أن هذه الوحدات لم تحقق عد الاكتفاء الداخلي، لذلك فإن تطوير السياحة المعدنية سيكون له دور كبير ففي إحداث مناصب الشغل واستقرار السكان في المناطق الداخلية.

- السياحة الثقافية: تشير توقعات المنظمة العالمية للسياحة أن السياحة الثقافية ستمثل نسبة 70% من السياحة الجزائرية في السنوات المقبلة [72]ص(34)، والثروات التي تتمتع بها الجزائر في هذا المجال تسمح لها تقديم عرض سياحي ثقافي ثري ومتنوع من خلال استغلالها استغلالا مثاليا يسمح تنمية سياحية مستدامة، وتطوير هذا النوع من السياحة في الجزائر يرمي إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- هدف اقتصادي: من خلال تهمين واستغلال الإرث الثقافي للبلاد لأغراض تجارية.
- هدف اجتماعي: استخدام الإرث الثقافي كوسيلة لتحفيز أفراد المجتمع الجزائري للبحث في الثقافة بمختلف أنواعها.

مما سبق تبدو عملية اختيار وتحديد المنتجات السياحية الواجب النهوض بها قد أخذت بعين الاعتبار تنوع وثراء الموارد الطبيعية، وكذلك الطلب السياحي المستقبلي، لذلك فإن تطوير وتنمية كل أنواع السياحة في الجزائر كلها هو الخيار المناسب، أي يجب أن تنتهج الجزائر سياسة من أجل تحقيق تنمية سياحية شاملة ترمي إلى استغلال كل الموارد السياحية المتاحة بطريقة متوازنة وقائمة على التنوع في العرض السياحي، وهذا ما يتطلب تجنيد وتظافر جهود كل الهيئات والسلطات العمومية في البلاد.

### 3.2.2.2. القوانين السياحية الحديثة

عرف المجال السياحي صدور مجموعة من القوانين لتنفيذ إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة التي شرعت فيها الحكومة بداية من سنة 2001 وهذا لإعطاء نفس جديد للنهوض بهذا القطاع.

#### 1.3.2.2.2. القانون المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة [73]

تم تحديد شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية بالقانون رقم 03-01 المؤرخ في 2003/02/17 وهو يهدف إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

- ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.
- ترقية صورة الجزائر السياحية من خلال إدماجها ضمن السوق الدولية للسياحة.
- النهوض بالمؤسسات الفندقية والسياحية من أجل رفع قدرات الإيواء والاستقبال.
- تلبية حاجات المواطنين السياحية.
- المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وهذا في ظل شروط التنمية المستدامة.
- الرفع من جودة الخدمات السياحية وتطوير النشاطات السياحية.
- ترقية وتنمية الشغل في الميدان السياحي.
- التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية.
- تثمين التراث السياحي الوطني.

في هذا القانون نجد مجموعة من التعاريف المرتبطة بالسياحة والتي نذكر منها:

- النشاط السياحي: يشمل النشاط السياحي كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء شمل ذلك الإيواء أو لم يشمل.
- منطقة التوسع السياحي: كل منطقة أو امتداد مت الإقليم يتميز بصفات أو خصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية.
- التنمية المستدامة: هي نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.
- التهيئة السياحية: هي مجموعة أشغال التي يتم من خلالها إنجاز المنشآت القاعدية لمساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية، وتتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عملية التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها.
- السياحة الثقافية: كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية ... أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية.
- سياحة الأعمال والمؤتمرات: كل إقامة مؤقتة لأشخاص خارج منازلهم، تتم أساسا خلال أيام الأسبوع لدوافع مهنية.
- السياحة الحموية أو المعالجة بمياه البحر: كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر، ويستفيد منها زبائن يحتاجون إلى علاج في محيط مجهز بمنشآت علاجية واستجمامية وترفيهية.
- السياحة الصحراوية: كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية، مرفوقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف.
- السياحة الحموية البحرية: كل إقامة سياحية على شاطئ البحر يتمتع فيها السياح، زيادة على التسلية البحرية، بأنشطة أخرى مرتبطة بتنشيط في المحيط البحري.
- السياحة الترفيهية والاستجمامية: كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع السياحية أو المؤسسات السياحية، مثل حظائر التسلية والترفيه والمواقع الجبلية والمنشآت الثقافية والرياضية.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر توفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار السياحي، ويتم إنجاز برامج تطوير الأنشطة السياحية داخل مناطق التوسع السياحي، كما تتكفل بالأعباء المترتبة في إعداد دراسات التهيئة القاعدية وتتخذ إجراءات وأعمال دعم ومساعدات وتمنح امتيازات

مالية وجبائية ذات نوعية خاصة بالاستثمار السياحي، قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة، وإحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني.

وتهدف إجراءات المساعدة ودعم النشاط السياحي إلى تحقيق ما يلي:

- إعطاء دفع للنمو الاقتصادي.
- إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي.
- تشجيع إحداث مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- ترقية نشر الإعلام ذو الطابع التجاري والاقتصادي والمهني المتعلق بقطاع السياحة.
- تشجيع كل عمل يرمي إلى رفع عدد مواقع وهياكل الاستقبال الموجهة للسياحة.
- تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع.
- ترقية محيط ملائم لتحفيز روح المبادرة وتطوير السياحة.
- اعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية وتشجيع الاحترافية وروح الإبداع والابتكار.
- تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم.
- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية.
- تشجيع بروز محيط اقتصادي وقانوني يوفر الدعم للأنشطة السياحية ويضمن شروط ترقيتها ونثميناها في إطار منسجم.

وبمقتضى هذا القانون تم إنشاء هيئة عمومية تسمى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية تسند لها مهمة تنفيذ ومتابعة عملية التنمية السياحية، وتتولى كل ما يتعلق بالعقار السياحي من ترقيته وإعادة بيعه أو تأجيريه للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية، كما تسهر الدولة على توسيع مجال الترقية والإعلام للسياح، حيث تحظى بكل أشكال الدعم والإعانة من الدولة.

كما تم إعطاء للدولة صلاحيات ودور هام في عملية التنمية السياحية من خلال تمويل وإنجاز دراسات التهيئة السياحية والمنشآت القاعدية، وتشجيع الاستثمار الخاص وفرص الشراكة مما يؤدي إلى إحداث نوع من التكامل بين القطاع العام والخاص لتطوير القطاع السياحي، وكذا إشراك جميع المؤسسات والهيئات في تنمية وترقية السياحة.

## 2.3.2.2.2. القانون المتعلق باستغلال الشواطئ [74]

تم تحديد القواعد العامة المتعلقة بالاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ بالقانون رقم 03-02 الصادر في 2003/02/17، وهو يهدف إلى:

- حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها.
- توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجات المصطافين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة.
- تحسين خدمات إقامة المصطافين في شروط عالية من الجودة.
- تحديد نظام تسليية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.

كما حدد هذا القانون بعض المفاهيم نذكر منها:

- الشاطئ: شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأموج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف الجوية العادية والملحقات المتاحة لها والتي تضبط حدودها بحكم موقعها وقابليتها السياحية لاستقبال بعض التهيئات بغرض استغلالها السياحية.
- موسم الاصطياف: فترة من السنة تمتد من الفاتح من جوان إلى 30 سبتمبر من كل سنة، تتخذ خلالها الجهات المعنية كل التدابير والإجراءات اللازمة من أجل استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.
- التهيئة السياحية: جملة التجهيزات والأشغال المنجزة من أجل السماح بالاستغلال السياحي للشواطئ.

وتضمن هذا القانون مجموعة من المبادئ التي تنظم استغلال واستعمال الشواطئ للأغراض السياحية والتي تتمثل في:

- يخضع استغلال الشواطئ لحق الامتياز حسب دفتر شروط يحدد المواصفات التقنية والإدارية والمالية للامتياز.
- يكون الدخول إلى الشواطئ مجاناً أي دون مقابل ويضمن صاحب الامتياز التنقل الحر للمصطافين على طول الشاطئ محل الامتياز.

- يكون الانتفاع بالتجهيزات والخدمات المقدمة للمصطافين من طرف المستثمر بمقابل.
- يجب حماية الحالة الطبيعية للشواطئ وأن يخضع استغلالها وترقية النشاطات السياحية فيها للقواعد الصحية وحماية المحيط.
- يمنع رمي النفايات بالشواطئ أو بمحاذاتها.
- يمنع كل استغلال سياحي للشواطئ دون حيازة على امتياز بذلك.

كما حدد هذا القانون شروط وكيفيات استغلال الشواطئ حيث يتم استغلاله وفق نظام الامتيازات عن طريق المزايدة المفتوحة، يلتزم صاحب الامتياز القيام شخصيا باستغلال الشاطئ محل الامتياز، كما يمكن استغلاله بحكم شاعته وطبقا لمخطط تهيئة من قبل مستغل واحد أو أكثر، ويرفق الامتياز باتفاقية توقع لحساب الدولة من طرف الوالي المختص إقليميا وصاحب الامتياز.

كما يمكن هذا القانون البلديات الساحلية إنجاز مشاريع استثمارية هامة بشواطئها وبالتالي خلق مصادر تمويلية جديدة لدعم ميزانيتها وتلبية حاجيات مواطنيها.

### 3.3.2.2.2. القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية [75]

تم تحديد قواعد حماية و ترقية وتسيير مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية بالقانون رقم 03-03 الصادر في 2003/02/17 وهو يهدف إلى تشجيع تنمية وحماية مناطق التوسع السياحي، لذلك أعدت الدولة برامج من شأنها إحداث نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، كما تمنع وتحذر من كل استغلال أو استعمال لمناطق التوسع أو المواقع السياحية من شأنه أن يشوه من طابعها السياحي.

وتضمن هذا القانون في جوهره تحديد وتثمين وحماية مناطق التوسع والمواقع السياحية وذلك من خلال:

- محاربة الاستغلال اللامشروع للأراضي والبناءات غير المرخصة قانونا، وتتخذ إجراءات توقيف الأشغال أو تهديم البناءات وإعادة المواقع إلى حالتها الأصلية.
- تحديد إجراءات حماية مناطق التوسع والمواقع السياحية وترقيتها قصد تنميتها. ويتولى المراقبة والمعانة كل من ضباط وأعوان الشرطة القضائية، مفتشي السياحة، مفتشي التعمير، مفتشي البيئة.

- أخذ التدابير اللازمة في إطار قوانين المالية لتشجيع ودعم الاستثمارات ذات الطابع السياحي.
- إنشاء صندوق لتدعيم الاستثمار السياحي.

لذلك فقد اهتم هذا القانون بالعمار السياحي الذي يشكل الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية، ويضم الأراضي التابعة للأملك الوطنية العمومية والخاصة حيث يمكن اقتناء العمار السياحي القابل للبناء باتفاق ودي بين الطرفين، وفي حالة عدم وصول إلى اتفاق يتم اقتناء الأراضي بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية وتتخذ الدولة التدابير اللازمة لتدعيم أسعار العمار السياحي داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

كما تنص المادة 14 من هذا القانون على أن مخطط التهيئة السياحية يشمل: حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي، وإنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية. كما يأخذ مخطط التهيئة السياحية بعين الاعتبار خصوصيات و متاحات المناطق، الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والالتزامات الخاصة بالاستغلال العقلاني والمنسجم للمناطق وللفضاءات السياحية.

وهذا المخطط يهدف إلى تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء، المناطق التي يجب حمايتها، كما يحدد برنامج الإنجازات المزمع إنجازها والوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة، إضافة إلى التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن السياحة بدأت تعرف اهتماما من طرف السلطات العمومية نظرا لدورها في تحقيق التنمية، وتجلّى هذا الاهتمام بتبني طريق التنمية المستدامة في هذا القطاع وإستراتيجية تنموية طويلة الأمد تهدف إلى رفع طاقات الإيواء السياحي وتحسين نوعية الخدمات مع المحافظة على الموارد الطبيعية الهائلة.

## خلاصة الفصل 02

تتمتع الجزائر بموارد سياحية متعددة ومتكاملة من سواحل وصحاري وأنهار وغابات وثلوج ومناخ معتدل، مما يؤهلها لتطوير كل أنواع السياحة، فقد تفتن المستعمر لهذه الثروات والخيرات فشرع منذ احتلال الجزائر في تهيئة وتنظيم القطاع السياحي لاستقبال السياح الأوروبيين، وبعد الاستقلال شرعت الجزائر في استغلال وتنظيم قطاع السياحة، حيث صدر الميثاق السياحي سنة 1966 فكان أول مخطط تنموي عرفته الجزائر في هذا القطاع، إلا أن هذا القطاع شهد فترة عدم استقرار ففي البداية تم إحداث وزارة خاصة به ثم تم إلغاؤها، ثم دمجها مع وصايات أخرى هذا أثر سلبا على القطاع، وكذا الحال بالنسبة للاستثمارات السياحية وعلى الرغم من إدراج القطاع في الخطة الوطنية للتنمية إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي على غرار القطاعات الأخرى ويعود ذلك للتركيز على الصناعات المصنعة هذا القطاع الذي استحوذ على أكبر حصة من مخصصات الاستثمار خلال مختلف المخططات التنموية.

ومع تطور قوانين الاستثمار والسماح للقطاع الخاص بالدخول إلى الساحة الاقتصادية الذي كان له الأثر الإيجابي حيث بلغت طاقات الإيواء السياحي سنة 2000 حوالي 76000 سرير، والتي تبقى بعيدة كل البعد عن الموارد التي تزخر بها البلاد، وبالنسبة للتدفقات السياحية في التسعينات شهدت تراجعا نظرا لعدة مشاكل متفرقة ما بين إدارية ومشاكل أمنية، ... وهو ما انعكس سلبا على تدفق الإيرادات السياحية وعلى مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج الداخلي الخام وفي خلق مناصب الشغل، ...

ولما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات طبيعية وثقافية وتاريخية وبشرية يمكن أن تجعل منها وجهة سياحية رائدة، والوضعية الراهنة التي تستدعي البحث عن مورد آخر غير قطاع المحروقات الذي يشهد تقلبات كبيرة في السوق العالمية، فقد أولت الجزائر عناية خاصة بالسياحة وتم إعداد إستراتيجية تنموية طويلة المدى من أجل تحسين الخدمات السياحية ورفع قدرات الإيواء السياحي وهذا بإعطاء القطاع الخاص مكانته في الاستثمار السياحي وخاصة وأن الجزائر تتجه نحو الشراكة والخصوصية في جميع القطاعات.

### الفصل 03

#### إشكالية تمويل وتنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر

لقد اهتمت الجزائر السياحة الوطنية باعتبارها موردا هاما للاقتصاد الوطني، وقد تم التأكيد على ذلك من طرف السلطات العليا للبلاد في أكثر من مناسبة، من خلال ضرورة الارتقاء القطاع السياحي إلى درجة القطاعات الاقتصادية الأخرى في إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة لما لها من دور في إيجاد التوازنات الاجتماعية واستمرارها، خاصة وأن الجزائر تزخر بصيد كبير من مقومات السياحة التي تجعلها في المراتب الأولى في الإمكانيات السياحية في العالم.

وفي هذا الصدد أوليت أهمية كبرى لتشجيع الاستثمار السياحي ترقيته وتطويره من خلال توفير الجو الملائم ليتمشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، ولكن رغم كل الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع يعاني من العديد من المشاكل وبذلك يسجل تأخرا كبيرا بالنسبة لمن نحسهم أقل منا إمكانيات، ولعل من بين أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا الصدد، نجد مشكل تمويل الاستثمارات السياحية حيث أن عددا كبيرا من الاستثمارات السياحية تتوقف بسبب مشكل التمويل، ومن خلال الإحصائيات المسجلة لتنامي هذا الإشكال كل سنة قامت الدول بإجراءات وبسن قوانين تحفز على الاهتمام بهذا القطاع وبالأخص تشجع الاستثمار في هذا القطاع.

وعلى ضوء ما سبق قمنا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتعرض فيه على واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر من خلال عرض دوافع الاستثمار السياحي في الجزائر، والمشاكل التي يعاني منها قطاع السياحة وعلى الأخص مشكل التمويل، وكذا عرض عض الإحصائيات المتعلقة مشاكل السياحة في الجزائر، وفي المبحث الثاني نتكلم عن الآفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر وسبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر للوصول هذا القطاع لمنافسة القطاعات الأخرى.

### 1.3. واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر.

إن ممارسة النشاطات السياحية يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية والتجارية والدولية التي يتجلى من خلالها الدور الجديد المنوط للدول في هذا الميدان، والمتميز بتخلي السلطات العمومية عن الاستثمار والتحويل التدريجي نحو الاستثمار الخاص والشراكة، ورغم امتلاك الجزائر لفرص استثمارية عديدة في السياحة إلا أنها تعاني من عدة عراقيل تحول دون تحقيقها للأهداف المرجوة، لذلك تسعى الدولة لتدعيم وتحفيز الاستثمار فيها.

#### 1.1.3. الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر

الجزائر منتج سياحي متكامل، شواطئ جميلة على الشريط الساحلي الممتد من الشرق إلى الغرب، جبال وغابات وصحاري رائعة في المناطق الداخلية، ومدن أثرية مشكلة محميات تاريخية لها معانيها الحضارية والدينية عبر الأزمنة والعصور، ولكن وبسبب الإهمال كانت ولا زالت الجزائر الغائب الكبير عن خارطة السياحة العالمية لما لها من ثروات طبيعية هائلة في هذا المجال، ورغم أن الجزائر اهتمت بهذا القطاع منذ الاستقلال وازداد الاهتمام به في منتصف التسعينات، من خلال تطوير العديد من المناطق السياحية خاصة في الجنوب، وكذا وضع برنامج للتنمية المستدامة للسياحة، وهذا للإمكانيات والموارد السياحية التي تعتبر من بين أسباب الاستثمار في هذا المجال في الجزائر والتي سنعرض إليها في الفرع الأول ثم سنستعرض في الفرع الثاني أهمية القطاع السياحي في الفترة الحالية وما يمكن أن يلعبه من دور في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

##### 1.1.1.3. أسباب الاستثمار في المجال السياحي في الجزائر

يمثل الاستثمار في السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، يرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها أن الجزائر تزخر بثرواتها الطبيعية ترشحها لأن تكون مقصدا سياحيا مستقبليا يمتاز بتراث تاريخي وثقافي وحضاري صقلته القرون عبر تاريخ الإنسانية إلا أنه يبقى غير مستغل رغم أصالته العريقة.

##### 1.1.1.1.3. الموارد الطبيعية

فالجزائر تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم<sup>2</sup>، مما يجعلها ثاني أكبر وأوسع دولة عربية في إفريقيا بعد السودان، وهي تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر المتوسط، ونظرا

لهذا الموقع أصبحت ملتقى التيارات الحضارية القوية والمتنوعة، فالشريط الساحلي الذي تتوفر عليه الجزائر طوله 1200 كلم والذي يتميز بطوله وارتفاعه وتكونه من كتل صخرية والتي تتجاوز في بعض الأحيان 1000م ارتفاعا، كما أنه يحتوي على عدة مناطق إستراتيجية من الناحية البيئية وذلك بحكم موقعه الجغرافي في حوض البحر الأبيض المتوسط وتنوع المناخ، ويحتوي الساحل على أنظمة بيئية بحرية، رمال ذهبية وأنظمة بيئية ساحلية قرب الغابات، ورغم أهمية هذه المناطق الممتدة على طول الشريط الساحلي إلا أنها تعاني من الإهمال وسوء التسيير وانعدام الأمن والحماية وعدم وجود إشهارات إعلامية تبين وجهة والمكونات الطبيعية، وغياب المرافق الخدماتية.

بالإضافة إلى الشواطئ تتوفر المناطق الساحلية على سلاسل جبلية ذات أهمية سياحية كبرى وهي تتمثل في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب والمتبوعة بغابات توفر درجات عالية من الرطوبة خلال فصل الصيف، وقد أقيمت على هذه المرتفعات محطات سياحية منها محطة الشريعة والتي توفر للزائر إمكانية ممارسة السياحة الشتوية ورياضة التزلج على الثلج، نفس الشيء بالنسبة لجبال القبائل، بالإضافة إلى كافة أرجاء سلسلة الأطلس التلي، كما لا يمكن الاستغناء عن الثروة الصحراوية حيث تحتوي الجزائر على مساحة 2 مليون كلم<sup>2</sup> بكل ما تحتوي عليه من حظائر سياحية بها روعة المناظر الطبيعية، والمصنفة ضمن التراث العالمي، كما تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية تتبع من تحت الأرض أو تنحدر من قمم الجبال، وقد أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة لعلاج العديد من الأمراض نظرا لاختلاف نسبة المعادن ونوعية المياه في كل معدن، كل هذه المناطق تحتاج لتشييد منشآت سياحية وترويج وتعريف بهذه المناطق التي يمكن أن تستقبل زوار كثيرون كون الجزائر مقصدا غير معروف سياحيا جديدا للسياحة الدولية.

### 2.1.1.1.3. الموارد التاريخية

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة تركتها شاهدة حيا للفضاء المتوسطي والإسلامي والإفريقي، فقد تعاقبت على الجزائر عدة حضارات نذكر منها: الحضارة النوميديّة قبل الميلاد والتي امتد نفوذها إلى كامل شمال القارة الإفريقية تليها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر حوالي الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية توجد آثارها حتى في المناطق الداخلية للبلاد، جاءت بعدها الحضارة الوندالية والحضارة البيزنطية وختمها الحضارة الإسلامية أين تعاقبت عدة خلافت كالخلافة الفاطمية، الحمادية، والمرابطون الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي الأخير الخلافة العثمانية [76]ص(148)، إضافة

إلى التراث الإسباني في غرب البلاد وكذلك آثار الاستعمار الفرنسي الأخير والذي حاول إزالة جزء كبير من المعالم التاريخية للحضارات السابقة. كل هذه المعالم والحضارات التي توالى على الجزائر تعطي الانتماء الحضاري والتاريخي العريق للجزائر، وقد تم تصنيف جزء كبير منها كتراث إنساني عالمي من قبل المنظمات العالمية، هذا بالإضافة إلى الصناعات التقليدية التي تقوم بدور كبير في تقديم صورة عن البلد، حيث أن مهارات هذا البلد وحرفه ومن ثم حضارته وثقافته تنعكس في المنتجات التي ينجزها، وعموما فإن السياحة والصناعات التقليدية تشكلان نشاطا متكاملًا.

### 3.1.1.1.3. المنشآت القاعدية

والتي يقصد بها تلك المنشآت الضرورية لقيام المشاريع والأنشطة السياحية، من شبكة الطرقات والسكك الحديدية وكل أنواع النقل من النقل الجوي والبحري وكذا شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأيضا شبكة المياه والطاقة، والتي لا يمكن أن نقول أنها كافية وإنما هي متواضعة إلى حد ما مقارنة مع الدول المجاورة، حيث عرفت هذه الهياكل القاعدية للنقل تطورا معتبرا في السنوات الأخيرة سواء فيما يخص النقل البري أين يتم توسيع كل الطرقات وكذا فتح الطريق شرق غرب، وأيضا الميترو الذي سيساعد على التخفيف من الضغط على الطرق العمومية، والنقل الجوي الذي حظي بالعناية أيضا هو والنقل البحري، أما شبكات الاتصال الهاتفية فقد غطت كامل التراب الوطني سواء السلكية أو اللاسلكية بدخول المتعاملين الأجانب إلى هذا القطاع الذين أدخلوا عليه مختلف التقنيات الحديثة في الصوت والصورة، وغيرها من مختلف الهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تساهم في خلق صورة جديدة للأرضية الخصبة للاستثمار في الجزائر.

إضافة إلى كل هذه المغريات هناك أسباب أخرى يمكنها أن تشجع الاستثمار في المجال السياحي والتي نحصرها فيما يلي:

- إضافة إلى كل من الموارد الطبيعية والتاريخية والثقافية فإن الطلب السياحي في الجزائر كبير، خاصة في ظل تزايد الدخل الوطني، أصبح كل من الزبون الجزائري والزبون الأجنبي يتطلع لكل ما هو أفضل من تنوع في المنتجات السياحية، ...
- كل أنواع السياحة يمكن أن تمارس (سياحة شاطئية، سياحة أعمال، سياحة رياضية، سياحة صحية، سياحة معدنية، سياحة ثقافية، سياحة المعالم الأثرية، ...)
- تشريع وقوانين محفزة للمستثمرين، واعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا و ضمانات مهدية.

- عملية الخوصصة توفر فرصة حقيقية للاستثمار في القطاع السياحي فمؤسسات القطاع معروضة للخوصصة للمستثمرين المحليين والأجانب بأشكال مختلفة كالبيع الكامل للمؤسسة، أو تسلم الإدارة للقطاع الخاص، أو من خلال عملية الشراكة للمستثمر مع مؤسسة أجنبية.
- كما تعتمد سياسة الاستثمار في الجزائر على تشجيع المبادرات الخاصة وتحفيز الشراكة، وبالتالي يتقلص دور الدولة ويقتصر على توفير الشروط الضرورية والملائمة للسير الحسن للاستثمارات من شروط قانونية ومتابعة في الاستثمارات، من أجل قيام صناعة سياحية منسجمة عن طريق التسهيلات المقدمة.
- كما تهدف هذه السياسة إلى الاستغلال الأمثل لمناطق التوسع السياحي، ومن أجل توجيه ومساعدة المستثمرين أنشئت هيئة مختصة في هذا المجال وهي الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والتي تهتم بالتحكم والتسيير وتهيئة وترقية العقار السياحي وبالتالي حل مشاكل المستثمرين في الميدان السياحي والمتعلقة أساسا بالعقار السياحي [76]ص(175)
- تملك الجزائر 174 منطقة التوسع السياحي موزعة عبر كل أرجاء القطر الجزائري كلها معنية بالاستثمار السياحي، وفي شتى أنواع المنتجات السياحية (سياحة شاطئية، سياحة جبلية، سياحة صحراوية، سياحة معدنية، سياحة ثقافية، سياحة المعالم الأثرية،....).

### 2.1.1.3. أهمية التنمية السياحية في الفترة الحالية

قبل سنة 1986 ركزت الجزائر في تمويل سياستها الاقتصادية المنتهجة على استغلال مواردها الطبيعية المتمثلة أساسا في المحروقات والغاز الطبيعي، غير أن تدهور أسعار هذه الأخيرة بأكثر من النصف سبب للجزائر خسارة تفوق 40 % من عائداتها بالعملة الصعبة، هذه الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر دفعت بها إلى البحث عن طريقة جديدة لتمويل اقتصادها، فاضطرت إلى الاقتراض الشيء الذي ضاعف من حجم المديونية الخارجية وتسبب في أزمة اقتصادية خانقة للبلاد، هذه الظروف أجبرت الجزائر على تغيير سياستها الاقتصادية والبحث عن مصادر تمويل جديدة خارج قطاع المحروقات لتكون بديلا في حالة الأزمات وحتى لا يبقى هذا القطاع الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد إذا ما هان وضعف ضعف الاقتصاد بكامله، فالإقتصاد المبني على قطاع واحد يعتبر قطاعا هشاً لا يمكن أن يواجه تحديات المستقبل.

وفي ظل التوجهات الجديدة للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر التي تواكب التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة، بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي تحكمه بعض القوانين، كان لا بد أن تتوفر بعض الشروط في الجزائر لذلك يتعين عليها القيام بما يلي:

- توجيه مسار القطاعات الاقتصادية الوطنية بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي والمساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل.
- توفير المناخ الملائم لتطوير سريع للصادرات خارج قطاع المحروقات وإيجاد مكانة في الأسواق الخارجية.
- بناء قاعدة صناعية فعالة وقادرة على المنافسة تقوم على المعاملة المتساوية لمختلف المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب.
- تنويع منافذ إنتاج السلع والخدمات.
- البحث عن موارد دائمة وقابلة للتجديد واستغلالها لدعم التنمية الشاملة للبلاد.
- النهوض بالقطاعات المهمشة لإعطائها مكانتها المناسبة في الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني.
- توجيه الإرادة السياسية الحقيقية إلى النهوض بسلك العدالة الذي يعتبر إشكالا أساسيا بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

وأمام هذه الانشغالات أصبح من الضروري النهوض بالقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات، ومن بين القطاعات التي لها قابلية للتنمية نجد قطاع السياحة، وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

- السياحة أحدثت بعدا اقتصاديا متميزا وأصبح يعول عليها في معظم اقتصاديات العالم، حيث أصبح أحد الأعمدة الأساسية لاقتصاديات الدول النامية والمتطورة، فقد استطاعت السياحة أن تحد من العديد من الأزمات بالنسبة للكثير من الدول وعلى سبيل المثال لا الحصر استطاع القطاع السياحي في تونس إنقاذ البلاد من أزمة اقتصادية حادة سنة 1988 بسبب الجفاف الذي قضى على قسم كبير من محصولها الزراعي الذي يعتبر المنعش الأول للاقتصاد التونسي [77]ص(20)
- الجزائر لها قدرات سياحية كبيرة خاصة عند مقارنتها مع نظيراتها في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، فقد صنفت ضمن العشر دول الأجل في العالم، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي القريب من الأسواق السياحية الدولية وموقعها في وسط المغرب العربي.
- السياحة نشاط منعش للقطاعات الاقتصادية الأخرى وتنمية هذا القطاع يحدث انتعاشا لدى القطاعات الأخرى، وهو ما يعود إيجابا على الاقتصاد الوطني.

إن طاقات بلادنا في هذا القطاع تكمن خاصة في وجود تراث طبيعي وثقافي وحضاري، ولم تستغل هذه الثروات إلا جزئياً، حيث تبقى قدرات هائلة في حالة جمود رغم طابعها السياحي الأكيد ويمكن دور السياحة ونشاطات الصناعات التقليدية في إيجاد الكيفية اللازمة والطريقة الملائمة لإبراز وترقية هذه الثروات.

ويمكن أن يشكل هذا القطاع مصدراً هاماً في خلق مناصب الشغل وبالتالي الرفع من مستوى الدخل الوطني، من خلال إضافة مداخيل كبيرة نتيجة عمليات تقديم خدمات متنوعة في القطاع، وبالتالي ترويج المنتجات السياحية الجزائرية، إضافة إلى ذلك عودة الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر والوتيرة الإيجابية المسجلة في التنمية يمثلان عنصراً هاماً من شأنه أن يساهم في استرجاع الثقة وإرساء التبادلات الدولية وتشجيع الشراكة الأجنبية. ومن ثم يمكن تصور الأهمية التي يمكن أن يشكلها القطاع السياحي من خلال جلب السياح الأجانب إذا ما توفرت ظروف الاستقبال المثلى.

إلا أنه ورغم كل هذه الظروف والإمكانيات والثروات الطبيعية الهائلة إلا أن هناك ما يسمونه المستثمرون معوقات لهم تحد بينهم وبين الاستثمار في المجال السياحي والتي كانت من بين الأسباب التي دفعتهم إلى عدم المخاطرة برؤوس أموالهم في هذا المضمار الصعب خاصة وأنه في بداية مرحلته، أو التخلي عنه في وسط الطريق.

### 2.1.3. معوقات الاستثمار السياحي في الجزائر

رغم من أن الجزائر تزخر بثروة سياحية معتبرة كقيلة بأن تجعلها قطبا سياحيا هاما، إلا أن هذا لا يكفي لقيام صناعة سياحية حقيقية وإنما ينبغي وضع إستراتيجية فعالة لتثمين تلك الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي المقابل يجب أن تحظى هذه الموارد بعناية خاصة تسمح بحمايتها والحفاظ على استمراريتها، وعلى غرار ذلك فإن القطاع السياحي الجزائري يعاني ولفترة طويلة الإهمال وسوء التسيير وتهميشه بعدم إعطائه الدور اللائق به في البرامج التنموية، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع الذي آل إليه هذا القطاع، وهو ما يؤثر سلبا على فعالية هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

#### 1.2.1.3. مشكل العقار السياحي

كان ولا يزال العقار السياحي موضوع اهتمام السلطات العمومية منذ الاستقلال، فإذا اعتبرنا نقطة انطلاق أية سياسة هي التحديد المسبق للمواقع التي يتم فيها بناء المنشآت السياحية وتهيئتها

وذلك بناء على معايير ومقاييس مدروسة تسمح باستغلال عقلائي لكل الطاقات السياحية المتوفرة، فإن العقار السياحي قد حضي بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية خلال السنوات الأولى من الاستقلال من خلال الأمر رقم 66-62 المؤرخ في 26 مارس 1966 الذي جاء لإحصاء وحماية المناطق والمواقع السياحية بما يخدم المصالح الاقتصادية والاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى ترقية طاقاتها أمام المستثمرين عن طريق تزويدهم بالمعلومات التي تتلاءم مع نظرتهم التجارية وأهداف الدولة الاقتصادية، وفي هذا القانون تم إعطاء مفهوم لمنطقة التوسع السياحي على أنها فضاء محمي ومصنف متضمن مناطق ذات أهمية سياحية نظرا لطبيعة ونوعية الموارد والقدرات التي تزخر بها والموجهة لاحتضان مشاريع التجهيز السياحي للبلاد بناء على مخطط وطني لتهيئة الأراضي.

لقد حددت 170 منطقة توسع سياحي في الجزائر بمساحة إجمالية تقدر بـ 48515.55 هكتار موزعة على التراب الوطني على الشكل التالي:

- 80.5% من العدد الإجمالي للمناطق موزعة على 13 ولاية ساحلية تشكل 39055.02 هكتار.
- 7.6% من العدد الإجمالي للمناطق موزعة على 05 ولايات داخلية تشكل 3687.18 هكتار.
- 11.8% من العدد الإجمالي للمناطق موزعة على 08 ولايات الجنوب تشكل 5773.35 هكتار.

وبعد عملية إحصاء وتحديد المناطق السياحية عمد هذا القطاع على مراحل متتالية إلى إنجاز مخطط التهيئة على مستوى الساحل والمناطق الصحراوية، حيث تم في المرحلة الأولى والممتدة من سنة 1981 إلى 1988 وضع دراسات عامة تم اختيار من خلالها 15 موقع من بين 170 منطقة التوسع السياحي ليكون موضوع دراسة دقيقة في المرحلة الثانية والثالثة، والتي تتضمن وضع مخطط تجزيئي للمنطقة القابلة للتهيئة داخل مناطق التوسع السياحي وتوضيح كيفية استغلالها. أما المرحلة الرابعة والتي خصصت للقيام بالدراسات التنفيذية للأشغال والتهيئة وكذا فك العزلة، كما تم بالموازاة الشروع في إجراء الحصيلة الحموية والمعدنية حيث تم إحصاء 202 منبع حموي [60]ص(26)

وتتميز مناطق التوسع السياحي بأنها ذات الأغلبية الساحلية والتي تتطلب تهيئات حسب المناطق وعلى مستوى كبير، وغالبا ما تكون في مناطق منعزلة لأنه في أغلب الأحيان تكون خارج المراكز الحضرية وغير متوفرة على أدنى الشروط الأساسية من منشآت قاعدية. وكذا مناطق التوسع السياحي للجنوب والتي تتطلب تهيئات ظرفية وجد محدودة نسبيا داخل أو بالقرب من المناطق

الحضرية والتي يمكنها الاستفادة من الهياكل المتواجدة، كل هذه الظروف تستوجب تهيئة المحيط ودراسة كبيرة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المناطق لتتمين هذه المناطق.

ففي سنة 2007 ومن بين 329 مشروع ضمن برنامج إجمالي يقدر بـ 33152 سرير، 62 مشروعا فقط يقع على مستوى مناطق التوسع السياحي المعلن عنها (أي بنسبة 19%)، بطاقة إيواء 9442 سرير (أي بنسبة 28%) [78] ص(08)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 20: وضعية مشاريع الاستثمار في قطاع السياحة في نهاية الثلاثي

الأول من سنة 2007 [78] ص(08).

الولاية	عدد المشاريع	داخل مناطق التوسع السياحي	خارج مناطق التوسع السياحي	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل
أدرار	5		5	420	139
الشلف	5		5	760	154
الأغواط	2		2	114	55
ام البواقي	3		3	299	90
باتنة	7		7	345	137
بجاية	12	1	11	1272	505
بسكرة	11	3	8	1082	293
بشار	4		4	260	135
البليدة	5		5	510	168
البويرة	4		4	944	163
تمنراست	4		4	250	42
تبسة	3		3	158	40
تلمسان	7	1	6	688	75
تيارت	6		6	438	95
تيزي وزو	16	2	14	1511	391
الجزائر	19	8	11	4935	2138
الجلفة	3		3	130	70

120	420	3	4	7	جيجل
175	310	6		6	سطيف
116	367	5		5	سعيدة
70	292	5	1	4	سكيكدة
73	368	4		4	سيدي بلعباس
259	998	4	2	6	عنابة
332	674	5		5	قالمة
449	1492	5		5	قسنطينة
80	240	4		4	مدية
203	1060	3	8	11	مستغانم
45	140	2		2	مسيلة
133	433	12		12	معسكر
269	538	3	1	4	ورقلة
1114	4204	42	8	50	وهران
75	195	3		3	البيضاء
					إيليزي
196	334	7		7	برج بوعريبيج
453	1284	5	7	12	بومرداس
223	926	16		16	الطارف
22	118	2		2	تندوف
119	380	5		5	تيسمسيلت
					الوادي
28	68	2		2	خنشلة
32	42	1		1	سوق أهراس
18	34	1		1	تبيازة
109	272	4		4	ميلة
326	609	5		5	عين الدفلى
213	436	7	2	9	النعامة

442	2296	6	3	9	عين تيموشنت
149	450		11	11	غرداية
11	56	1		1	غيليزان
10544	33152	267	62	329	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أنه من ضمن المشاريع قيد الإنجاز التي وصل عددها إلى 329 مشروع ضمن برنامج إجمالي يقدر بـ 33152 قادر على تشغيل 10544 عامل فقط، 62 مشروع منها موجودة داخل مناطق التوسع السياحي أي نسبة 19% تساهم في تشغيل 3347 عامل أي نسبة 32% من العمال يشتغلون داخل مناطق التوسع السياحي، هذا يعني أن المشاريع قيد الإنجاز داخل مناطق التوسع السياحي، لها قابلية على توظيف عدد أكبر من العمال، بمعدل 54 عامل بكل مشروع هذا داخل مناطق التوسع السياحي، أما خارج مناطق التوسع السياحي فهناك 267 مشروع قيد الإنجاز يشغل 7197 عامل فقط، أي بمعدل حوالي 27 عامل بكل مشروع، ومنه فإن كل مشروع داخل مناطق التوسع السياحي يشغل ضعف ما يشغل خارج مناطق التوسع السياحي.

كما ينبغي الإشارة إلى أنه في سنة 2007 هناك العديد من المشاريع يصل عددها إلى 22 مشروع توقفت بسبب مشكل العقار من بين 327 مشروع متوقف أي بنسبة 6.73% من إجمالي المشاريع المتوقفة في القطاع السياحي والتي يعود السبب الوحيد لتوقفها هو إشكال العقار، في حين كانت في نهاية سنة 2006، 19 مشروع من بين 257 مشروع سياحي متوقف، أي بنسبة 7.40% من إجمالي المشاريع المتوقفة في هذا القطاع، وتعد هذه الحالة أكثر خطورة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي [78]ص(47).

من خلال ما سبق نلاحظ أن العقار السياحي في الجزائر يعاني من مشاكل عديدة نلخص بعضها بما يلي:

- تدهور المحيط الطبيعي مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية، وهو الأمر الذي قلل من فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات الطبيعة السياحية والجودة العالية.
- تقلص مساحات مناطق التوسع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- انتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بمناطق التوسع السياحية.
- عدم القيام بعملية التهيئة بمناطق التوسع السياحي وهو ما أدى إلى تحويل هذه المناطق عن أهدافها الأساسية واستعمالها في أنشطة أخرى.

- عدم وجود سياسة ناجعة لجلب المستثمرين في مناطق التوسع السياحي، هذا ما أدى بالمستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع، إلى الاستثمار في أماكن خارج مناطق التوسع السياحي، ومن خلال الدراسة السابقة تبين لنا أن هذه المناطق لا تساهم في التخفيض من مشكل البطالة،
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلف المضاربات في الصفقات العمومية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

وجود مثل هذه المشاكل من شأنها أن تعيق وبشكل كبير مسار التنمية السياحية في الجزائر، وعلى السلطات المكلفة التدخل لإعادة الاعتبار لمناطق التوسع السياحي وتهيئتها واستغلالها وتنميتها، للنهوض بالقطاع السياحي وإعطائه مكانته ضمن القطاعات الاقتصادية الأخرى.

### 2.2.1.3. مشكل التمويل

يعتبر مشكل التمويل أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، ويتعلق الأمر بكل من تمويل دراسات التهيئة السياحية والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية والبنية التحتية، وكذا تمويل الاستثمارات السياحية الفندقية.

فالاستثمار في القطاع السياحي يتميز بالخصائص والمميزات التالية: [79]ص(23)

- ضرورة وجود دراسات تقنية: تتطلب هذه الأخيرة فترات طويلة من أجل إدماج المشروع الاستثماري السياحي بصفة تتناسب مع المحيط الخارجي من الناحية الهندسية، العمرانية، والجمالية.
- المشروع السياحي يستغرق مدة طويلة قد تصل إلى خمس سنوات، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات ووسائل الإنجاز المتاحة في الجزائر.
- الجدير بالذكر في المميزات للمشروع السياحي أنه يحتاج إلى مدة معينة تصل إلى ثلاثة سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية، وخلال هذه المدة تكون رؤوس الأموال مجمدة على شكل بنايات وتجهيزات.
- يمكن للاستثمارات الفندقية أن تكون لها ميزة الصناعة الثقيلة ذلك أن تكلفة إنجاز الفنادق الكبرى جد عالية وقيمة رأس مال مرتفعة، كما يمكن أن تكون لها ميزة الصناعة الخفيفة بحيث يتكون هذا القطاع من مؤسسة صغيرة ومتوسطة من فنادق صغيرة ومطاعم ومقاهي، والتي تلعب دورا أساسيا في تنمية منسجمة للنشاطات السياحية.

- من الناحية الأخرى فإن الصفة والميزة الثنائية للهيكل السياحية تتطلب وجود صيغة ثنائية للوسائل المالية التي يجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بكل نوع من القطاع.

من خلال هذه الميزة الأخيرة فإنه يتطلب نظام تمويل خاص بكل نوع سواء المؤسسات الفندقية الصغيرة أو الكبيرة، حيث أن المؤسسات الصغيرة في المجال السياحي في الجزائر حاليا تملك تجهيزات في وضع متدهور جدا، إضافة إلى عدم توفر أدنى شروط النظافة مما يجعلون الأشخاص يبتعدون عنها، فهذه الوضعية لا تستجيب لمتطلبات الطلب السياحي في إطار المنافسة، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تدهور وضعية هذه المؤسسات هو نقص الأموال لتحسين وتنمية العروض السياحية، مما يستوجب توفير قروض لتجهيز هذه المؤسسات بما يوافق العصر المعاش، مثل القرض على المدى المتوسط والذي اعتادته البنوك الجزائرية والذي يلبي حاجيات التجهيز وإعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية الصغيرة، إلا أن المشاكل والإجراءات الكثيرة التي تبدو من العوائق المصنفة على التمويل من طرف البنوك، وكذا قيمة نسبة الفائدة المرتفعة.

والقروض الفندقية تعني وتشمل أنواعا من القروض مصنفة حسب الحاجة إلى قسمين:

- قروض تمويل الاستثمارات.
- قروض تمويل الاستغلال.

وفي الجزائر نلاحظ أن عملية تمويل المؤسسات كانت تتم أساسا أن البنوك الجزائرية التجارية تولت عملية تمويل الاستغلال عن طريق القروض على المدى القصير، وتمويل الاستثمارات المتوسطة الأهمية عن طريق القروض على المدى المتوسط والمعونة لدى البنك المركزي. أما عملية تمويل الاستثمارات الأخرى فتتولاها الخزينة بواسطة البنك الجزائري للتنمية والقروض الدولية.

والتحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري وكذا العقود المبرمة مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية، قلصت بشكل معتبر من عملية تمويل الاستثمارات العمومية عن طريق الميزانية.

وإن أكبر مشكل تعرفه عملية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار في المجال السياحي بصفة خاصة يتمثل أساسا في عدم توفر الوسائل المالية اللازمة وبالخصوص القروض على المدى الطويل

والمتوسط، والتي هي ضرورية لعمليات الاستثمار الخاصة بالإنجازات الجديدة أو الخاصة بالتجديد والتحديث للمرافق الموجودة.

ولبعث النشاط السياحي في الجزائر قامت السلطات العامة بوضع قوانين تشجع وتنظم عمليات الاستثمار من خلال قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993، والذي نص على إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات (APSI) والتي تقوم بدراسة تقنية ومالية عن المشاريع وتقييم مردودية الاستثمارات، إلا أن العديد من المستثمرين الخواص الذين تمكنوا من الانطلاق في عملية الاستثمار اضطروا إلى توقيف الإنجاز وذلك بسبب عدم كفاية الأموال التي خصصت لإنجاز المشروع، وهذا راجع لعدة عوامل منها ضعف التقديرات عند إعدادات المشروعات، وعدم كفاية القروض الممنوحة نتيجة لعدم دقة الدراسة الأولية، إضافة إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية. كما يمكن أن نعدد بعض العوائق المالية التي حالت دون ازدهار الاستثمار السياحي في الجزائر وهي:

- ضيق السوق المالية الجزائرية وعدم اندماجها مع الأسواق المالية العالمية، وحادثة نشأتها إذا ما قورنت بالأسواق المالية للدول المجاورة.
- عدم فعالية النظام المالي من خلال عدم قدرته على التأقلم مع متطلبات المستثمرين بحيث هناك صعوبات في العمليات الجارية، إذ أن تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى تابعة لنفس البنك يستغرق وقتا كبيرا قد يصل إلى شهر كامل.
- نقص ما يسمى بالتمويل الأجنبي عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية.

### 3.2.1.3. المشاكل الإدارية والأمنية

لقد عانى القطاع السياحي مثله مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من وجود العوائق الإدارية والمشاكل الأمنية خاصة بعد العشرية الأخيرة التي عاشتها الجزائر من تدهور وعدم استقرار والتي حالت دون تنمية وترقية هذا القطاع.

الجدول رقم 21: المشاريع السياحية المتوقفة بسبب المشاكل الإدارية والأمنية في

نهاية الثلاثي الأول من سنة 2007 [78]ص(47).

الولاية	عدد المشاريع المتوقفة	بسبب المشاكل الإدارية	بسبب المشاكل الداخلية	بسبب المشاكل الأمنية
أدرار				

				الشلف
				الأغواط
	1		4	ام البواقي
			4	باتنة
	3	2	16	بجاية
	2		11	بسكرة
	1	1	7	بشار
3	1	1	13	البليدة
			1	البويرة
			2	تمنراست
			3	تبسة
	1	1	11	تلمسان
			2	تيارت
			0	تيزي وزو
	2	2	6	الجزائر
			4	الجلفة
	1	4	21	جيجل
		4	7	سطيف
			0	سعيدة
		3	12	سكيكدة
			2	سيدي بلعباس
	1	1	10	عنابة
	1	1	4	قالمة
	1	2	9	قسنطينة
			3	مدية
	3	1	17	مستغانم
	1	1	18	مسيلة
		4	10	معسكر

		20	32	ورقلة
	2	2	21	وهران
		1	1	البيض
				إيليزي
	1	1	4	برج بوعريريج
3	3		13	بومرداس
		2	4	الطارف
			2	تندوف
			4	تيسمسيلت
				الوادي
	1		2	خنشلة
			0	سوق أهراس
		1	1	تبيازة
		1	16	ميلة
			3	عين الدفلى
			0	النعامة
	2		5	عين تيموشنت
			18	غرداية
	1	1	4	غيليزان
6	29	57	327	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ أنه من ضمن المشاريع المتوقفة التي وصل عددها إلى 327 مشروع، 57 مشروع منها توقفت بسبب المشاكل الإدارية أي نسبة 17.4% من المشاكل التي يعانيتها المستثمر في الجزائر هي المشاكل الإدارية والبيروقراطية، حيث تكمن خصوصية النشاطات الخدماتية وخاصة السياحية في كثرة الأشخاص الذين يمارسون نشاطهم في هذا القطاع واستعدادهم الكامل لخدمة الزبائن، غير أن القانون الأساسي للموظف الذي ظل لفترة طويلة نفس القانون الخاص لعمال القطاع السياحي العمومي، وبذلك فإن انعدام التحفيزات هي من بين أسباب ضعف إنتاجية ومردودية هذا القطاع، وبالتالي عدم نجاعة قدرات التنظيم والتطوير المرتبطة بهذا القطاع، وهذا في ظل احتكار القطاع العمومي على النشاطات السياحية، حيث أثبتت التجارب أنه غير قادر على ترقية

القطاع السياحي، لذلك كان لابد على السلطات المعنية إخراجها من دائرة التسيير المركزي والإداري للدولة، وإدراجها ضمن نظام جديد للتسيير، مع بقاء دور الدولة هو التنظيم، ومحاولة جلب المستثمرين إلى هذا القطاع.

ورغم ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات تجعله أن يحتل مرتبة ريادية في استقبال المستثمرين الأجانب، فقد سجلت تأخرا مقارنة مع البلدان المجاورة ولعل من بين الأسباب التي يعيها عليها المستثمر هو وجود خلل في التنظيم السياحي، ومشاكل بيروقراطية الإدارة.

لذلك يجب تحسين مردودية الإدارة القائمة على هذا القطاع، والقطاع الحالي لا يتوفر على مقومات التنظيم والتسيير الحسن للاستثمارات السياحية وهو ما يفسر أن نسبة 17.4% من الاستثمارات المتوقفة كانت بسبب المشكل الإداري. لذلك تبقى الممارسات الإدارية وطول فترة دراسة الملف الاستثماري والعراقيل البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمر أمور تعيقه وتجعله يغير استثماراته إلى بلدان أخرى.

كما نلاحظ أنه من ضمن المشاريع المتوقفة هناك 06 مشاريع منها توقفت بسبب المشاكل الأمنية أي نسبة 01.83% من المشاكل التي يعانها المستثمر في الجزائر هي المشاكل الأمنية وهي نتيجة للظروف الأمنية التي تعيشها البلاد، حيث تتمركز هذه النسبة في البلدية وبومرداس فقط حيث هناك تطورات أمنية لكن ماعدا هاته المناطق ومقارنة بالعشرية الماضية فيمكن أن نقول أن هذا المشكل قد تم القضاء عليه من طرف السلطات الجزائرية، حيث أن الجزائر قد مرت بمرحلة اللأمن في أواخر الثمانينات حتى نهاية التسعينات ما أدى إلى انخفاض نسبة السياح الوافدين إليها، وبالتالي انخفاض رأس المال القادر على تحمل نسبة المخاطرة في هذا المجال، وفي الوقت الحالي لم يعد يعتبر مشكلا أساسيا لاستقرار الأمن في جل الولايات خاصة في مناطق التوسع السياحي التي تتوفر على الأمن، إضافة إلى مشاكل أخرى تعتبر من شأنها أن مشاكل للمستثمرين، وهي المشاكل الداخلية، حيث وصلت المشاريع المتوقفة بسبب مشاكل داخلية إلى 29 مشروعا بنسبة 08.87% من المشاريع المتوقفة، كما أن هناك مشاكل أخرى.

كما ينبغي الإشارة إلى أنه في سنة 2007 هناك العديد من المشاريع يصل عددها إلى 29 مشروع توقفت بسبب مشاكل داخلية من بين 327 مشروع متوقف أي بنسبة 08.87% من إجمالي المشاريع المتوقفة في القطاع السياحي والتي يعود السبب الوحيد لتوقفها هو مشكل داخلي، في حين كانت في نهاية سنة 2006، 08 مشاريع من بين 257 مشروع سياحي متوقف، أي بنسبة 3.11% من إجمالي المشاريع المتوقفة في هذا القطاع [78]ص(47).

### 3.1.3.3. مشكل تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر.

يعتبر مشكل التمويل من أهم المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، ولكن هنا نفرق بين تمويل دراسات التهيئة السياحي والأعمال الضرورية لإنجاز الهياكل القاعدية (مشاريع البنى التحتية كشق الطرقات، شبكة المياه، شبكة الاتصال، ...)، وتمويل الاستثمارات السياحية والذي هو موضوع دراستنا.

#### 1.3.1.3. المشاريع الاستثمارية المتوقفة

في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007 سجل 276 مشروع استثمار سياحي متوقف بمعدل إنجاز حسب الولايات ما بين 7% إلى 80%، وبمتوسط 36% من مجموع المشاريع المتوقفة على المستوى الوطني، وبقيمة إجمالية للاستثمارات السياحية المتوقفة تقدر بـ 26 مليار دينار جزائري، وبطاقة استيعاب توقعة تقدر بـ 24524 سرير وخلق 7498 منصب شغل متوقع. من بين هذه المشاريع هناك 194 مشروع خارج مناطق التوسع السياحي.

الجدول رقم 22: المشاريع السياحية المتوقفة في نهاية الثلاثي الأول من سنة

2007 [78]ص(22).

الولاية	عدد المشاريع المتوقفة	عدد الأسرة	مناصب الشغل المتوقعة	التكلفة المبرمجة (مليون دج)
أدرار	-	-	-	-
الشلف	-	-	-	-
الأغواط	-	-	-	-
أم البواقي	3	75	67	64.60
باتنة	3	164	76	164.30
بجاية	17	1157	583	3117.71
بسكرة	10	611	304	414.02
بشار	3	136	85	11.00
البلدية	9	409	134	24.27
البويرة	1	40	30	30.00

45.50	22	510	2	تمنراست
124.77	65	166	4	تبسة
215.57	140	718	11	تلمسان
20.00	23	80	1	تيارت
29.01	15	140	3	تيزي وزو
3300.35	294	1519	4	الجزائر
53.65	108	182	4	الجلفة
846.38	493	1907	21	حيجل
627.31	181	381	7	سطيف
15.00	15	40	1	سعيدة
2100.36	282	1081	11	سكيكدة
19.26	16	112	2	سيدي بلعباس
1122.00	239	793	7	عنابة
36.30	85	93	4	قالمة
2637.56	202	602	4	قسنطينة
68.00	69	260	3	مدية
2292.16	331	2135	19	مستغانم
628.96	392	667	11	مسيلة
162.55	152	446	9	معسكر
2494.12	1212	3104	27	ورقلة
4025.36	487	2396	17	وهران
35.00	27	21	1	البيض
				إيليزي
180.00	80	246	3	برج بوعريبيج
376.79	520	1075	9	بومرداس
173.66	105	337	2	الطارف
60.44	18	180	2	تندوف
17.00	38	160	2	تيسمسيلت

الوادي				
خنشلة	50.00	35	189	1
سوق أهراس				
تبيازة		25	120	1
ميلة	195.14	110	449	8
عين الدفلى	219.62	76	132	4
النعامة				
عين تيموشنت	125.92	66	376	4
غرداية	241.20	269	1191	19
غيليزان	40.00	27	124	2
المجموع	26404.85	7498	24524	276

من خلال الجدول نسجل على المستوى الوطني ما يعادل 276 مشروع سياحي بقيمة أكثر من 26 مليار دينار جزائري، وقد قدرت طاقات الإيواء التي توفرها 24524 سرير ، وهي طاقة معتبرة كان يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى 7498 منصب شغل كان يمكن أن تحتويه هذه المشاريع التي توقفت بعد معدل تقدم 36%.

من بين هذه المشاريع المتوقفة نجد أن 240 مشروعا جديدا، هذا يعني أن نسبة المشاريع الجديدة المتوقفة تقريبا 97% من إجمالي المشاريع المتوقفة [78]ص(26).

وما يجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 ومن بين 276 مشروع سياحي متوقف، 194 مشروعا منها كانت تنجز خارج مناطق التوسع السياحي المعلن عنها (أي بنسبة 70.29% من المشاريع المتوقفة كانت ستنجز خارج مناطق التوسع السياحي)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 23: تقسيم المشاريع المتوقفة داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007 [78]ص(24).

عدد طلبات الاستثمار	داخل مناطق التوسع السياحي	خارج مناطق التوسع السياحي	
276	82	194	المجموع
%100	%29.71	%70.29	النسبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا يزال المستثمر في القطاع السياحي لا يميل إلى الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، حيث أن نسبة الاستثمارات السياحية المتوقفة تجاوزت نسبة 70% ، حيث أن هذه المشاريع توقفت هذا يعني أن النسبة الكبيرة التي تتوقف هي تلك التي تبنى خارج مناطق التوسع السياحي، هذا لن الوزارة الوصية لا تهتم كثيرا بالاستثمارات السياحية خارج المناطق التي حددتها وأعطتها الأولوية في الاستثمار، بينما نسبة أقل من 30% من المشاريع المتوقفة كانت داخل مناطق التوسع السياحي، هذا لما تمتاز هذه المناطق بالاهتمام، ورغم هذا فهذه النسبة تبقى معتبرة ويجب أخذ التدابير اللازمة للحد من المشاكل التي تؤدي إلى توقف المشاريع.

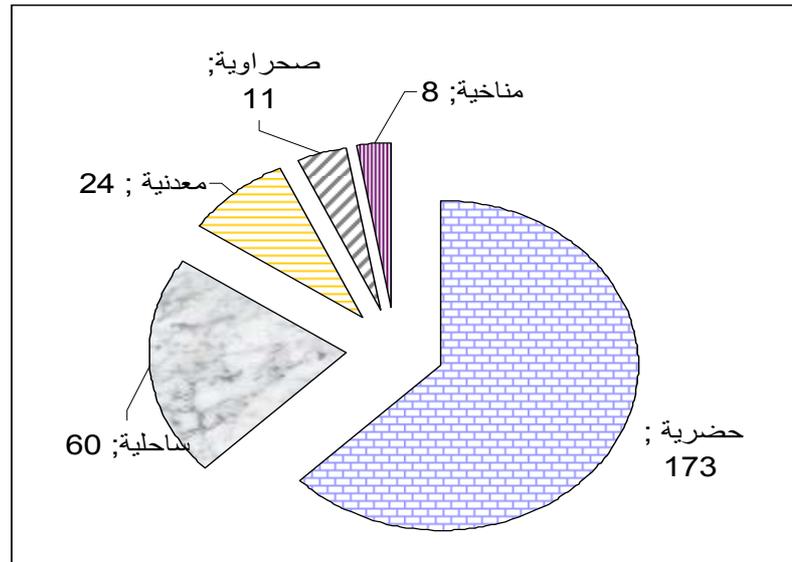
كما أن هذه الأرقام تحث على البحث وتحديد مناطق توسع سياحية جديدة والاستغلال الأفضل للمساحات السياحية، فعدد الاستثمارات السياحية المتوقفة والمبرمجة خارج مناطق التوسع السياحي 194 مشروع بتكلفة تقديرية تقدر بأكثر من 13 مليار دج وطاقة إيواء منتظرة تقدر بـ 14313 سرير.

الجدول رقم 24: أنواع المشاريع المتوقعة حسب نوع السياحة لسنة 2007

[78]ص(29)

نوع السياحة	عدد المشاريع المتوقعة	داخل ZET	خارج ZET	عدد الأسرة المنتظرة	مناصب الشغل المتوقعة	التكلفة المرمجة مليون دج
حضرية	173	17	156	13755	4940	15018.16
ساحلية	60	48	12	7831	1847	10530.15
معدنية	24	16	8	1397	367	401.71
صحراوية	11	1	10	1206	222	379.34
مناخية	8	0	8	335	122	75.48
المجموع	276	82	194	24524	7498	26404.85

نلاحظ أن السياحة الحضرية قد طغت على المشاريع المتوقعة، حيث أن هناك 173 مشروع استثماري حضري متوقف بنسبة 62.68% من مجموع المشاريع المتوقعة وبنسبة تكلفة بأكثر من 15 مليار دينار جزائري وبطاقة إيواء تقدر بـ 13755 سرير و 4940 منصب شغل متوقع، وتليها السياحة الساحلية بـ 60 مشروع استثماري متوقف بتكلفة 10530.15 مليون دج هذا ما يدل على أن تكلفة المشاريع الساحلية باهضة الثمن، وتبقى النسبة الأخرى موزعة بين أنواع السياحة الأخرى.



الشكل رقم: 05 الاستثمارات السياحية المتوقعة حسب نوع السياحة لسنة

2007 [78]ص(29)

ومن ناحية أخرى فإن طبيعة الاستثمار المتوقفة في الإيواء السياحي معظمها فنادق بحوالي 175 فندق أي بنسبة 69.93% من مجموع المشاريع المتوقفة، رغم أن نسبة إنجاز هذه المشاريع المتمثلة في الفنادق وصلت إلى حوالي 63.41% من مجموع المشاريع المتوقفة.

من خلال ما سبق نستخلص أن المشاريع السياحية المتوقفة يغلب عليها الطابع الحضري، وخاصة الفنادق وتعرف هذه المناطق عجز عقاري للعدد الهام من الاستثمارات المتوقفة التي سجلت خارج مناطق التوسع السياحي، ولهذا أصبح من الضروري تحديد الأراضي المتبقية في هذه المناطق وضمها إلى مناطق التوسع السياحي واستغلالها استغلالاً عقلانياً للمشاريع وتساهم في إنعاشها ونموها، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب أخذ التدابير اللازمة للحد من المشاكل التي أدت إلى توقف هذه المشاريع السياحية والتي سنتعرض إلى تطورها في الفرع الثاني.

### 2.3.1.3. تطور مشكل تمويل الاستثمارات السياحية خلال الفترة 2003-2007.

في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007 من بين 276 مشروع استثمار سياحي متوقف، ومن خلال الاستبيان الذي قامت بها الوزارة الوصية فهناك 164 مشروع استثمار سياحي متوقف ويعود السبب فيه إلى مشكل التمويل.

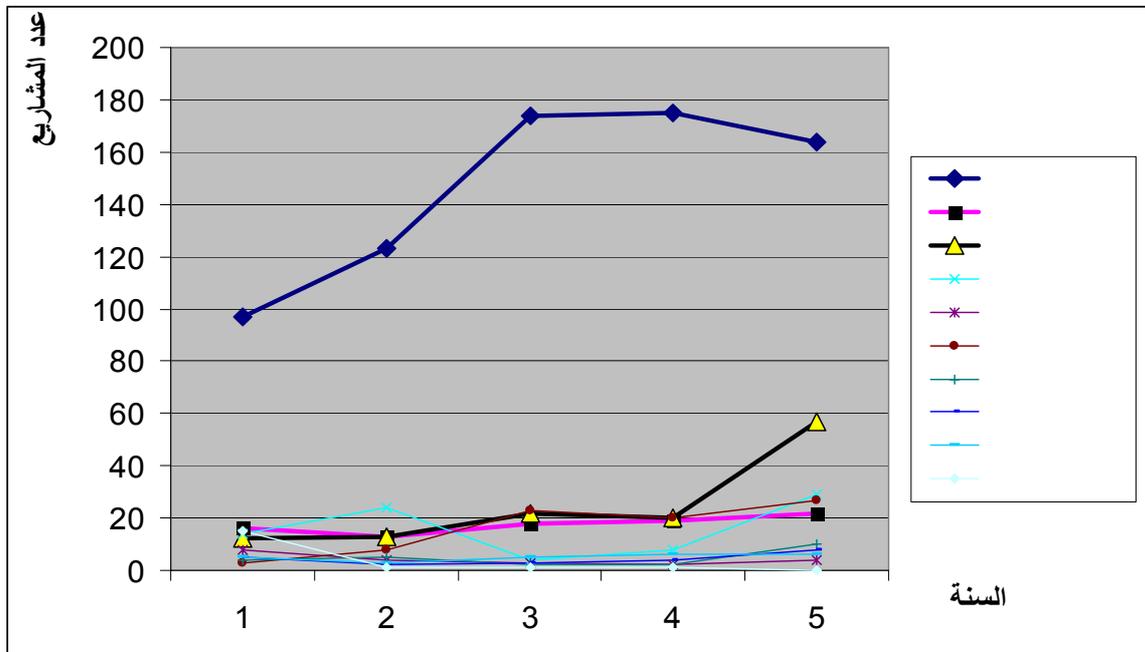
الجدول رقم 25: تطور أسباب توقف أشغال المشاريع السياحية خلال الفترة

2003-2007 [78]ص(47).

2007		2006		2005		2004		2003		السنة المشاكل
%	العدد									
50,15	164	68,09	175	68,24	174	62,76	123	54,19	97	مشكل التمويل
6,73	22	7,39	19	7,06	18	6,63	13	8,94	16	مشكل العقار
17,43	57	7,78	20	8,63	22	6,63	13	6,70	12	مشاكل إدارية
8,87	29	3,11	08	1,57	04	12,24	24	7,82	14	مشاكل

										داخلية
1,22	04	0,78	02	1,18	03	2,04	04	4,47	08	التهيئة
8,26	27	7,78	20	9,02	23	4,08	08	1,68	03	مشاكل تقنية
3,06	10	0,78	02	0,78	02	2,55	05	2,23	04	تغيير النشاط
2,45	08	1,56	04	1,18	03	1,02	02	2,79	05	وفـاة المستثمر
1,83	06	2,33	06	1,96	05	1,53	03	2,79	05	مشاكل أمنية
0,00	00	0,39	01	0,39	01	0,51	01	8,38	15	دون إجابة
100%	327	100%	257	100%	255	100%	196	100%	179	المجموع

من خلال الجدول نسجل على المستوى الوطني تطور مشاكل الاستثمارات المتوقفة من 179 مشكل لتوقف الاستثمارات خلال سنة 2003 إلى 327 خلال سنة 2007 والتي قدرت طاقات الإيواء المبرمجة بها 24524 سرير ، وهي طاقة معتبرة كان يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى 7498 منصب شغل كان يمكن أن تحتويه هذه المشاريع.



الشكل رقم: 06 تطور مشاكل المشاريع السياحية خلال الفترة 2003-

كما نسجل أن نسبة مشكل التمويل من مجموع مشاكل الاستثمارات السياحية المتوقعة لا تقل عن نسبة 50% ، فكان ولا يزال المشكل الكبير والسبب الأول في توقف الاستثمارات السياحية، حيث أنه خلال الفترة 2007/2003 نلاحظ تطور رهيب لهذا الإشكال، فتم تسجيل أكبر نسبة بـ 68.24% سنة 2005 ما يعادل 174 مشروع توقف بسبب مشكل التمويل، إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض خلال سنة 2007 نتيجة للإصلاحات التي شهدتها قطاع السياحة والإستراتيجية التنموية المتبعة في هذا القطاع.

كما أن المشاكل الإدارية فقد عرفت تزايدا في هذه السنوات، حيث عرفت تزايدا خاصة خلال سنة 2007 لتصل إلى 57 مشكل كان له السبب في توقف المشاريع الاستثمارية أي بنسبة 17.43% من المشاكل، فالعديد من المستثمرين الأجانب والوطنيين في قطاع السياحة يتخوفون من الاستثمار في الجزائر بسبب البيروقراطية الإدارية وكذا عدم ملاءمة التشريعات والنصوص القانونية، حيث يجدون البديل الأنسب في الدول المجاورة بتشريعات ملائمة وإدارة تسودها الشفافية، وعدم وجود تعقيدات إدارية.

إضافة إلى بعض المشاكل الأخرى كمشكل العقار السياحي الذي عرف تطورا ملحوظا من خلال الأرقام المسجلة حيث انخفض عدد المشاريع المتوقعة بسبب هذا المشكل، وكذا المشاكل التقنية والمشاكل الأمنية التي نلاحظ تطورا كبيرا في هذا المجال.

### 2.3. الأفاق المستقبلية للتنمية السياحية في الجزائر

إن ممارسة النشاطات السياحية تأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية، والتي يتجلى من خلالها دور الدول في هذا الميدان، والتميز بتخلي السلطات العمومية عن الاستثمار والتحويل التدريجي نحو الاستثمار الخاص والشراكة، ورغم امتلاك الجزائر لفرص استثمارية عديدة إلا أن بعض المشاكل حالت دون تحقيقها للأهداف المرجوة، لذلك تسعى الدولة لتدعيم وتحفيز الاستثمار فيها.

### 1.2.3. سبل ترقية الاستثمار السياحي في الجزائر.

في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي المستدام للحكومة تم إدراج سياسة جديدة للتنمية السياحية من طرف قطاع السياحة، حيث كان من أهدافه الأساسية تتمين كل الطاقات ومضاعفة إنتاج الثروات، إن الأفاق العشرية لقطاع السياحة لا يمكن تحقيق أهدافها دون إزالة العقبات التي تقف أمام ترويج

النشاطات السياحية وتنميتها من جهة، وبوضع أدوات تنفيذ قادرة على ضمان أحسن تأطير وتنظيم للقطاع من جهة أخرى، تسمح بتأثير ودعم دائم باتجاه المستثمرين والمتعاملين والمهنيين الذين ينشطون في ميدان السياحة. وكل هذا يتطلب توفير محيط محفز يساعد على بناء صناعة سياحية تنافسية يتم فيها تشجيع الاستثمار الخاص والشراكة وجلب الاستثمار الخارجي، مع بقاء دور الدولة في تسيير ومراقبة وتهيئة الظروف اللازمة له.

### 1.1.2.3. تهيئة العقار السياحي وتنظيمه

ويقصد بالتهيئة السياحية "مجموعة أشغال المنشآت القاعدية لفضاءات ومساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عمليات التهيئة وطبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها" [80] ، وتتم التهيئة السياحية وفقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المنصوص عليها في المادتين 22 و38 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

ويساهم مخطط التنمية السياحية في: [81]

- التنمية المنسجمة للمنشآت والهياكل السياحية والاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية وكذا الحفاظ عليها.
- إدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.

وتتم التهيئة السياحية في إطار احترام الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والعمران.

ويقع على عاتق الدولة إعداد الدراسات وأشغال التهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، حيث تتم تهيئة العقار السياحي والتحكم فيه من خلال إنشاء مخطط رئيسي وطني للتهيئة السياحية الذي يمول من قبل الدولة، يغطي 22 منطقة توسع سياحي ويندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ويتم تدعيمه بالدراسات العامة المتعلقة بالتنمية السياحية الوطني والدولي وتحديد خصائص وأنواع العرض والطلب السياحيين إضافة إلى دراسة التوجهات المستقبلية المنتظرة لكل منطقة من المناطق المعنية.

ويشمل مخطط التهيئة السياحية على:

- حماية الجمال الطبيعية المعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي.
- إنجاز استثمارات على أسس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

وتتمثل أهداف مخطط التهيئة السياحية فيما يلي: [82]

- تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء والمناطق التي جب حمايتها.
- تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة.
- تحديد الهيئات البنوية المفترض إنجازها.
- إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك.

ويتمثل مضمون مخطط التهيئة السياحية في برنامج عمل وزارة السياحة لآفاق 2010 من خلال المرحلة الأولى حيث يغطي 20 منطقة توسع سياحي، ويندرج هذا العمل ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث يتم تدعيم المخطط بالدراسات العامة المتعلقة بالتطور السياحي الوطني والدولي وتحديد خصائص وأنواع العرض والطلب السياحيين، إضافة إلى دراسة التوجيهات المستقبلية المنتظرة لكل منطقة من المناطق المعنية، ويبقى اختيار مواقع بناء المنشآت السياحية في إطار الاحترام التام لنصوص القانونية والتنظيمية لحماية التراث الثقافي، هذه العملية تتوقف على مجمل بقية الأعمال الأخرى.

وبعد الانتهاء من الدراسات العامة يتم إنجاز أعمال التهيئة العقارية داخل مناطق التوسع السياحي تخص إجراء تهيئة 22 منطقة في المرحلة الأولى، وتتكفل الدولة بتمويل دراسات وعمليات التهيئة المرتبطة بالشبكات والمنشآت القاعدية ضرورة ملحة تجد دعما في طابع المنفعة العامة لهاتين العمليتين، إضافة إلى كونها تمثل عامل محفزا ومحددا لجذب الاستثمارات الخاصة بحيث يتحمل المستثمر التكاليف التي لها علاقة مباشرة بمشروعه.

وتم اختيار هذه المناطق بناء على المقاييس التالية: [83]ص(23)

- طلبات الاستثمار المسجلة على مستوى هذه المناطق.
- وجود منشآت قاعدية.
- المتاحات السياحية والثقافية التي تزخر بها هذه المواقع.
- ميولات السوق السياحية الداخلية والدولية.

ومن أجل تجنب النتائج السلبية التي أسفرت عنها التجارب السابقة في التنمية السياحية، من بينها الاستعمال غير المنظم والمكثف للمواقع السياحية وبذلك تدهور المناطق السياحية مما أدى إلى الحد من إمكانيات استغلالها. يعتبر مخطط التهيئة السياحية الأداة المثلى للحفاظ على العقار السياحي وهذا من أجل الرفع من مستوى إنتاجية القطاع السياحي والنهوض بهذا القطاع في إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة، والاستغلال الأمثل لكل الطاقات والموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

والتدابير الموصى بها لدعم التهيئة والتحكم في العقار تتمثل في: [84]ص(21)

- إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية في السنوات المقبلة والذي يشكل الأساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية.
- الشروع في دراسة لتحديد والتصريح وإعادة التشكيل لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- مواصلة دراسة التهيئة لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية.
- تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية، البشرية والمالية التي تمكنها من القيام بجميع المهام الموكلة إليها.
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي تقدر بـ 6.4 مليار دج، أي بدفعة تصل إلى 640 مليون دج في السنة.

### 2.1.2.3. تمويل المشاريع السياحية

نظرا للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي كان لابد من إيجاد صيغة لتكييف طريقة التمويل الحالية مع هذا النوع من المشاريع ، وفي هذا الصدد ومن أجل حل إشكال تمويل المشاريع السياحية، ومن خلال الاهتمام بأنواع القروض التي على البنك تقديمها للمؤسسات السياحية نظرا لنشاطاتها واحتياجاتها، مع الاهتمام بالوسائل المالية التي من الضروري تجنيدها من طرف الدولة حتى تدعم تنمية القطاع السياحي، ركز عمل القطاع السياحي على اتخاذ الإجراءات التالية:

[84]ص(22)

- في إطار الإصلاحات البنكية يجب تشجيع المؤسسات البنكية على عرض منتوج بنكي متميز يتماشى مع خصوصيات الاستثمار السياحي من طول مدة استرجاع رأس مال الاستثمارات

السياحية. والمتمثل في "القرض الفندقي"، والذي يتكيف مع طبيعة الاستثمار السياحي الذي يقتضي في أغلب الأحيان قروضا طويلة المدى.

- يجب تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية.
- دعم عملية تمويل الاستثمارات السياحية بكل إجراء من شأنه جلب المستثمرين، كتخفيض نسبة الفائدة كإجراء إضافي لتشجيع وتحفيز الاستثمارات مثلما هو معمول به في العديد من البنوك.

من ناحية أخرى فإن هذه التدابير المتخذة لتمويل الاستثمار تغطي أيضا عمليات إنجاز المنشآت القاعدية الجديدة، وتجديد المنشآت القائمة والبنى التحتية وعصرنتها سواء تعلق الأمر بالقطاع الخاص أو العام.

وتعتبر عملية إيجاد الحلول لمشاكل التمويل عنصرا جوهريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا بد من الأخذ من تجارب بلدان أخرى والأخذ بمجموعة من العناصر للتجارب المختلفة وصياغتها حسب متطلبات الوضعية الخاصة بالجزائر، ونظرا للتشكيلة العامة للقطاع المالي والمصرفي الحالي في الجزائر والاحتياجات المتزايدة في القطاع السياحي ينبغي البحث عن منتجات مالية وبنكية تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية في هذا المجال، وكما لا يخفى فإنه لا يوجد أي صيغة خاصة بتمويل الاستثمارات السياحية على انفراد، فالنظام البنكي الحالي لا يشجع الاستثمار السياحي بصفة خاصة فهو يتعامل مع هذا النوع من الاستثمارات على قدم المساواة مع القطاعات الأخرى رغم خصوصيات الاستثمار فيه، وكما نعلم فإن الاستثمارات السياحية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتستغرق مدة طويلة في الإنجاز والدخول إلى مرحلة المردودية، وهذا لا يشجع على توجه رؤوس الأموال إلى هذا القطاع ما لم توضع تحفيزات مالية مثل تقديم قروض طويلة الأجل بسعر فائدة منخفض، أو إنشاء بنوك متخصصة في القطاع السياحي كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى.

كما أن للدولة دور في إنجاز الاستثمارات الفندقية الكبيرة والذي يركز على:

- تمويل تهيئة المنشآت القاعدية الضرورية لمناطق التوسع السياحي.
- تمويل إنجاز المخططات في مجال التهيئة السياحية.
- تحفيز المؤسسات على احترام مخططات التهيئة بإعطاء منحة التشخيص لكل مؤسسة تحترم المخطط الذي أنجز حسب سياسة الحكومة في المجال السياحي والتهيئة العمرانية.

ويتم تمويل على أساس دراسات تسمح بتحديد كلفة الاستثمار حسب نسب معقولة وفي آجال محددة ووفق الأسس القانونية المحددة لها.

وأغلب المؤسسات السياحية والفندقية الحالية توجد في حالة متدهورة، فنجد تجهيزاتها لم تجدد منذ سنوات في ظل عدم وجود المنافسة التي تدفع إعادة تهيئة التجهيزات، وعلى السلطات العمومية تشجيع عملية تقديم قروض لتجديدها لفترة تتراوح ما بين 5 إلى 10 سنوات، ومنح إعانات مالية لإعادة الاعتبار لهذه المؤسسات كل منطقة حسب متطلباتها.

إضافة إلى البحث عن موارد المالية في إطار التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال تنظيم مهمات تجارية لدى الممولين الدوليين بمساعدة المنظمة العالمية للسياحة التي أبدت استعداد في هذا الشأن شرط أن تكون المشاريع مرفقة بدراسات الجدوى الاقتصادية التي تثبت مردوبيتها.

كما على الدولة أن تقوم بتمويل عملية الرسكلة والتكوين وتحسين مستوى الأعوان المكلفين بالخدمات والاستقبال والإطعام والإيواء.

زيادة على ذلك يجب تنشيط البورصة عن طريق عملية عرض الأسهم والسندات والذي يشكل مصدرا هاما لتمويل الاستثمارات عامة والاستثمارات السياحية الخاصة، حيث أن دور السوق المالية في ساحة التمويل في الجزائر يبقى مهمشا في ظل حداثة البورصة. إضافة إلى ظهور أنواع أخرى لتمويل الاستثمارات السياحية من بينها:

- رأس المال الأجنبي والذي يعتبر عامل هام لتحسين صورة الجزائر في الخارج ونقل المعرفة التقنية والإدارية والتجارية، فالتفتح على العالم ضروري لجلب المجموعات الفندقية الكبيرة، ولجلب رأس مال الأجنبي تتخذ الدولة الإجراءات التالية: [85]ص(52)

• ضمان الربح للعشر مجموعات فندقية الأولى التي تستثمر في الجزائر في 5 سنوات من بداية نشاطها.

• ضمان أجرة عالية لنفس المدة للمؤسسات التي تختار عقد التسيير.

فغالبية الحظائر الفندقية الخاصة تتكون من فنادق تتواجد في حالة متقدمة من التدهور، وعملية إعادة اعتبارها يتكفل بها صندوق دعم الاستثمارات، والاهتمام بالسياحة الصحراوية يعني إعادة تأهيل حظيرتها والاهتمام بها، فالتجهيزات الفندقية الصحراوية لا تتطلب استثمارات ضخمة مقارنة مع الاستثمارات في السياحة الشاطئية حيث تنحصر في إنجاز فنادق ومرافق متوسطة الحجم،

وتتميز الحظيرة الفندقية العمومية في ولايات الجنوب بالعدد المتواضع للفنادق وبطاقات إيواء محدودة، تجهيزات ومرافق قديمة حيث لم تعرف هذه الوحدات أي تجديد وترميم، ولتنمية السياحة الصحراوية لا بد من تعبئة الاستثمارات في الجنوب لاستغلال الثروات السياحية التي تكتنزها المنطقة وينبغي تمويل ترميم الحظيرة الفندقية بواسطة تعبئة الاستثمار العمومي انطلاقا من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، وبرأس المال العمومي المتمثل في مؤسسات التسيير الفندقي، البنوك وشركات الخطوط الجوية الجزائرية وبرأس المال الخاص والمؤسسات الصغيرة.

يخضع البدء في استغلال المؤسسات الفندقية إلى الحصول على رخصة مسبقة تسلمها الإدارة المكلفة بالسياحة في مدة لا تتعدى 30 يوم، وتقوم بعملية التأمين على كل أخطار المرتبطة بالنشاط والاستغلال الفندقي، ويمنح وزير السياحة رخصة استغلال المؤسسات الفندقية ذات نجمتين إلى 5 نجوم، أما رخص الأصناف الأخرى يسلمها المدير أو المفتش الولائي المكلف بالسياحة وهذه الرخصة غير قابلة للتنازل أو نقل ملكيتها، باستثناء حالة وفاة المالك يمكن لذوي الحقوق الاستمرار في استغلالها شريطة امتثالهم لأحكام المرسوم التنفيذي 2000-46 في أشهر من تاريخ الحصول على الرخصة.

وعليه يحظى الاستثمار السياحي بإجراءات دعم وتشجيع متنوعة فيما يلي:

- يتمتع الاستثمار السياحي بتحفيزات في إطار النظام العام والاستثنائي، الإعفاء من الرسوم والضرائب والحقوق وتكفل الدولة جزئيا أو كليا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت القاعدية.
- تتكفل الدولة بإعداد الدراسات وأشغال التهيئة وإنجاز منشآت مناطق التوسع السياحي.
- إمكانية مبادرة الدولة بدعم أسعار العقار السياحي داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- إنشاء الوكالة الوطنية للتنمية السياحية التي تسهر على المحافظة على العقار السياحي.
- استحداث صندوق لدعم الاستثمار السياحي.

### 3.1.2.3. إنعاش الصناعة التقليدية

الصناعات التقليدية تشكل عنصرا أساسيا في المنتج السياحي وبالتالي يج أن تلقى الاهتمام والعناية لإنعاشها وإدماجها في ترقية المنتجات السياحية، وبالرغم من أن نشاطات الصناعات التقليدية تمارس أساسا من قبل الحرفيين الخواص، غير أن تطوير هذه الأنشطة يحتاج إلى دعم السلطات العمومية لاسيما في تأطيرها المهني من خلال تحفيزات جبائية ومالية، ونظرا للصعوبات التي يصادفها الاستثمار في هذا المجال والتي تتعلق أساسا بالحصول على المقرات والقروض لاسيما

الحرفيون الذين يمارسون نشاطهم في البيت والذين لا يتوفرون على إعانات مالية. كما أن غياب فضاءات مخصصة لتسويق المنتجات الحرفية على مستوى المدن الكبرى لا يحفز على الاستثمار بل يتسبب في التخلي عن النشاط الإنتاجي هذا ما يؤدي إلى اندثار الحرف العريقة والمهارات.

ونظرا لهذه الصعوبات والنقائص التي يعاني منها قطاع الصناعات التقليدية يصبح اتخاذ بعض الإجراءات الضرورية لكي يلعب هذا القطاع دورا فعالا في التنمية السياحية للبلاد وبذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وتعلق بالميادين التالية:

- تسهيل الحصول على قروض: فلكي يتمكن الحرفيون من الاستثمار وتحديث عتادهم واقتناء المواد الأولية يجب تسهيل الحصول على القروض البنكية وهذا الإجراء يعني بصفة خاصة الحرفيين الذين تتوفر لديهم الضمانات المفروضة عادة من قبل البنوك، وفي هذا الصدد يجب توسيع عملية منح القروض التي تدخل في إطار القرض المصغر، والقروض المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، هذا الإجراء من شأنه تحفيز الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة خاصة بالنسبة للشباب الذين يكتسبون مهارات والذين لا تتوفر فيهم الشروط الضمانية في المجال المالي.
- تخفيض نسبة الفائدة: زيادة على الحصول على قروض ومساعدات لترقية النشاطات الحرفية يجب أن تخصص لقطاع الصناعات التقليدية تخفيضات فيما يخص نسب الفوائد التي تشكل عائقا حقيقيا للمستثمرين في هذا المجال.
- الإجراءات الجبائية والجمركية: والتي تتمثل في الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للحرفيين الجدد وتخفيض الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لمعظم منتجات الصناعات التقليدية، غير أنه يجب تعزيزها بإجراءات أخرى فيما يخص الضريبة على الدخل الكلي بالنسبة للحرفيين القدماء مع شمول التخفيض للرسم على القيمة المضافة على كل المنتجات لهذا القطاع. أما فيما يتعلق بالإجراءات الجمركية فهي ضرورية لتنمية النشاطات التقليدية والحفاظ على المنتج المحلي، كرفع الرسوم الجمركية على المواد المماثلة المستوردة.
- إجراءات الحماية الاجتماعية: حيث يجب دراسة الوضعية الراهنة لتخفيض الاشتراكات التي يدفعها مسيري المؤسسات الحرفية لصندوق الضمان الاجتماعي وذلك من أجل تشجيع عملية التوظيف وخلق مناصب الشغل في هذا المجال، وحتى لا تندثر مثل هذه الصناعات الحرفية والمهارات التي تعتبر من تقاليد وحضارة الوطن.

### 2.2.3. المؤشرات الحالية للسياحة في الجزائر

تهدف الإستراتيجية التنموية الموضوعة من طرف وزارة السياحة إلى وضع أسس لصناعة سياحية حقيقية، من خلال وضع مخطط للتهيئة السياحية، وترقية الاستثمار وإعادة الاعتبار للحظيرة السياحية والفندقية، وتحسين الخدمات بما يتوافق مع المتطلبات العالمية للسياحة، وبذلك إعطاء صورة سياحية للبلاد، مما أدى إلى تدفق السياح حتى وصل من خلال إحصائيات لوزارة السياحة لسنة 2007 إلى 1.743.084 سائح بينما قد وصل سنة 2006 إلى 1.637.582 سائح، أي ارتفع بمعدل 6.44.

### 1.2.2.3. تطور طاقات الإيواء السياحي في السنوات 2003-2007

إن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، كانت لها الأثر المباشر على الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، مما أظهر الحاجة إلى مختلف أنواع السياحة، ولم تعد المنشآت السياحية والفندقية الحالية قادرة على تلبية الطلب السياحي، وتشكل السياحة الصحراوية المنتج المتميز بالنسبة للسياح الأجانب، وهنا يسجل أيضا عجز في الإيواء السياحي قياسا بالطلب الحالي لاسيما بعد العودة القوية للتدفقات السياحية الأجنبية الناجمة عن تحسن الأوضاع الأمنية واستقرار البلاد.

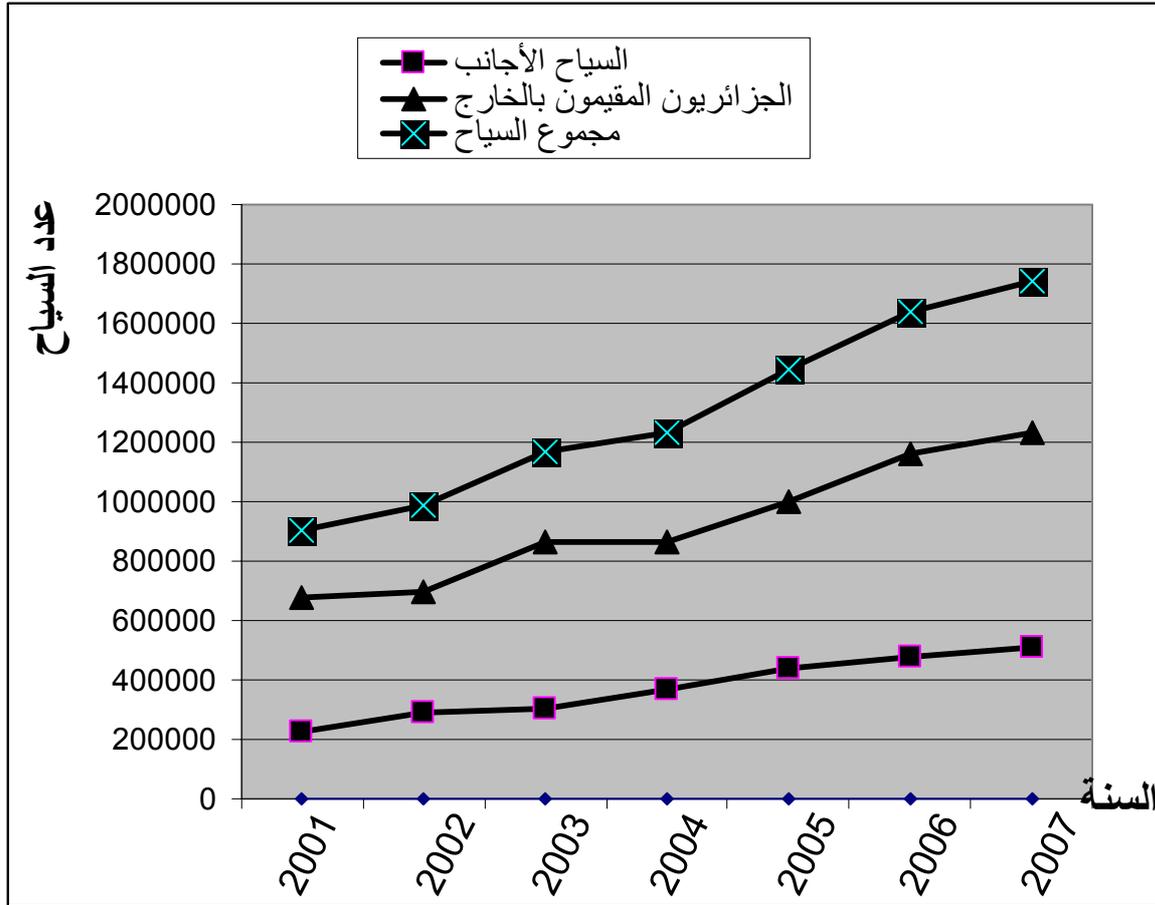
شهدت التدفقات السياحية تذبذبات في الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000، ومنذ سنة 2000 عرف القطاع تحسنا ملحوظا، وهذا من خلال الاهتمام الذي أصبح يحظى به من قبل السلطات العمومية، فزيادة التدفقات البشرية يعني زيادة الإنفاق وزيادة العملة الصعبة.

جدول رقم: 26 تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001-

2007[86]ص(05).

السنة	السياح الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	مجموع السياح
2001	225652	675764	901416
2002	291930	696130	988060
2003	304914	861373	1166287

1233719	865157	368562	2004
1443090	1001884	441206	2005
1637582	1159224	478358	2006
1743084	1231896	511188	2007



الشكل رقم : 07 يمثل تطور التدفقات السياحية خلال الفترة 2001-

2007[86]ص(05).

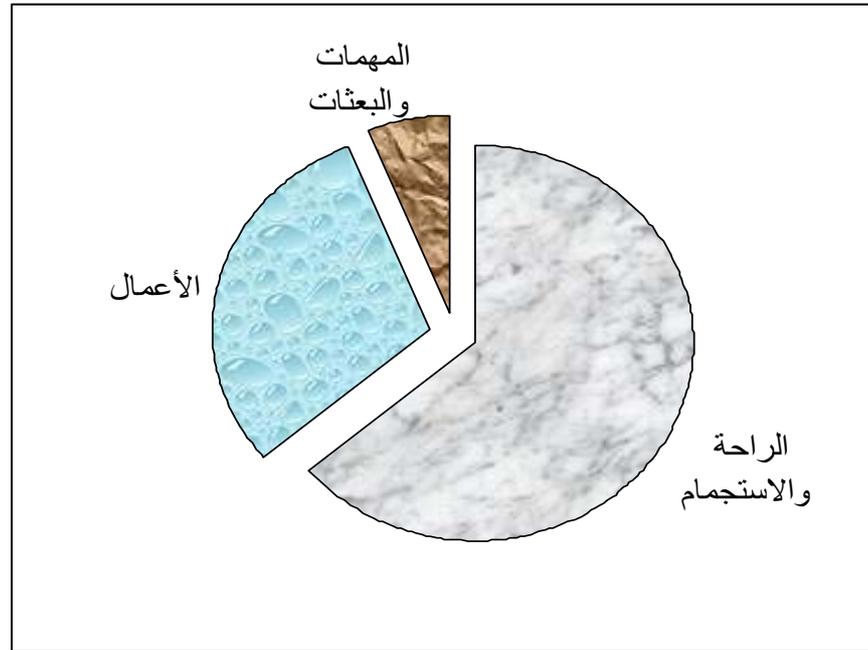
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد السياح يعرف تطورا حيث بلغ 1.743.084 سائح سنة 2007، وهذا ما يبينه الشكل حيث نلاحظ تزايد في توافد السياح إلى الجزائر خلال الفترة 2001 - 2007 ، ومن مبررات هذا التزايد الاستقرار الأمني والسياسي والاهتمام الذي ألتته الجزائر بقطاع السياحة والترويج لها في الأسواق الموفدة للسياح، ويمثل السياح الأوربيون أكبر نسبة من أعداد السياح الوافدين للجزائر وتحتل إفريقيا المرتبة الثانية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن العدد الكبير من بين مجموع السياح والذي هو في تزايد مستمر هم من الجزائريين المقيمين في الخارج، وعموما الحركة السياحية اتجاه الجزائر عرفت تزايدا منذ بداية الألفية الثالثة، نظرا للتحسن الملحوظ في الاستقرار الأمني، كما نلاحظ في الجهة الأخرى تزايد في التوافد السياحي بالنسبة للأجانب حتى وصل في نهاية سنة 2007 إلى 511188 سائح أي بنسبة أكثر من ضعف السياح الأجانب في سنة 2001، هذا ما يؤكد اهتمام الجزائر بالرفع من مستوى هذا القطاع لجلب المزيد من السياح الأجانب، وبالتالي زيادة دخول العملة الصعبة إلى الجزائر.

والسياح الأجانب كل له دافع في زيارة الجزائر، فهناك من جاء للاستراحة والاستجمام بينما هناك من جاء جراء مهمة يقوم بها وهناك من جاء للقيام بأعمال ما يسمى بـسياحة الأعمال، وهو ما يبينه الجدول التالي:

#### جدول رقم: 27 توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع [86]ص(02)

دوافع السياحة	الراحة والاستجمام	النسبة %	الأعمال	النسبة %	المهمات والبعثات	النسبة %
عدد السياح	325960	63.77	153479	30.02	31749	6.21

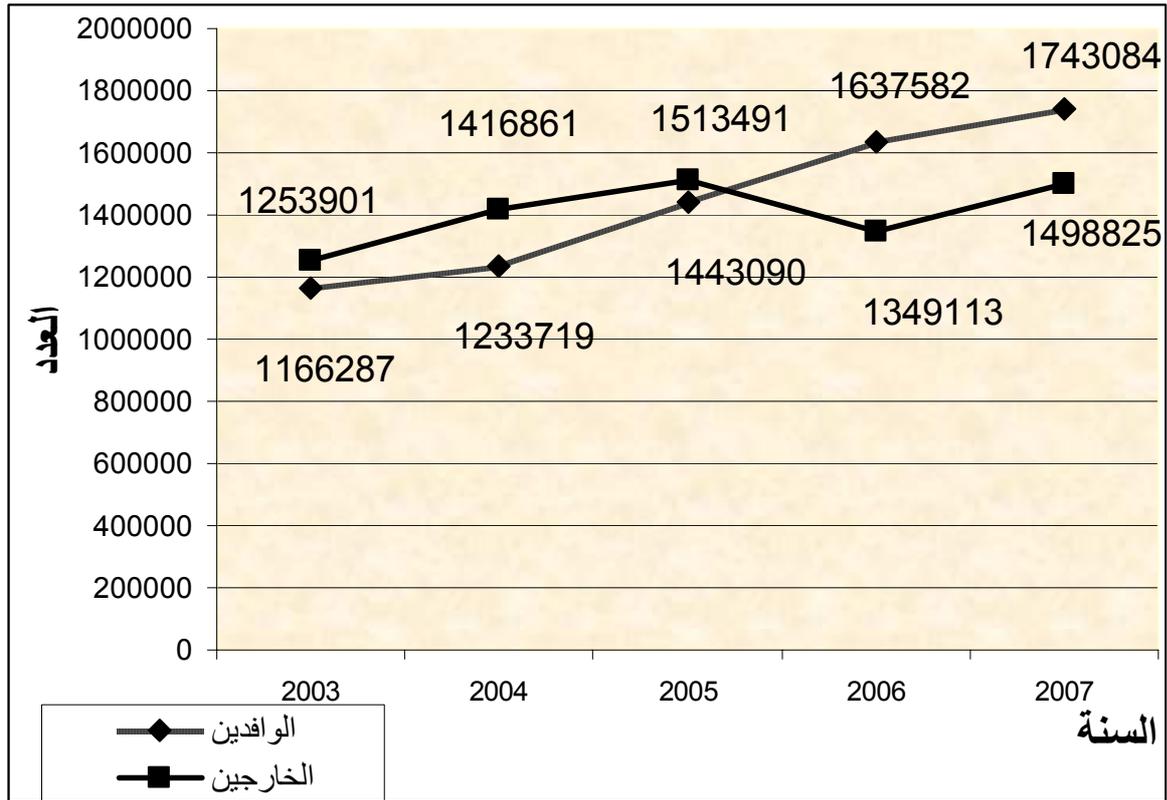


الشكل رقم : 08 يمثل توزيع السياح الأجانب حسب الدوافع -2007-[86]ص(02)

نلاحظ من خلال الجدول أن الدافع الرئيسي لزيارة 325960 سائح أجنبي أي 63.77 من مجموع السياح الأجانب لعام 2007 هو الراحة والاستجمام، في حين هناك 30.02 (135479 سائح) و 6.21 (31749 سائح) من مجموع السياح الأجانب زاروا الجزائر في نفس الفترة من أجل الأعمال أو هم في مهمات.

وما شهد انتعاشا في هذا التقسيم، هو السياحة للقيام بمهمات حيث شهدت ارتفاعا بنسبة قدرها 186.93 ، حيث لم تتجاوز 11065 سائح في سنة 2006 ، أي بفرق 20684 سائح بالنسبة لعام 2007.

وعند مقارنة الوافدين من السياح وبين السياح الجزائريين الذين يفضلون السياحة في الخارج، نجد أن الجزائر بعدما كانت بلدا مصدرا للسياح أصبحت بلدا مستقبلا وهو ما يوضحه الشكل التالي: [86]ص(07)



الشكل رقم: 09 تطور الوافدين السياح والخارجين الوطنيين في الفترة 2003-

2007 [86]ص(07)

فمن خلال هذا الشكل نلاحظ ارتفاع الحركة السياحية سواء الداخلة أو الخارجة، فنلاحظ ارتفاع مستمر في توافد السياح إلى الجزائر، وكذا بالنسبة للسياح الجزائريين إلى الخارج إلا بعد سنة 2005 حيث نلاحظ تناقص خروج الجزائريين ويقابله ارتفاع الوافدين إلى الجزائر، حيث في سنة 2007 أصبحت الجزائر بلدا مستقبلا للسياح بفارق يقارب 250000 سائح.

### 2.2.2.3. طلبات الاستثمار السياحي

نظرا للأهمية والعناية التي توليها السلطات الجزائرية للاستثمارات السياحية التي تعتبر مصدرا هاما لخلق لمناصب الشغل وزيادة الدخل الوطني، ففي نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007 سجل 329 مشروع استثمار سياحي قيد الإنجاز بمعدل إنجاز 62.10 ، وبقيمة إجمالية تقدر بـ 60.46 مليار دينار جزائري، وبطاقة استيعاب تقدر بـ 33152 سرير وخلق 10544 منصب شغل. من بين هذه المشاريع هناك 267 مشروع خارج مناطق التوسع السياحي.

بتطور الاهتمام بقطاع السياحة في الجزائر، وإعطاء هذا القطاع مكانته في وسط القطاعات الأخرى، بسن قوانين تحمي الموارد السياحية وتحدد مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، الشيء الذي دفع إلى جلب عدد هائل من المستثمرين إلى هذا القطاع، وهذا ما تبينه الإحصائيات المسجلة في نهاية الثلاثي الأول لسنة 2007.

### الجدول رقم: 28 طلبات الاستثمار السياحي في نهاية الثلاثي الأول لسنة

2007[78]ص(49)

تكلفة المشروع (مليون دج)	مناصب الشغل	عدد الأسرة	عدد طلبات الاستثمار	
866839.05	80604	239246	882	المجموع

من خلال الجدول نسجل على المستوى الوطني ما يعادل 882 طلب استثمار سياحي بقيمة 867 مليار دينار جزائري (وسجلت ولاية تيبازة أكبر حصة بـ 364859.33 مليار دج أي بنسبة 42.09 من مجموع حصة طلبات الاستثمار السياحي لسنة 2007)، وتمثل هذه الطلبات أكثر من ضعف عدد الاستثمارات السياحية في طور الإنجاز خلال نفس السنة، وقد قدرت طاقات الإيواء التي توفرها 239246 سرير ، وهي طاقة معتبرة سيكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة

استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى خلق 80604 منصب شغل جديد، ويتم بذلك تحقيق الأهداف المسطرة ضمن إستراتيجية ومخططات القطاع السياحي.

وما يجدر الإشارة إلى أنه في سنة 2007 ومن بين 882 طلب استثمار سياحي ضمن برنامج إجمالي يقدر بـ 239246 سرير، 365 مشروعاً فقط يقع على مستوى مناطق التوسع السياحي المعلن عنها (أي بنسبة 41.38)، بطاقة إيواء 138383 سرير (أي بنسبة 57.84) [78]ص(49)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: 29 تقسيم طلبات الاستثمار داخل وخارج مناطق التوسع السياحي سنة 2007. [78]ص(52)

عدد طلبات الاستثمار	داخل مناطق التوسع السياحي	خارج مناطق التوسع السياحي	
882	365	517	المجموع
100	41.38	58.62	النسبة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه لا يزال المستثمر في القطاع السياحي لا يميل إلى الاستثمار في مناطق التوسع السياحي، رغم أن هناك تحسن في هذا المجال، حيث أنه في هذه السنة من بين 329 مشروع في طريق الإنجاز، 62 مشروعاً فقط يقع على مستوى مناطق التوسع السياحي المعلن عنها (أي بنسبة 19)، ومن هنا يظهر أن طلبات الاستثمار في مناطق التوسع السياحي قد ارتفع بنسبة 22 .

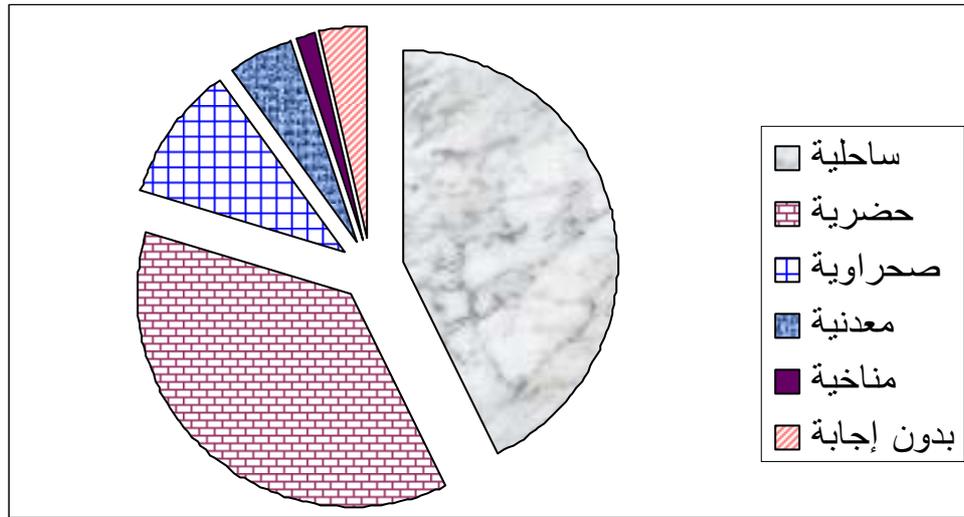
وأكبر عدد من الطلبات في الاستثمار السياحي سجلت في الولايات الساحلية بـ 496 طلب لمشروع سياحي أي بنسبة 56.24 من مجموع الطلبات، وكانت لولاية عنابة الحصة الأكبر بـ 124 طلب أي بنسبة أكثر من 14 من مجموع الطلبات.

هذه الأرقام تحت على البحث وتحديد مناطق توسع سياحية جديدة والاستغلال الأفضل للمساحات السياحية، كما سجل أن عدد طلبات الاستثمار السياحي الصحراوي 92 طلب بتكلفة تقدر أقل من 9 مليار دج وطاقة إيواء تقدر بـ 8246 سرير، منها 70 طلب استثمار خارج مناطق التوسع السياحي أي 22 طلب استثمار سياحي صحراوي داخل مناطق التوسع السياحي.

الجدول رقم: 30 أنواع طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة

2007 [78]ص(54)

نوع السياحة	عدد الطلبات	داخل ZET	خارج ZET	عدد الأسرة	مناصب الشغل	التكلفة مليون دج
ساحلية	377	314	63	142153	49367	718293.76
حضرية	325	11	314	80391	23086	127221.14
صحراوية	92	22	70	8246	4023	8869.08
معدنية	45	10	35	4566	1993	5289.89
مناخية	11	00	11	585	634	2046.36
بدون إجابة	32	8	24	3305	1501	5118.83
المجموع	882	365	517	239246	80604	866839.05



الشكل رقم: 10 طلبات الاستثمار السياحي حسب نوع السياحة لسنة

2007 [78]ص(54)

نلاحظ أن السياحة الساحلية قد طغت على طلبات الاستثمار، حيث أن هناك 377 طلب استثمار ساحلي بتكلفة 718293.76 مليون دج أي بنسبة 82.86 من مجموع تكلفة كل طلبات الاستثمار، وتبقى النسبة الأخرى موزعة بين أنواع السياحة الأخرى، هذا ما يدل على أن تكلفة المشاريع الساحلية باهضة الثمن، ورغم هذا فالمستثمرين يتحملون مخاطرة كبيرة في السياحة

الساحلية، هذا لما لها من مردودية كبيرة، كما أن هناك السياحة الحضرية بـ 325 طلب استثمار بنسبة 36.84 من مجموع طلبات الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فإن طبيعة طلبات الاستثمار في الإيواء السياحي معظمها فنادق بحوالي 295 فندق أي بنسبة 33.45 من مجموع الطلبات في الإيواء السياحي و 165 مركب سياحي أي بنسبة 20 من مجموع الطلبات في الإيواء السياحي ، أما عن الأنواع الأخرى فلم تتعدى طلبات الاستثمار السياحي في الإطعام 16 مشروع سجلت على مستوى سجلت على مستوى 03 ولايات (11 منها في عنابة) داخل الوطن.

من خلال ما سبق نستخلص أن طلبات الاستثمار السياحي تتمركز في ولايات معينة، خاصة الساحلية منها التي تنشط خاصة في موسم الاصطياف، وتعرف هذه المناطق عجز عقاري للعدد الهام من طلبات الاستثمار التي سجلت داخل مناطق التوسع السياحي بهذه الولايات، ولهذا أصبح من الضروري تحديد الأراضي المتبقية في هذه المناطق وضمها إلى مناطق التوسع السياحي واستغلالها استغلالا عقلانيا للمشاريع وتساهم في إنعاشها ونموها، هذا من جهة ومن جهة أخرى لضبط التوازن بين العرض والطلب على العقار السياحي.

### خلاصة الفصل 03

إن الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر بالسياحة كمورد هام للاقتصاد الوطني، حيث تم التأكيد على ضرورة الارتقاء بالقطاع السياحي إلى مصاف القطاعات الاقتصادية الأخرى لما يملكه من مقومات يمكن له أن يلعب بها دور في إيجاد التوازنات الاجتماعية، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال برنامج الحكومة، وفي هذا الصدد أولت الجزائر أهمية كبيرة لتشجيع الاستثمار السياحي بترقيته وتطويره من خلال توفير أنواع المحفزات التي تتماشى مع متطلبات السياحة الدولية الراقية، وهذا لإعادة الاعتبار لهذا القطاع ليستجيب لمتطلبات الزبائن عبر العالم.

وعلى الرغم من هذه الجهود تؤكد المؤشرات إلى تدهور القطاع السياحي وبالأخص الاستثمارات السياحية حيث تشير الإحصائيات إلى أن هناك 327 مشروعا متوقفا سنة 2007، ويعود ذلك إلى عدة مشاكل يعاني منها المستثمرون في هذا القطاع ولعل أكبر مشكل هو مشكل التمويل لاستثماراتهم، حيث يبقى نظام التمويل في الجزائر يركز على النظام المصرفي والذي يخلو من بنوك متخصصة في هذا القطاع، في ظل عدم وجود سوق مالية قادرة على تمويل هذا النوع من الاستثمارات، وبلي هذا مشكل العقار الذي كان ولا يزال من بين أسباب عدم تقدم الاستثمار السياحي في الجزائر، إضافة إلى المشاكل الإدارية والأمنية وغيرها من المشاكل التي كانت حائلا دون استمرار هذه المشاريع.

و لتخطي هذه المشاكل لا بد من توفر محيط يساعد على بناء صناعة سياحية تنافسية من خلال الرفع من مستوى وكفاءة نظام التمويل في الجزائر، والاهتمام بالعقار السياحي، والحد من البيروقراطية الإدارية في جميع المستويات.

## الخاتمة:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن السياحة تعد بين أهم الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث عرفت تطورا ونموا كبيرا عبر الأزمنة، وكان للتطور التكنولوجي والاقتصادي الذي عرفه العالم لاسيما في قطاع النقل وخاصة النقل الجوي الذي سمح بالوصول إلى المناطق البعيدة، وتزايد أوقات الفراغ والعطل، الأثر الإيجابي على نمو وازدهار السياحة في العالم، كما أن تنوع أنشطة السياحة والسفر يجعل منها مجالا خصبا للأعمال والأرباح، فهي تدر مليارات الدولارات على اقتصاديات الدول التي تهتم بالصناعة السياحية.

وتعتبر صناعة السياحة من الصناعات الهامة في الآونة الأخيرة لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وحيث أن مجالات السياحة بتنوع أنشطتها الخدمية وعلاقتها بالتنمية المستدامة أصبحت مثار اهتمام الكثير من علماء الاقتصاد، والاجتماع والنفوس والجغرافيا، فهي تعتبر مصدر من مصادر تدفق العملات الأجنبية وبذلك تساهم في جلب رؤوس الأموال من الخارج، وتشكل مصدرا هاما من مصادر الدخل الوطني للكثير من الدول السياحية في العالم، كما ينعكس أيضا تنوع الأنشطة السياحية والسفر والتنقلات في توفير فرص عمل كثيرة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وبذلك تساهم في الحد من البطالة التي تعاني معظم الدول منها.

هذه الأهمية جعلت الكثير من الدول تهتم القطاع السياحي والاستثمار فيه وتعمل على تنميته وتطويره لتحقيق الأهداف المرجوة، فعلى سبيل المثال فإن تونس قد استطاعت أن تحقق نموا كبيرا من خلال إدراكها أن السياحة يمكنها أن تساهم في تحقيق تنمية شاملة، مما جعلها تصنفها ضمن القطاعات الهامة كالزراعة والصناعة وإعطائها الأولوية في برامجها التنموية، فأصبحت مقصدا سياحيا عالميا، فاستقبلت في سنة 2007 ما يقارب 6.5 مليون سائح، وبلغت عائدات القطاع السياحي حتى نهاية العام 2007 بما لا يقل عن ثلاثة مليار دينار تونسي ( ما يعادل 2.36 مليار دولار ) بزيادة تقدر 8.6 % عن عام 2006، وهي مداخيل قياسية لم تسبق أن حققها هذا البلد الصغير في الحجم.

وبالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبرى لهذا القطاع من جهة وثراء بلادنا بالمنتجات السياحية المتنوعة والتميزة من الموارد الطبيعية والثقافية والتاريخية من جهة أخرى، إلا أن القطاع يعاني من عدة مشاكل حالت دون تطوره، ذلك أن الجزائر انتهجت منذ الاستقلال سياسة اهتمت من خلالها بالقطاع الصناعي والزراعي، مهمشة بذلك القطاع السياحي من خلال قلة الاستثمارات المرصودة للقطاع في جميع مخططات التنمية، وفي إطار السياسة الإصلاحية التي انتهجتها الجزائر في جميع القطاعات في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق، كان للقطاع السياحي المكانة من هذه الإصلاحات حيث انتهجت سياسة سياحية تهدف إلى تحديد المعالم السياحية ومناطق التوسع السياحي من أجل ترقية وتطوير المنتج السياحي والاهتمام بالاستثمار فيه، في إطار سياسة التنمية المستدامة للسياحة.

### نتائج اختبار الفرضيات

- تعتبر السياحة قطاع اقتصادي له فاعليته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أنه يساهم في جلب العملة الصعبة وخلق فرص العمل مباشرة وغير مباشرة وبذلك في يساهم في الرفع من مستوى الدخل، كما يساهم في تنشيط وتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمتاز الاستثمار في المجال السياحي بطول فترة الإنجاز فيه، وبضخامة رؤوس الأموال المستثمرة.
- رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مقومات سياحية هائلة ومتنوعة إلا أنها لم تستغلها الاستغلال الأمثل، ذلك أن الجزائر انتهجت منذ الاستقلال سياسة اهتمت من خلالها بالقطاع الصناعي والزراعي، مهمشة بذلك القطاع السياحي من خلال قلة الاستثمارات المخصصة للقطاع في مخططات التنمية.
- على الرغم من المحاولات العديدة لترقية الاستثمار في مجال السياحة إلا أن هذا القطاع مازال يعاني من عدة مشاكل نذكر منها:

- مشاكل مالية من خلال صعوبة التمويل والحصول على قروض، وعدم تنويع في طرق التمويل في الجزائر.
- مشاكل إدارية من خلال عدم استقرار الأنظمة التشريعية وكذا البيروقراطية وكثرة البروتوكولات الإدارية التي يعيها المستثمر الأجنبي في الجزائر.
- مشكل العقار السياحي.
- ضعف البنى التحتية.
- مشاكل أمنية.

- توجد إستراتيجية مستقبلية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تم إعداده على أساس تشخيص شامل يبرز خصوصا النقائص التي تميز هذا القطاع المحدث للثروات ويشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر في أفق سنة 2025 وهكذا فإنه يهدف إلى تقديم رؤية للتنمية السياحية على المدى القصير والمتوسط و الطويل (2009-2025) من جهة وإلى تحديد أدوات تنفيذ هذه السياسة وإقرار شروط نجاعتها من جهة أخرى

### الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم يمكن تلخيص ما توصلنا إليه في مجموعة من الاستنتاجات:

- السياحة ظاهرة إنسانية نشأت منذ أن خلق الله الأرض فهي قديمة قدم الحياة، حيث لم تكن هناك حدود إقليمية أو حواجز كما هو الحال في الوقت الراهن، فكان هدف الأفراد والجماعات من التنقل والسفر هو البحث عن متطلبات وشروط الحياة من طعام ومأوى ومأمن، إلا أن الإنسان بطبعه دائما يبحث عن الأفضل، فتطور مفهوم السياحة إلى البحث عن شروط معيشية أفضل من راحة وممتعة، وتطور مفهومها حتى أصبح بالمفهوم الحديث على أنها نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تقوم على انتقال الأفراد من أماكن الإقامة الدائمة إلى مناطق أخرى خارج مجتمعاتهم لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة لغرض من أغراض السياحة المعروفة، وتتميز هذه الظاهرة بمجموعة من المميزات، كما لها أنواع وأشكال، وتعتبر السياحة صناعة مركبة نظرا لمساهمة العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى في المنتج السياحي.

- إن تنوع أنشطة السياحة والسفر يجعل منها مجالا خصبا للأعمال والأرباح، فتعتبر المشاريع السياحية من أكثر البرامج جذبا لرؤوس الأموال بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين، فتتعدد مجالاته مثل أماكن الإيواء الفندقية، القرى السياحية، مراكز الاستشفاء والعلاج، وكذلك أماكن الترفيه والترويج والمراكز الرياضية والمطاعم... الخ، كل هذه المشاريع المحسوبة على السياحة يمكن تدر مليارات الدولارات على المستثمرين.

- إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام الكثير من الاستثمارات وخاصة الاستثمارات في المجال السياحي هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، وطالما أن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب العمل بكافة الطرق والأساليب على تكوين رؤوس الأموال

المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي. والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والاستثمارات بصفة خاصة هي التي تحدد مصادر التمويل، لذلك فإن تمويل الاستثمارات تقتضي البحث عن مصادر لها والتي نحصرها في: الموارد المحلية، التمويل المصرفي، التمويل عن طريق السوق المالية، الموارد الخارجية.

- تشهد السياحة العالمية تطورا كبيرا حيث بلغ عدد السياح في العالم 898 مليون سائح سنة 2007 بزيادة نسبتها 6.2% مقارنة مع 2006. ويقابل ذلك مجموع الإيرادات السياحية بـ 800 مليار دولار أمريكي. ويرجع تطور الحركة السياحية إلى الاهتمام الذي أولته الدول بالسياحة وتنميتها، وكذا ارتفاع مستوى الدخل ومستوى معيشة الأفراد، في ظل تنوع المنتجات السياحية ووجود سوق سياحية بها منافسة قوية.

- ما وصلت إليه الجزائر من نتائج في قطاع السياحة لا يعكس ما تملكه من مقومات سياحية وموارد طبيعية وثقافية وتاريخية، حيث كان قطاع السياحة مهمشا ضمن مخططات التنمية وكانت نسبة الاستثمارات المخصصة في المراتب السفلى، ويبرز ذلك من خلال ضعف طاقات الإيواء السياحي، وكذا انخفاض تدفق عدد السياح خاصة الأجانب، وما ينجم عنه من انخفاض فرص التشغيل في القطاع.

- تعمل الجزائر على تطوير مناخها الاستثماري لزيادة حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية بتكريس الإصلاحات الاقتصادية ومراجعة الإطار القانوني فيما يخص الاستثمارات، حيث عرف قانون الاستثمار تطورا لمواكبة التغيرات العالمية من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي ويمنحه تسهيلات وتحفيزات في جميع المجالات بما في ذلك قطاع السياحة الذي يضمن فرصة استثمار مربحة، ورغم كل هذا يبقى المناخ الاستثماري في الجزائر لا يساعد على جلب رؤوس الأموال لما يشوبها من مخاطر.

- عدم الاهتمام بالاستثمار في المجال السياحي من قبل القطاع الخاص المحلي والأجنبي رغم محاولات الدولة لترقية وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، من خلال إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية، ويعود هذا التأخر إلى:

- مشاكل مالية من خلال صعوبة التمويل والحصول على قروض، وعدم تنويع في طرق التمويل في الجزائر.
- عدم استقرار الهيكل التنظيمي للقطاع السياحي.

- مشكل العقار السياحي، وضعف البنى التحتية.
- مشاكل أمنية.

- إصدار قوانين خاصة بالسياحة لتكريس الإستراتيجية المتبعة، ويتعلق الأمر بالقانون 01-03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة الذي يشجع الاستثمار من أجل ترقية السياحة ويحدد التوجهات الكبرى للتنمية السياحية، والقانون 02-03 المتعلق بتحديد قواعد استغلال الشواطئ لأغراض سياحية، والقانون 03-03 المتعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية والذي يحدد شروط تنظيم العقار السياحي، إضافة إلى دور الدولة في تهيئة مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية.

- يعاني الاستثمار السياحي من مشاكل تعيق سيره وتتمثل هذه المشاكل في:

- مشكل تمويل الاستثمارات السياحية من خلال عدم تقديم قروض طويلة الأجل تتناسب مع طبيعة الاستثمارات السياحية وخصوصياتها.
- مشكل العقار السياحي الذي عرف تطورا ملحوظا من خلال الأرقام المسجلة حيث انخفض عدد المشاريع المتوقفة بسبب هذا المشكل.
- المشاكل الإدارية التي عرفت تزايدا في السنوات الأخيرة هذا ما ساهم في توقف العديد من المشاريع الاستثمارية في السياحة.
- المشاكل التقنية وتدهور البنى التحتية وكذا المشاكل الأمنية التي هي قريبة من الزوال.

- يعتبر مشكل التمويل أكبر المشاكل التي تعرقل مسار التنمية السياحية في الجزائر، ويتعلق الأمر بتمويل الاستثمارات السياحية، حيث بلغ عدد المشاريع السياحية المتوقفة في سنة 2007 276 مشروع بمعدل إنجاز 36% من مجموع المشاريع المتوقفة على المستوى الوطني، وبقيمة إجمالية للاستثمارات السياحية المتوقفة تقدر بـ 26 مليار دينار جزائري، وبطاقة استيعاب توقعية تقدر بـ 24524 سرير وخلق 7498 منصب شغل متوقع. من بين هذه المشاريع هناك 164 مشروع توقف بسبب مشكل التمويل، أي ما نسبة 59.42% من مجموع المشاريع السياحية المتوقفة كان السبب في توقفها هو مشكل التمويل. ويعود السبب في تفاقم هذا المشكل إلى:

- ضيق السوق المالية الجزائرية وعدم اندماجها مع الأسواق المالية العالمية، وحادثة نشأتها إذا ما قورنت بالأسواق المالية للدول المجاورة.
- عدم وجود بنوك متخصصة في السياحة.
- عدم وجود منتج بنكي أو قرض بنكي خاص بالاستثمارات السياحية.

- نسبة فوائد القروض مرتفعة.
- عدم ملائمة القروض البنكية مع خصوصيات الاستثمار السياحي.
- عدم فعالية النظام المالي من خلال عدم قدرته على التأقلم مع متطلبات المستثمرين بحيث هناك صعوبات في العمليات الجارية، إذ أن تحويل صك بنكي من وكالة إلى أخرى تابعة لنفس البنك يستغرق وقتا كبيرا قد يصل إلى شهر كامل.

- يعرف الاستثمار السياحي اهتماما كبيرا من طرف المستثمرين في هذا المجال، وهذا من خلال حجم الاستثمارات التي هي في طور الإنجاز لسنة 2007 والتي بلغت 329 مشروع بقيمة مالية تقدر بـ 60.46 مليار دينار جزائري بطاقة إيواء سياحي تقدر بـ 33152 سرير، وتوفر 10544 منصب شغل جديد، كما أن عدد طلبات الاستثمار في المجال السياحي لسنة 2007 يقدر بـ 882 طلب استثمار سياحي بقيمة 867 مليار دينار جزائري، وقد قدرت طاقات الإيواء التي توفرها 239246 سرير، وهي طاقة معتبرة سيكون لها الأثر الإيجابي في الرفع من طاقة استيعاب حظيرة الإيواء السياحي، إضافة إلى خلق 80604 منصب شغل جديد، ويتم بذلك تحقيق الأهداف المسطرة ضمن إستراتيجية ومخططات القطاع السياحي.

- نظرا للظروف التي يعيشها واقع السياحة في الجزائر، استوجب على السلطات العمومية النظر في هذا القطاع حتى يساهم في التنمية الاقتصادية، وانعكس هذا على السياسة السياحية الجديدة لسنة 2000، وإعداد خطة للتنمية المستدامة للسياحة تمتد إلى غاية 2010، وبعد سنتين عدل ببرنامج آخر يمتد إلى غاية 2013، ليعدل في سنة 2008 ببرنامج آخر يمتد إلى غاية 2025 من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تم إعداده على أساس تشخيص شامل يبرز خصوصا النقائص التي تميز هذا القطاع المحدث للثروات ويشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية بالجزائر في أفق سنة 2025 وهكذا فإنه يهدف إلى تقديم رؤية للتنمية السياحية على المدى القصير والمتوسط و الطويل (2009-2015-2025). بالفعل تعد السياحة نشاطا اقتصاديا هاما من شأنه أن يمكن الجزائر من تحسين مستوى إيراداتها الخارجية و رفع قدراتها في مجال استحداث مناصب شغل. و ضمن هذا المنظور تجدر الإشارة إلى أن الحكومة شرعت في وضع التدابير و ضبط الأعمال الرامية إلى ترقية القدرات السياحية الوطنية ويتعلق الأمر بما يأتي:

- تتمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة و عقود التسيير والخصوصية من أجل تحسين نوعية الخدمات وإدماج الحظيرة السياحية في الشبكات الدولية للسياحية.

- تشجيع الاستثمار في مجال الفنادق بهدف تثمين الطاقات والمواقع والشبكات الوطنية على مستوى السواحل والمناطق الصحراوية والمحطات الحموية والذي سيتم تدعيمه بالتصديق على المؤسسات وتصنيفها.
- ترقية و تأطير وكالات الأسفار والترقية السياحية مرفوقة بمساهمة عمومية في ترقية المنتج السياحي الوطني بالخارج من خلال تنظيم معارض وغيرها من التظاهرات الدولية.
- تحفيز الجماعات المحلية على تثمين مؤهلاتها المحلية والتاريخية و الثقافية والحرفية وغيرها عن طريق تنظيم تظاهرات ملائمة لهذا الغرض.

- ويحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في آفاق سنة 2025 خمسة جوانب حيوية من أجل تطوير السياحة في الجزائر ويتعلق الأمر بمخطط وجهة الجزائر وأقطاب الامتياز السياحية ومخطط نوعية السياحة ومخطط الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص وقطاع تمويل السياحة. إن هذه الجوانب الحيوية الخمسة الأساسية لتنمية قطاع السياحة المقترحة في الإستراتيجية التي درسها مجلس الحكومة تركز على تنفيذ برامج عمل ترمي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تثمين وجهة الجزائر.
- تطوير أقطاب وقرى الامتياز السياحية.
- تجسيد مخطط نوعية السياحة ويشمل التكوين والتربية والانفتاح على تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحديد مواقع سياحية جديدة تتطابق مع الاتجاهات العالمية الجديدة.
- التنسيق و الانسجام في العمل من خلال تنظيم السلسلة السياحية وإقامة شراكة بين القطاعين العمومي والخاص.
- تحديد مخطط للتمويل العملي وتنفيذه من أجل دعم النشاطات السياحية والمتعاملين في مجال الترقية و تطوير هذا القطاع وجلب المستثمرين الوطنيين والدوليين.

- و تسعى الجزائر من خلال هذا المخطط في آفاق سنة 2015 إلى استقبال 2,5 مليون سائح و لهذا الغرض ومن أجل مراعاة النسب الدولية يجب عليها توفير 75.000 سرير ذو جودة عالية، ويتطلب تحقيق هذا الهدف استثمارا سياحيا في القطاعين العمومي والخاص يقدر بـ 2,5 مليار دولار بالنسبة للفترة 2008-2015 أي 350 مليون دولار سنويا، وستتأتى من هذا الاستثمار إيرادات تتراوح من 1,5 إلى 2 مليار دولار و سيعترب عنه استحداث 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

## التوصيات

من خلال دراستنا تمكنا من الوصول إلى الاستنتاجات المذكورة أعلاه والتي على ضوءها نتقدم بجملة من التوصيات:

- ضرورة العمل وفق إستراتيجية سياحية وطنية تتماشى مع السوق العالمية للسياحة، تهدف إلى استغلال كامل الثروات السياحية التي تزخر بها الجزائر، وحمايتها بنصوص قانونية وتشريعية.

- العمل على تنمية البنية التحتية والمرافق الأساسية، كالكهرباء والماء وقطاع النقل ووسائل الاتصال وتطويرها لمواكبة التطورات التكنولوجية في العالم، باعتبارها ركائز ودعائم لقيام تنمية سياحية فعالة.

- تنويع المنتج السياحي من خلال إدخال أنواع جديدة من السياحة لجلب أنواع آخرين من السياح، مثل سياحة المغامرات والسياحة العلاجية، وغيرها من أنواع السياحة الأخرى، مع عدم التفريط في أنواع السياحة الموجودة في الجزائر والعمل على تطويرها وحماية معالمها من أجل تنمية سياحية شاملة.

- لتنوع المنتج السياحي لابد من تنوع الاستثمارات السياحية من خلال تشجيع الاستثمارات في أنواع جديدة من السياحة وهذا لجلب أنواع آخرين من السياح ، من خلال الترويج لفرص الاستثمار فيها مثل السياحة الحموية التي لم تلق الاهتمام، والعمل على تطويرها من أجل النهوض بالقطاع السياحي.

- إن الاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي يجعل من الدولة الإطار الفاعل في وضع الآليات المناسبة للاستثمار العقلاني في هذا القطاع وكل ذلك يصب في إطار تحقيق تنمية للمجتمع من خلال الاستغلال العقلاني للموارد.

- في ظل التزام الجزائر بالتوجه نحو آليات اقتصاد السوق يجب إتباع سياسات اقتصادية قائمة على شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص في المجال السياحي، والتزام بالتحديث والتطوير الإداري والقانوني والاقتصادي والهيكلية عبر برنامج إصلاح سياحي شامل.

- ضرورة تأمين مناخ استثماري ملائم لدعم عملية الاستثمار في هذا المجال من خلال توفير البيئة التشريعية المناسبة لخلق إطار استثماري يلائم متطلبات المستثمرين المحليين والأجانب.

- خلق وتشجيع المنافسة بين المؤسسات السياحية من أجل الرفع من مستوى الخدمات السياحية المقدمة، كذا إعطاء خيارات كثيرة للسائح في الجزائر.
- ضرورة النهوض بالصناعات التقليدية باعتبارها متمم للقطاع السياحي، من خلال تشجيع الحرف لما لها من أهمية في تنشيط الحركة السياحية.
- نشر الثقافة السياحية في الأوساط الشعبية، من خلال التعريف بأهمية السياحة وانعكاساتها على المجتمع، وهذا حتى يكون للسياحة تأثير إيجابي من خلال تكريس ثقافة حسن الاستقبال وكرم الضيافة.
- ضرورة تقديم مزايا وتسهيلات للاستثمارات السياحية ذات الطابع الصحراوي، من خلال توفير الضروريات اللازمة من مرافق عامة وبنية تحتية صلبة، وحماية المنتج الثقافي من التهريب، وكذا توفير الأمن في هذه المناطق.
- ضرورة تقديم مزايا وتسهيلات إضافية للاستثمارات الأجنبية والعمل على تشجيع جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، خاصة في المناطق السياحية المستهدفة تنميتها في الإستراتيجية التنموية بمنح إعفاءات ضريبية وتقديم مساعدات فنية من شأنها ديمومة النشاط السياحي في هذه المناطق.
- إنشاء بنوك أو مؤسسات مالية لفائدة المستثمرين في القطاع السياحي أو ما تسمى بالبنوك السياحية، لتمويل المشروعات السياحية بنسب فائدة منخفضة، وبذلك للحد من مشكل التمويل الذي يبقى العائق الكبير للمستثمرين في هذا القطاع.
- إحداث منتوجات مالية لتمويل المشاريع السياحية بمنح قروض طويلة الأجل لما لهذه الاستثمارات من خصوصيات تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولفترة استغلال طويلة. كأن تكون مدة تسديد القرض للمشاريع السياحية في حال الإنشاء عشر سنوات، و لمدة خمس سنوات للإكمال أو التوسيع.
- ضرورة النهوض بالسوق المالية في الجزائر باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل، من خلال الأخذ بكل أسباب تنشيط وتفعيل البورصة، وإدخال مختلف المؤسسات السياحية في البورصة.
- الرقي بمستوى الخدمات السياحية المقدمة من خلال اعتماد المعايير الدولية، في ظل عدم التنازل عن أخلاقيات السياحة من أجل تنمية مستدامة في هذا المجال.

يمكن أن نلخص في الختام أن السياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية وأكد أن الجزائر رغم ما تملكه من طاقات نفطية إلا أن لتحقيق التنمية الفاعلة دائما في القطاع الاقتصادي عليها الاستعانة بأكثر من مورد، وفي ظل التحولات الاقتصادية يجب الاهتمام بالقطاع السياحي كمورد اقتصادي إن أحسن استغلاله، وهذا من خلال الاهتمام بالاستثمارات في هذا المجال ومحاولة فك الحصار عنها من خلال نزع كل الأسباب التي شأنها أن تؤثر سلبا عليها. وهذا من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

## قائمة المراجع

1. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 1999.
2. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997.
3. Boughaba abdellah, analyse et évaluation de projet, édition berti, paris, 1998.
4. Bancel franck, alband richard, les choix d'investissements, édition economica, paris, 1995.
5. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دارا لكتاب الحديث، الطبعة الأولى، القاهرة، 2000.
6. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية 2002.
7. Houdayer robert, évaluation financière des projets, édition economica, 2<sup>ème</sup> édition, paris, 1999.
8. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مدخل معاصر للإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
9. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات العيني والمالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999.
10. حسين خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق
11. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياسيتها، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1994.
12. كنجو عبود كنجو وإبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ط01، 1997.
13. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسة نظرية وتطبيقية )، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 2003.

14. جمعون نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص نقود ومالية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.
15. محمد توفيق السعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، دار الأمين للطباعة، مصر، ط01، 2002.
16. أحمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003.
17. الراوي خالد وهيب، العمليات المصرفية الخارجية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ط2.
18. دريس رشيد، دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في ظل الإصلاحات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
19. حمزة محمود الزبيدي، الاستثمار في الأوراق المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ط01.
20. مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية: عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (cnas) الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.
21. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
22. محمد عثمان وآخرون، أسواق رأس المال وبورصة الأوراق المالية، مصادر التمويل، القاهرة، 1997.
23. عبد الغفار حنفي، بورصة الأوراق المالية (الأسهم- السندات- وثائق الاستثمار)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية.
24. حسين بني هاني، الأسواق المالية (طبيعتها- تنظيمها- أدواتها المشتقة)، دار الكندي، الأردن، 2002، ط:1.
25. نوال بن لكحل، الأسواق المالية (آلياتها ودورها في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة بورصة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

26. حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
27. Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie ; Rapport 2002-2003.
28. Ben achenhou . M : Inflation –devaluation- marginalization , Dar El Cherifa , Alger , 1994.
29. بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2004.
30. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
31. حاج الله حيزية، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، 2006-2005.
32. محمد منير حجاب، الإعلام السياحي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط01، القاهرة 2002.
33. Lanquar Robert , l'économie du tourisme , série que sais-je ? Paris , 1994.
34. Ahmed Tessa : Economie touristique et aménagement du territoire . OPU. Alger , 1994.
35. نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
36. منال عبد المنعم مكية، السياحة تشريعات ومبادئ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
37. عثمان محمد غنيم، نبيل سعد بنيتا، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان.
38. نبيل الروبي، نظرية السياحة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، دون سنة النشر.
39. أحمد الجلا، التنمية والإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب، القاهرة 2003.
40. Belkacem Heddar : Rôle socio-économique du tourisme. Cas de l'Algérie. Edition ENAP/ ENAL/ OPU, 1988. Alger.
41. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الثلاثي 67-69

42. براهيمى وهيبه ، إشكالية ترقية المنتج السياحي في الجزائر ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002-2003.
43. الجريدة الرسمية لسنة 1962.
44. Ministère de la culture et du tourisme : L'avenir de l'industrie touristique , mai 2002.
45. Ministère du tourisme et de l'artisanat : Bilan de développement touristique (1972-1977).
46. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الأول 70-73.
47. كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2004/2003).
48. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، إنشاء المخطط الرباعي الثاني 74-77.
49. Ministère de la culture et du tourisme : Bilan du développement touristique 1977.
50. تقرير عام حول المخطط الخماسي الأول (80-84) .
51. وزارة السياحة.
52. كريمة ربحي ، استراتيجية خوصصة التسيير وأثرها على القطاع السياحي -حالة فندق سوفيتال- رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، المعهد الوطني للتجارة، 2000-2001.
53. الجريدة الرسمية رقم 34 بتاريخ 24 أوت 1982.
54. عز الدين محمدي، التطور السياحي في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.
55. تقرير عام حول المخطط الخماسي الثاني (85-89).
56. قانون 86-13.
57. الجريدة الرسمية رقم 64 المؤرخة في 05/10/1993.
58. بنك الجزائر.
59. المنظمة العالمية للسياحة لسنة 1999.

60. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، نوفمبر 2000.
61. Annuaire statistique de l'Algérie N°17, ONS, 1996.
62. Annuaire statistique de l'Algérie N°18, ONS, 1996.
63. Annuaire statistique de l'Algérie N°19, ONS, 2001.
64. Annuaire statistique de l'Algérie N°20, ONS, 2003.
65. Groupe de la caisse française de développement, Privatisation et développement, édition la documentation française, paris, 1997.
66. المادة رقم 1 ، الأمر رقم 22-95، الجريدة الرسمية رقم 48، الصادرة في 1995/08/26.
67. الديوان الوطني للسياحة، الخوصصة والاستثمار في السياحة بالجزائر، 1996.
68. صلاح الدين خربوطلي، السياحة صناعة العصر، دار حازم للطباعة والنشر دمشق، 2002.
69. Ministère du tourisme : développement durable de l'écotourisme en Algérie, Avril 2002.
70. Ministère du tourisme et de l'artisanat : plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010, Août 2001.
71. المجلس الشعبي الوطني: مشروع القانون المتعلق باستغلال الشواطئ، سبتمبر 2002.
72. الاقتصاد والأعمال: فرص للاستثمار في القطاع السياحي، عدد خاص نوفمبر 1999.
73. القانون 01-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة..
74. القانون 02-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق باستغلال الشواطئ..
75. القانون 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003/02/19 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

76. قويدر لويزة ، السياحة من منظور اقتصادي وسبل ترقيتها في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
77. مجلة الوفاق العربي، العدد 07 ، سبتمبر 1992.
78. Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme au premier trimestre 2007. Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement et du tourisme –juin 2007.
79. Ministère du tourisme et de l'artisanats: plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie, horizon 2010 , août 2001.
80. المادة رقم 1، القانون رقم 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19 .
81. المادة رقم 13، القانون رقم 03-01، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19 .
82. المادة رقم 154، القانون رقم 03-03، الجريدة الرسمية رقم 11، الصادرة في 2003.02.19
83. لخضر درباني، وضع أسس صناعة سياحية حقيقية، الجزائر سياحة، الديوان الوطني للسياحة، العدد رقم 19، 2002.
84. وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للفترة 2004-2013.
85. Ministère du tourisme : développement durable de l'écotourisme en Algérie, Avril 2002.
86. les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes . Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme ; Année 2007.